

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة
الخارجية

إشراف الأستاذ:

د.لقمان مغراوي

إعداد الطالبة:

عروس سارة نجمة

لجنة المناقشة:

أ.د.محمد السعيد مكي.....رئيساً

أ.د.لقمان مغراوي.....مشرفاً ومقرراً

أ.خنو فاتح.....مصححاً ومناقشاً

السنة الدراسية: 2015/2014

الإهداء

أهدي هذا العمل للعائلة الكريمة
إلى والدي التي رسمت بجانها طريقي، وكَلَّت بدعائها سماء رحلتي
إلى والدي الذي علّمني معنى الحياة.

الشكر والتقدير

بعد حمد الله عزّ وجلّ والثناء عليه، أتقدم بالشكر للأستاذ لقمان مغراوي لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة.

وأوجّه تحية تقدير لكافة أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وأخص بالذكر الدكتور برقوق أمحمد، الدكتور مزراق مختار، الأستاذ حمزة حسام، والأستاذة عقّة نسيم، الذين ما بذلوا بدعمهم وتشجيعهم لي لإتمام هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني على مستوى وزارة الشؤون الخارجية.

شكراً لكم جميعاً.

خطة البحث

مقدمة

مدخل نظري المحددات الأساسية لدراسة السياسة الخارجية

الفصل الأول:

صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الأمريكي

المطلب الأول: الإطار المؤسسي الأمريكي

المطلب الثاني: الإطار الثقافي الأمريكي

المطلب الثالث: طبيعة المجتمع المدني الأمريكي

المبحث الثاني: الخلفية النظرية والفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: التوجه الانعزالي قبل الحرب العالمية الثانية

المطلب الثالث: النزعة التدخلية والخروج للهيمنة

المبحث الثالث: العوامل المؤثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المطلب الثالث: العامل السيكولوجي لصنع القرار

الفصل الثاني:

مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: ماهية مراكز الفكر والرأي

المطلب الأول: تعريف مراكز التفكير

المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات مراكز التفكير

المبحث الثاني: نشأة وتطور مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: مراكز التفكير ضمن المنعطفات التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: أجيال مراكز التفكير

المبحث الثالث: آليات عمل مراكز الفكر والرأي

المطلب الأول: وظائف مراكز التفكير

المطلب الثاني: وسائط تأثير مراكز التفكير

المطلب الثالث: تحديات فعالية دور مراكز الفكر والرأي

الفصل الثالث:

نماذج تأثير مراكز الفكر والرأي في مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: معهد بروكنغز

المطلب الأول: تعريف معهد بروكنغز

المطلب الثاني: آلية عمل معهد بروكنغز

المطلب الثالث: تأثير معهد بروكنغز على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني: مؤسسة راند

المطلب الأول: تعريف مؤسسة راند

المطلب الثاني: آلية عمل مؤسسة راند

المطلب الثالث: تأثير مؤسسة راند على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث: معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد

المطلب الأول: تعريف معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد

المطلب الثاني: أهداف مشروع القرن الأمريكي الجديد

المطلب الثالث: تأثير مشروع القرن الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط

الخاتمة

ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث دراسة مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية، ودورها في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث يمكن اعتبار مراكز الفكر والرأي كأحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية.

كما أصبحت مؤسسات الفكر والرأي من أبرز سمات المجتمع السياسي الأمريكي، ولذلك فإن معظم الدراسات التي تقوم بها هذه المراكز تجد طريقها لتكون عاملاً محددًا ومؤثرًا على صنّاع السياسة الخارجية الأمريكية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما سيظهر من خلال هذه الدراسة.

ستتم دراسة مؤسسات الفكر والرأي في هذا البحث، من خلال إعطاء لمحة لنشأة هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم دراسة كيفية تأثيرها على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وآليات هذا التأثير ونتائجه، وأخيراً عرض لأهم المراكز، وأهدافها، وأهم الدراسات المؤثرة الصادرة عنها.

Résumé:

Cette recherche porte sur l'étude des think tanks aux États-Unis, et son rôle dans le processus d'élaboration de la politique étrangère des États-Unis; on peut considérer les centres de pensée et d'opinion, comme l'un des principaux déterminants de la politique étrangère américaine.

Les groupes de réflexion sont également devenus des caractéristiques les plus influents de la société politique américaine, et donc la plupart des études menées par ces centres à trouver leur chemin pour être un facteur déterminant et influents des décideurs de la politique étrangère américaine, que ce soit directement ou indirectement, ce qui sera démontré par cette étude.

On va traiter les think tanks, en donnant un aperçu des origines de ces institutions aux États-Unis, et ensuite étudier leur impact sur la formulation de la politique étrangère américaine, et les mécanismes de cet effet et ses conséquences, et enfin la présentation des centres les plus importants, et leurs objectifs, et leurs études les plus influentes.

Abstract :

This research focuses at the role of US think-tanks in American foreign policy, these centers have become the most influential features of American political society, so that all studies conducted at these centers see their ways to being published and hence end up being crucial factors directly or indirectly.

Will be the study of think tanks in this research, providing an overview of the origins of these institutions in the US, and then study their impact on the formulation of US foreign policy, and the mechanisms of this effect and its consequences, and Finally, the presentation of the most important centers and their objectives, and their most influential studies.

مقدمة

أصبحت عملية صنع السياسة الخارجية للدولة المعاصرة والحديثة عملية معقدة، وذات جوانب عديدة، ومتداخلة، بحيث أصبحت مسألة بناء سياسة خارجية ناجحة على خطة إستراتيجية ذكية موضوعاً ليس بالهين، ويتخطى القدرة المنفردة للعدد المحدود من مؤسسات جمع وتحليل المعلومات داخل الدولة، ذات الطبيعة البيروقراطية وكذا القدرات والمواهب الفردية والشخصية لمركز السلطة واتخاذ القرار في الدولة.

خصوصاً إذا تعلّق الأمر بدولة كالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعدّ سياستها الخارجية مصدر اهتمام المفكرين والمنظرين الأمريكيين والأجانب. كونها تعبّر عن توجّهات أهداف أقوى دولة في العالم مرّت بمراحل لتتبوأ هذه المكانة. فبعد سياسة العزلة التي تميّزت بها سياستها الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية، أضحت مع نهاية الحرب تعرف انخراطاً كبيراً في الشؤون الدولية. وهو كإحدى النتائج التي أدّت بها إلى الدخول في صراع أيديولوجي مع المعسكر السوفياتي سابقاً؛ عرف بصراع الحرب الباردة الذي خرجت منه كقوة عظمى تسيطر على العالم، حتى في ظل بروز قوى أخرى لا تقل شأناً عنها. إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تبقى القوّة الخارجية العظمى المهيمنة في أغلب مناطق العالم.

كما أنّه لا بد من الإشارة لطبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يختلف عن غيره من الأنظمة السياسية، فقد جعل من عملية صنع السياسة الخارجية تميّز بالتداخل والتعقيد، لكونها تتأثر بعوامل متعددة داخلية منها، وخارجية، وحتى سيكولوجية تتعلق بشخصية صناع القرار. ولهذا أصبحت عملية صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قضية مشتركة، تتناسق فيها جهود أكثر من جهة وطرف، وتحظى فيها النخب المفكرة التي اصطلح عليها بمراكز الفكر والرأي بدور هام وأساسي، باعتبار أنّ هذه النخب تجمع بين ميزتين هامتين هما: توفّر الخبرة العلمية المتراكمة من جهة، ومن جهة أخرى، توفّر الإمكانيات والمستلزمات المادية والوقت لإعمال الفكر

والتحليل والاستنتاج. وهذا ما يساهم في بناء "النظرة الإستشرافية" التي تعدّ أساساً ضرورياً لأية إستراتيجية وسياسة خارجية ناجحة.

كما أنّ مراكز الفكر ساهمت في كثير من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، في عموم الشؤون الدولية بصفة عامة وتجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. فقد قامت هذه المراكز بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مئة عام، لكن لكون هذه الأخيرة تقوم بمعظم وظائفها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام، فهذا يجعلها تحظى باهتمام يقل عن ما تحظى به المؤسسات الأخرى المساهمة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، مثل التنافس بين جماعات المصالح والمناورات بين الأحزاب السياسية والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع درجة كبيرة من الأهمية وهي دور العلم في بناء الدولة والمحافظة عليها، بحيث يتأتى للعلم والبحث العلمي أن يصنع سياسة رشيدة من شأنها النهوض بالأمة. فهناك علاقة وثيقة بين العلم والسياسة، فالسياسة لا يمكن أن تقوم دون أسس علمية.

تلعب المراكز البحثية دوراً هاماً في صنع وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وقد بدأ هذا الدور يظهر بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور المهيمن على النظام العالمي.

أصبحت عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة ومتداخلة وتخضع لتأثير عوامل عديدة، فمع انهيار الإتحاد السوفيتي واختفاء العدو الشيوعي بدأ الرجل السياسي الأمريكي يواجه سؤالاً جديداً حول طبيعة العدو الجديد وهويته؛ وهنا برزت أطروحات جديدة حول الصراعات القادمة مثلاً: صدام الحضارات لـ "صمويل هنتنغتون" ونهاية التاريخ لـ "فرنسيس فوكوياما"، فمن خلال هذه الأطروحات بدأت الولايات المتحدة تبحث عن الإستراتيجية الملائمة

للتعامل مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وهنا برز دور مراكز الأبحاث والتفكير كفاعل يمكن أن تسهم في إعادة صياغة السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة.

أهداف الموضوع:

يهدف موضوع دور مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، في المقام الأول للإجابة على إشكالية الدراسة، أمّا في المقام الثاني نحاول إيضاح العلاقة بين صنع السياسة الخارجية، والبحث العلمي وما يمكن تحقيقه من وراء إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات. بحيث توجد إمكانية استفادة صانعي السياسة والسياسة الخارجية بصفة خاصة من النتائج التي يتوصل إليها الباحثون، بغض النظر عن وجود هيكل وبنى حكومية وغير حكومية لها أن تضمن التنسيق بين جهود الساسة والباحثين، خاصة لسدّ الهوة الموجودة بين العلم وصنع السياسات لاسيما في الأنظمة غير الديمقراطية.

كما نتطّلع إلى بناء مواضيع لاحقة اعتمادا على ما يتم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث.

مبررات اختيار الموضوع:

- المبررات الذاتية: لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع مدفوعا بميول شخصي وشغف متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية المحورية وفي مقدمتها السياسات الخارجية للقوى الدولية الكبرى وتفاعلاتها المختلفة، وهي تمتاز بأنّها مواضيع لا توجد فيها مساحات كبيرة فاصلة بين المعارف النظرية والتطبيقات العملية، ما يمكن الباحث من اختبار قدراته التحليلية و تطويرها بشكل مستمر و اختبار ما يقدمه تطور النظرية في مجال تخصصه.
- المبررات الموضوعية: كما أن هذا النوع من المواضيع أكثر ارتباطا وتأثيرا في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه، ولا يمكننا أن ننأى عن التأثير به، خصوصا في عالم أصبحت حدوده

و معلمه على درجة أقل من الوضوح والثبات. ويبقى أن إحدى أهم غايات البحث العلمي هي خلق الوعي بهذا الواقع الدولي، وتوضيح الرؤية بشأنه للمساعدة في تحديد الخيارات الأجدى والأكثر عقلانية عند التعامل والتفاعل معه؛ إن كل متابع لما ينتج من دراسات في شؤون الإستراتيجية الدولية، يمكنه أن يلاحظ بوضوح أن هذا الموضوع لازال يثير اهتماما كبيرا لدى الباحثين المتخصصين في مجال الشؤون الخارجية، كما يمكنه أن يتبين أن هذا المجال لازال قابلا للاستثمار والبحث في عناصر وتفصيل كثيرة. وربما يكون الحضور القوي للنقاش والطروحات الجدلية في الأبحاث الغربية التي اهتمت بهذا المجال، أحد أهم المثيرات التي دفعتنا لهذه المحاولة.

الأدبيات السابقة:

إنّ موضوع السياسة الخارجية الأمريكية وكما سبق ذكره يحظى بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمتخصصين، لما لهذه السياسة من ميزات وسمات وأثيرات على المستوى الدولي خاصة في السنوات الأخيرة؛ وما أضحت تثيره هذه السياسة من جدل ونقاش حول مختلف العوامل والفواعل المسؤولة عن صنعها وصياغتها وتنفيذها. لذلك تطلب إنجاز هذا العمل الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بهذا الموضوع عموماً وبدور مراكز الفكر والرأي على وجه الخصوص. فقد اعتمدنا في دراستنا لعملية صياغة السياسة الخارجية على كتابات شارل فليب دافيد Charles Philippe David، الذي خصص فصلاً لتأثير مراكز الفكر والرأي على السياسة الخارجية الأمريكية، أمّا فيما يخص دراسة الإطار الثقافي للنظام السياسي الأمريكي، فقد تم الاستناد إلى كتابات Alexis de Tocqueville و Robert Alan Dahl فيما يخص أسس الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي كتابات كل من Donald Abelson و Richard Haas المختصة في دراسة مراكز الفكر والرأي ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، كما نذكر أيضاً كتابات James G. McGann المختص في دراسة تأثير مراكز ومؤسسات الفكر، هذا

بالإضافة إلى مقولات الرسميين من الرؤساء والمسؤولين، وبعض التقارير الصادرة عن مراكز فكر وهيئات رسمية مختصة بشؤون السياسة الخارجية الأمريكية.

الإشكالية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من العزلة نحو الهيمنة، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكية وهذا نظراً لتحول البلاد إلى دولة عظمى مهيمنة، وبالتالي فهي بحاجة إلى الآراء المتبصرة والخبرات التي تسد الفراغ الموجود بين العالم الأكاديمي من جهة وبين عالم الحكم من جهة أخرى.

من هذا نطرح التساؤل المركزي التالي: كيف يتحدد دور مراكز الفكر والرأي كفاعل مؤثر في مسار صياغة القرار الخارجي الأمريكي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي العوامل المتحركة في إبراز دور هذه المراكز؟
- ما هي آليات عمل هذه المراكز؟
- هل ساهمت في اتخاذ قرارات أم رسم سياسات أو تقديم إستراتيجيات للإدارة الأمريكية؟

الفرضية الرئيسية:

يتحدد الدور المحوري لمراكز الفكر والرأي في التأثير على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في الوظيفة الاستشارية والنصح على قاعدة أكاديمية الذي تقدمه لصناع القرار ومتخذيه الرسميين في مواجهتهم لمختلف الوضعيات القرارية.

الفرضيات الفرعية:

- مستوى تأثير مراكز الفكر في مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية يتحكم فيه مدى تفتح النظام السياسي الأمريكي على هذه المراكز وكذا قربها من الفاعلين الرسميين المسؤولين عن عملية اتخاذ القرارات.
- تخلق الثقافة السياسية الأمريكية ترابطاً بين الأبحاث التي تصدرها مراكز الفكر، والسياسات التي تتبعها الإدارات الأمريكية.
- تُؤمّن مراكز الفكر عدداً كبيراً من الخبراء والاختصاصيين في قضايا السياسة الخارجية، حيث تتم الاستفادة من خبراتهم للعمل مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

الإطار النظري:

1. **نظرية الدور:** لـ أولي كالفي هولستي (Olé Kalvi Holsti) تستكشف هذه النظرية الدور الذي تؤديه مجمل الفواعل في صناعة السياسة الخارجية للدولة من جهة، وتعريف الدولة لنفسها ودورها في المنظومة الدولية استناداً إلى قوتها ومقدراتها من جهة أخرى. من هذا، تساعدنا هذه النظرية في تحري وكشف الدور الذي تؤديه مراكز التفكير في مسار عملية صنع القرار الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، مدى تأثيرها على هذا المسار، والعوامل التي تعظم أو تقلل من هذا الدور.
2. **مقاربة "تحليل السياسة الخارجية":** لريتشارد سنايدر (Richard Snyder) واحدة من المسلمات الأساسية لهذه المقاربة هي الانتقال من النظر إلى السياسة الخارجية كمخرج إلى النظر إليها كمسار، تتفاعل خلاله مجموعة من الفواعل كل حسب موقعه ومكانته. وعليه، سنوظف هذه المقاربة في موضوعنا من أجل تحديد مكانة وموقع مراكز الفكر في عملية صنع القرار الأمريكي الخارجي وتفاعلها مع بقية الفواعل المنتجة للأفعال الخارجية للدولة الأمريكية مما يساعدنا لاحقاً في تحديد كيفية تأثيرها على هذه العملية قياساً إلى موقعها.

3. **النموذج التنظيمي:** لـ غراهام أليسون (Grahama Alisson) يعتبر السياسة الخارجية ليست من فعل رئيس الدولة فقط، لأنّ هذا الأخير لا يشكل إلاّ قِمة الجهاز الحكومي المعرّف على أنّه كلّ مندمج من التنظيمات الإدارية أقلّ أو أكثر تكتلا والتي لا تعمل بالاعتماد على تعليمات حكومية أو وفق إستراتيجية شاملة وأهداف على المدى البعيد بقدر ما تعمل وفق روتين وعمليات محدّدة سلفا تهدف بالأساس إلى حلّ مشكلات على المدى القصير. بتعبير

آخر، السياسة الخارجية، أبعد ما تكون محصّلة نهائية لقرار عقلائي مفكر فيه بنضج من قبل رجل الدولة، وهي ليست إلاّ مجموع مخرجات (Outputs) أنتجتها التنظيمات الضخمة المشكلة لجهاز الإدارة والتي يتحمّل فيها المقرّرين النهائيين كلّ العواقب، سواء العواقب المترتبة عن المعلومات التي يتلقونها أو تلك المترتبة عن تنفيذ أوامرهم. من هنا فإنّ مراكز الفكر والرأي هي جزء من الجهاز التنظيمي المنتج لقرارات السياسة الخارجية الأمريكية، وإنّ دورها في عملية القرار يتحدد بمكانتها ضمن هذا التنظيم.

الإطار المنهجي:

1. **المنهج التاريخي:** و سمي كذلك بالمنهج الاستردادي لأنه عملية استرداد و عملية استرجاع للماضي، حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية و تطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة و تحليلها و تفسيرها علميا، في ضوء الزمان و المكان الذي حدث فيه، و مدى ارتباطها بظواهر أخرى و مدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة و من ثم الوصول إلى تعميمات و التنبؤ بالمستقبل. تم الاعتماد على هذا المنهج في عدد من محطات البحث، منها التعرض لأهم الأحداث التاريخية التي حددت مسار السياسة الخارجية الأمريكية بعد انخراطها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن 20، وتطور هذا الدور عبر مراحل زمنية مختلفة.

2. المنهج الوصفي: هو وصف الباحث للظاهرة المراد دراستها أو جمع أوصاف و معلومات دقيقة عنها و المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع و الظاهرة المدروسة و تصويرها كميًا عن جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة.
3. المنهج التحليلي: وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة: تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، فإن كان الإشكال تركيبية منغلقة، قام المنهج التحليلي بتفكيكها وإرجاع العناصر إلى أصولها. أمّا إذا كان الإشكال عناصر مشتتة؛ فإنّ المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها ليركب منها نظرية ما.

الصعوبات:

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمه، وأهم ما واجهنا منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني الكبير الذي يحاول تغطيته بالإضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة على المستوى المحلي، عدا بعض المقالات القليلة، أما الجزء الثاني فيتعلق بصعوبة الحصول على المراجع والكتب المختصة وبالتالي اللجوء إلى المراجع باللغات الأجنبية والتي تخلق بعض الصعوبات كعدم سهولة الحصول عليها من جهة ومشاكل الترجمة والنقل إلى اللغة العربية وما يستغرقه ذلك من جهد ووقت من جهة ثانية.

هيكلية الخطة:

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها، قمنا بتوظيف ثلاثة فصول بالإضافة لمدخل نظري يتم فيه عرض بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية. فحاولنا في الفصل الأول التطرق إلى السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، من خلال دراسة طبيعة النظام السياسي الأمريكي والقيم والمركزات التي أسس عليها، ناهيك عن دراسة جذور السياسة الخارجية الأمريكية وخلفياتها الفكرية والنظرية، ومختلف العوامل والفواعل المؤثرة في صنع هذه السياسة.

أمّا الفصل الثاني فسننتظر فيه لدراسة مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية ونشأتها ومختلف مراحل تطورها ضمن المنعطفات التاريخية التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية. كما سندرس في جانب آخر آليات عمل هذه المراكز والسبل التي تمارس بها تأثيرها على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.

أمّا الفصل الثالث فسيتمضمّن نماذج تطبيقية حول تأثير مراكز ومؤسسات الفكر على السياسة الخارجية الأمريكية، أين ستظهر مساهمة هذه الأخيرة في مسار صياغة السياسة الخارجية.

مدخل نظري

محدّات مفاهيمية لدراسة السياسة الخارجية:

إنّ الطبيعة المركّبة لهذه الدراسة، تجعلنا أمام جملة من المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بموضوع السياسة الخارجية. وعلى هذا فإنّ القيام بهذه الخطوة يعدّ أمراً أساسياً.

تعريف السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدّد ومتفق عليه من قبل الباحثين والمختصين في علم السياسة بشكل عام، وفي حقل العلاقات الدولية بشكل خاص. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التعاريف المتداولة؛

فينظر الأستاذ جيمس روزنو * James Rosenau إلى السياسة الخارجية باعتبارها:

"جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية، تحرّكه باتجاه بيئتها الخارجية بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهمّ بنياتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية عند حدود مقبولة"¹.

ويوضّح الأستاذ شارل زورغيب * Charles Zorgbibe المقصود بالسلوك المتكيف، بأنّه يشير للجهد المبذول بغرض الحفاظ على الوضعيات الملائمة؛ على أنّ البحث في هذا السلوك المتكيف لا يجب أن يقف على حدود دراسة قرار، فعل أو سلوك واحد وخاص، وإنّما يجب أن يتعدّاه إلى دراسة السياسة بمعنى جملة من القرارات التي تظهر توجّهاً وبنية أكثر شمولاً للسلوك.²

* جيمس روزنو: أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن، وواحد من رواد مدرسة تحليل السياسة الخارجية.

¹ James Rosenau, Philip Burgess, Charles Hamann, " **The Adaptation of Foreign Policy Research: A Case Study of an Anti-Case Study Project** ". International Studies Quarterly, (Vol17, N°01, Mars 1973). P125.

* شارل زورغيب: (1935) هو فقيه ومؤرخ فرنسي للعلاقات الدولية.

² Charles Zorgbibe, **Dictionnaire de Politique Internationale**, (Paris : PUF, 1^{ère} édition, 1988). P 586.

أمّا الأستاذ فاضل زكي محمد، فقد عرّف السياسة الخارجية على أنّها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول"¹. كما نجد الأستاذ دانيال باب * Daniel Papp يفرّق بين عملية السياسة الخارجية والمقصود بالسياسة الخارجية؛ فعملية السياسة الخارجية هي: "مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية"، أمّا السياسة الخارجية فتعني: "الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية"².

إنّ ما يمكن ملاحظته على هذه التعاريف، أنّها تنظر إلى السياسة الخارجية على أنّها سلوكية الدولة تجاه بيئتها الدولية والتي تأخذ أشكالاً مختلفة، والشيء الذي يؤخذ على هذه التعاريف هو إغفالها للوحدات الدولية الأخرى بما أنّ نطاق وحدات السياسة الخارجية أصبح يشمل إلى جانب الدول فاعلين آخرين³.

وفي المقابل نجد تعاريف تجنبت التركيز على الدولة بكونها الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية، فكانت الصياغات أكثر شمولية؛

تعريف الأستاذ محمد السيد سليم الذي يرى السياسة الخارجية على أنّها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الدولي"⁴.

ومن جهته يعرف الأستاذ حامد ربيع السياسة الخارجية على أنّها: "جميع صور النشاط الخارجي حتّى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إنّ نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"¹.

¹ فاضل زكي محمد، *السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية*، (بغداد: مطبعة شفيق، 1975)، ص 23.

* دانيال باب: الرئيس جامعة ولاية كينيساو.

² انظر في هذا الشأن:

Daniel Papp, **Contemporary International Relations: Framework for Understanding**,

(New York: McMillan College Publishing Company, 4th edition 1994) , P139.

³ Daphne Josselin and William Wallace, **Non-State Actors in World Politics**,

(Basingstoke: Palgrave, 2001)

⁴ محمد السيد سليم، *نظرية السياسة الخارجية*، (القاهرة: جامعة القاهرة/ مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)،

ص 16.

كما يقدم الأستاذ فريدريك شاربون * Frédéric Charillon محاولة تسعى للإحاطة بهذا المفهوم من جوانب مختلفة، حيث يرى أنّ السياسة الخارجية هي: "أداة تسعى الدولة من خلالها لتشكيل بيئتها السياسية الدولية، ولكنّها ليست فقط شأنًا يخص العلاقات بين الحكومات [...]". كما أنّه يمكن اعتبارها سياسة عامة -قطاعات أخرى- بمعنى سياسة يتم وضعها وتجسيدها من قبل أجهزة الدولة بوسائل محدّدة، بهدف الوصول إلى غايات محدّدة، ولكنّها سياسة عامة ذات خصوصية كبيرة؛ شعاع حركتها يتجاوز التعريف بالإقليم الوطني، وينظر إلى عملية القرار فيها كمجال خاص للمسؤولين الأعلى مستوى في الدولة².

ويُعد التركيز على صانع القرار أمراً على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية، وهذا ما يؤكّد عليه الأستاذ ريتشارد سنايدر Richard Snyder* الذي يرى أنّ الدولة تحدّد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثمّ فإنّ سلوك الذين يتولون المناصب الرسمية في الدولة. فمن خلال هذه التعاريف التي وردت في أدبيات السياسة الخارجية يمكننا تقديم تعريف للسياسة الخارجية على النحو التالي:

السياسة الخارجية هي محصلة جملة ما يقوم به فاعل دولي من سلوكيات وأنشطة موجهة نحو بيئته الخارجية في إطار تفاعلاته مع باقي وحدات المنظومة الدولية، سعياً وراء تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات. وبهذا المعنى يمكننا أن نتناول السياسة الخارجية بكونها عملية (Process)، تقدم مخرجات (Outcome)؛ بمعنى رؤية تحاول قدر الإمكان إيجاد التوازن في إعطاء الأهمية لتحليل المواقف والأفعال النهائية. فالسياسة الخارجية إذاً هي عملية يُتعامل فيها مع بيئة متحركة مليئة بالتفاعلات الناتجة عن تداخل العديد من المتغيّرات، وهذا ما يجعلنا نواجه في كثير من الأحيان صعوبة في الوقوف على أبعاد ومحدّات هذه البيئة المتميّزة بالتغيّر وعدم الثبات، وهو ما يجعل من السياسة الخارجية عملية لا تنقطع عنها صفة الديناميكية المستمرة.

ولهذا فالسياسة الخارجية مفهوم مرتبط بثلاثة أبعاد أساسية:

- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدة السياسية؛
- مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية، (الأهداف والغايات المرسومة)؛

¹ حامد ربيع، *نظرية السياسة الخارجية*، (القاهرة: مكتبة القاهرة [ب.ت.ن.]، ص 14.

* فريدريك شاربون: أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد الدراسات الإستراتيجية للمدرسة العسكرية (IRSEM - وزارة الدفاع، باريس).

² Frédéric Charillon, *Politique Etrangère: Nouveaux Regards*, (Paris : Presse de Sciences Politiques, 2002), p13.

* ريتشارد سنايدر: (1916-1997)، عالم سياسي أمريكي.

- إمكانيات وقدرات الدولة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف.

أولا/ البيئة الخارجية (External Envirment):

يمكن القول أنّ البيئة الخارجية هي ذلك النطاق الذي تتحرك فيه الدولة مع باقي الوحدات السياسية الأخرى، ونظرا لأهمية المعطيات التي تتحكم فيها البيئة الخارجية جعلت الأستاذ لويد جيمس *Lewid* * *James* يذهب لاعتبار "أنّه إذا لم تكن هنالك محدّات خارجية؛ فإنّه لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنّها في معظم الأحيان تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية"¹.

وبناء على هذا يعتقد الأستاذ لويد جيمس أنّه "بدون إدراك المتغيرات الدولية عن طريق تحليل الأحداث والأنشطة التي تدخل فيها الدول بعضها مع بعض بشكل يومي تقريبا كالتهديدات والوعود والاحتجاجات والعنف وغيرها لا يمكن التوصل إلى معرفة أنماط التوجّهات والتغيّرات الرئيسية في السياسة الخارجية للدولة"².

ولإدراك المتغيرات الدولية التي تتحدّد في البيئة الخارجية، يركّز الباحثون على جملة من العناصر، أهمها:

1. بيئة النظام الدولي، وتشمل:

- توزيع الإمكانيات والقوى بين وحدات النظام الدولي، وهي تحدّد شكل النظام؛
- أنماط العلاقات بين وحدات النظام (وفاقية، تعاونية، صراعية...)
- طبيعة التحالفات القائمة (مرنة أو جامدة، عقائدية أو تجريبية...)

2. بنية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة العناصر السابقة الذكر مع النظام الدولي؛

3. بالإضافة إلى النظام الدولي والنظام الإقليمي، يتضمّن هذا النطاق الموقع الجيوستراتيجي للدولة في إطار استراتيجيات القوى الدولية الكبرى والإقليمية، حيث يمكن أن يعرضها هذا الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والإقليمي.

* لويد جيمس: أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

¹ لويد جيمس، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: أحمد صفقي ومحمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات/ جامعة الملك سعود، 1989). ص 279.

² نفس المرجع، ص 279.

وفي تقييمه لهذه العناصر، يرى الأستاذ كينيث والتز * Kenneth Waltz أنّ نمط توزيع القوّة في النسق الدولي هو أهم محدّات البيئة الخارجية تأثيراً في السياسات الخارجية للدول، "فالدول تتأثر في سعيها

لتحقيق القوّة بالمحاولات التي تقوم بها الدول الأخرى لتغيير ميزان القوى، وضمن هذه العملية إمّا تحقق قدراً معيناً من السلام والاستقرار، أو تصطدم مع هذه الدول فتنشأ الأزمات والحروب"¹. ويفرّق الأستاذ هارولد سبروت * Harold Sprout بين شكلين محدّدين للبيئة الخارجية، وهما:²

أ- البيئة السيكولوجية (Psychological Environment): وهي تحدّد في نطاق الاتجاهات والتصورات الخاصة بصانع القرار للسياسة الخارجية. وهنا يؤثر نظام المعتقدات الوطنية (National Belief System) بشكل كبير في رسم وتحديد معالم هذه البيئة، خاصة في تحديده لما ينظر إليه على أنّه "ذا معنى وأهمية" في النظام الدولي؛

ب- البيئة الحركية (Operational Environment): وهي البيئة الفعلية التي تنفّذ فيها القرارات، وما يلاحظه المراقب الخارجي بعيداً عن صناع القرار.

وبصفة عامّة، فالبيئة الخارجية بكلّ جوانب التداخل والتفاعل التي فيها تتيح إمكانيات معينة للحركة في أوضاع معينة، بينما تضع قيوداً على بعض إمكانيات الحركة البديلة الأخرى في أوضاع مغايرة.

ثانياً/ الالتزام الخارجي (Foreign Engagement):

يشير مصطلح الالتزام الخارجي إلى: "كلّ تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وتهدف سلسلة الالتزامات التي تبنيها الدول مع غيرها من الوحدات السياسية الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات خدمة للمصلحة الوطنية.

وعموماً، تحدّد الالتزامات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الدولية في إطار التوجّهات العامّة لسياستها الخارجية. فالتوجّه يمثل نقطة البداية في عملية تحليل السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، إذ أنّ معرفة طبيعة

* كينيث والتز: (ولد عام 1924 في مدينة آن آرپور، ميشيغان، وتوفي 13 مايو 2013 في واشنطن مقاطعة كولومبيا) هو عالم السياسة الأمريكي، أستاذ في جامعة كولومبيا. وهو مؤلف هام في مجال نظرية العلاقات الدولية. وواحد من مؤسسي الواقعة الجديدة (أو الواقعية البنوية).

¹ نفس المرجع، ص 302.

* هارولد سبروت: عالم في "الجغرافيا السياسية" و "تحليل السياسة الخارجية".

² إساعيل صبري مقلّد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: دار السلاسل، ط4، 1985). ص 137.

ونوع التوجّه لأية وحدة دولية يساعد على دراسة ومعرفة طبيعة بقية الأبعاد العامّة في سياستها الخارجية (كالهدف، السلوك والدور).

ويعرّف التوجّه بأنه: "الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية، عبر فترة زمنية طويلة نسبياً"¹.

ويمكن تصنيف الاتجاهات العامّة في السياسة الخارجية إلى ثلاثة توجّهات أساسية، هي:

● الاتجاه الانعزالي (الانكفائي)؛

● الاتجاه التدخلي (الانغماسي)؛

● الاتجاه الحيادي وغير المنحاز.*

وتشكل الأنماط التي تعتمد عليها الوحدات الدولية لتنظيم علاقاتها مع الوحدات الأخرى المعيار الرئيسي لهذا التصنيف، ويمكن القول بأن هناك عوامل أساسية تبنى عليها هذه التوجّهات وهي:

● الوضع الجيوسياسي للوحدة الدولية؛

● البيئة الخارجية؛

● تركيبة البيئة السياسية المجتمعية للوحدة الدولية؛

● الإدراك بوجود خطر خارجي على الدولة، مما يجعله يشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر على الأمن القومي للدولة.

نورد شرحاً موجزاً لهذه الاتجاهات:

1- الاتجاه الانعزالي:

والمقصود بالانعزالية ليس الانفصال التام بقطع كافة أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية وحدات النسق الدولي، ولكن المقصود هنا بالانعزالية النسبية أي بمعنى التقليل من درجة الانغماس في البيئة الدولية

¹ محمد السيد سليم، نفس المرجع، ص 43.

* لمزيد من التوضيح انظر:

K. Holsti, **International Politics: A framework For Analysis**, (New Jersey: Prentice Hall, Englewood Chiffs, 1988). p93.

إلى أدنى قدر ممكن. وبهذا فإنّ العزلة تعرّف بأنّها: "اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات، بالخصوص السياسية منها والعسكرية"¹.

وترتكز سياسة العزلة على حفظ وصيانة أمن واستقلال مصالح الدولة يكون بالحدّ من حركة تفاعلها الخارجي؛ بحيث تحاول البقاء على هامش وعدم الانحياز لمواقف تفرض عليها سلوكية نشطة في إطار القضايا التي تنسم بالتفاعلات الكثيفة.

ولكن حالياً، نتيجة للمتغيّرات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات الاتصال والمواصلات، من الصعب أن تقوم الدولة بانتهاج سياسة العزلة إلاّ في الحدّ الأدنى لهذه السياسة.

2- الاتجاه التدخّلي:

إنّ مفهوم التدخّل حسب مايكل كلير * Michael Kleer يمكن حصره في: "محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى، من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها"². وحسب الأستاذ بيتر شرايدر * Peter Schraeder فإنّ التدخّل "هو الاستعمال المحسوب للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة، بغية التأثير في السياسة الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى"³.

¹ إبراهيم تّوار، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ع110، (مصر: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 1992)، ص23.

* مايكل كلير: هو أستاذ خمس كليات للدراسات السلم والأمن الدولي، الذي يقع في كلية هامبشاير، مراسل الشؤون الدفاعية في مجلة الأمة قسم، ومؤلف كتاب حروب الموارد والدم والنفط: المخاطر والنتائج المترتبة على تزايد التبعية للنفط في أميركا (متروبوليتان)

² مايكل كلير، ما بعد عقدة فيتنام: اتجاهات التدخّل الأمريكية في الثمانينات، ترجمة: عمر محبوب، (بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية، 1982). ص17.

* بيتر شرايدر: عالم سياسي ألماني.

³ Peter Schraeder , **Intervention Into the 1990's: US Foreign Policy in the Third World**, (Lynne Rienner: Boulder, 1992), p13.

ويمكن اعتبار سياسة الأحلاف والتحالفات أحد أبرز أنماط السلوكيات الخارجية التي تنتهجها الوحدات السياسية التي ترسم سياستها الخارجية وفقاً لخيارات الاتجاه التدخلية.
3- الاتجاه الحيادي أو المنحاز:

إنّ أهم ما يميّز وضع الدولة المحايدة* عن وضع الدولة غير المنحازة*، هو أنّ الدولة المحايدة يكون وضعها ناتج عن نظام قانوني يحدّد لها واجباتها وحقوقها. أمّا الدولة غير المنحازة فهي التي تكون قد

اختارت هذا التوجه غير المنظم قانوناً بإرادتها، وبالتالي لا يترتب عن ذلك أي التزامات قانونية، ولا يوجد عندها أيّة ضمانات بأنّ موقفها سيحترم من قبل الدول الأخرى في حال قيام نزاعات بينها.

المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية:

إذا كانت الدول تختلف في التوجّهات العامة التي تتحدّد في إطارها التزاماتها الخارجية، فإنّها تلتقي في نقطة واحدة ألا وهي المصلحة الوطنية. يعتبر الأستاذ هانس مورجانتو Hans Morgenthau* في كتابه "السياسة بين الأمم" "Politics Among Nations" أنّ "المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقييم العمل السياسي"¹.

كما عمد أخصائيو العلاقات الدولية لوضع عدّة تصنيفات لما يمكن أن ينطوي عليه مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، وقد قدم الأستاذ توماس روبنسن Thomas Robinson تصنيفاً دقيقاً وأكثر شمولية، لأنّه يحتوي على عدّة معايير متنوّعة:

* الدولة المحايدة تنأى بنفسها عن المشاركة في النزاعات المسلحة. مبدأ الحياد، أحد المفاهيم المعقّدة في القانون الدولي العام. ولأول مرة، تضمنت اتفاقيات 18 أكتوبر 1907، التي وقّعت في مؤتمر لاهاي الثاني، نصوصاً تحدّد حقوق والتزامات الدول المحايدة، وينص أحد بنود أن تلك الاتفاقية، على أنه لا يحقّ لدولة محايدة المشاركة المباشرة في نزاع مسلح أو مساعدة أحد الأطراف في النزاع من خلال تزويده بالرجال والسلاح.

* الدولة غير المنحازة: هناك فارق بين عدم الانحياز والحياد. الحياد تعبير يستخدم أثناء الحروب فقط، أما عدم الانحياز فيعني أنه ينبغي أن نقرر سياستنا وفقاً لما نعتقد، لا وفقاً لما يرضي هذه الدولة أو تلك، هذا بالضبط ما عبر عنه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في المؤتمر الأول لمنظمة عدم الانحياز ببلجراد عام 1961 التي عبرت عن رغبة عدد من الدول حديثة الاستقلال في التخلص من الارتباط بإحدى الكتلتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، والاتحاد السوفيتي وحلفائه في حلف وارسو.

* هانس مورجانتو: كان محام أميركي وأستاذ العلوم السياسية من أصل ألماني، والمنظر الرئيسي للعلاقات الدولية. وهو واحد من مؤسسي المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

¹ Hans. J. Morgenthau, **Politics Among nations: The Struggle for Power and Peace**, (New York: Alfred. A. Knopf, 1985), p57.

- 1- المصالح الأولية: التي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة وحماية أمنها ضد الاعتداءات الخارجية. فكلّ الدول لديها هذه المصالح وتدافع عنها بأيّ شكل من الأشكال؛
- 2- المصالح الثانوية: وهي المصالح التي لا تنتمي مباشرة إلى الفئة الأولى ولكنها تساهم فيها، كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم؛
- 3- المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة نسبياً خلال فترات طويلة من الزمن، وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشكل بطيء؛
- 4- المصالح المتغيرة: وهي التي تعتبرها الدولة مصالحها في فترة معينة، والتي قد تتغير مع تغير دور وموقع المسؤولين في قطاعات واسعة في الدولة فيما يخص القرار وتنتهي بانتهاء الحدث أو القضية؛
- 5- المصالح العامة: وهي كالمبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة؛
- 6- المصالح الخاصة: وتتبع المصالح العامة، وتكون محدّدة بشكل دقيق في الزمان والمكان.¹
- 7-

أولاً نموذج التحليل العقلاني:

1/ النظرية الواقعية الجديدة:

ينظر للواقعية عادة على أنّها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية، والمؤكد أنّها الأقدم منذ كتب ثوسيديدس Thucididus عن صراع دولة المدينة اليونانية على القوة والأمن، فاعتبر الكثير من المحللين أنّ المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول.² وتعتبر الواقعية الجديدة امتداداً للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساساً على ثنائية "القوة والمصلحة" في تفسيرها للعلاقات الدولية، وقد سيطرت هذه الأفكار على عالم الدراسات العلمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ أنظر في هذا الشأن:

عن: نقلًا Thomas W. Robinson, A National Interest Analysis of Sino-Soviet Relations

<http://www.jstor.org>

² Volker Rittberger, "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, (Working Paper, Nr46), p07.

تفترض الواقعية أنّ الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطيرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع الإنسان في خطر.

وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران، هما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون حيث تعترف كلا من الواقعية الدفاعية والهجومية بأنّ الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكلّ الدول، لكنّها يختلفان في تحقيق هذا الأمن، فيعتبر الهجوميون أنّ إرادة تحقيق الأمن تؤدي إلى تبني استراتيجيات التوسع والهجوم. حيث تبحث الدول عن استغلال بعضها البعض، ما يجعل العلاقات الدولية في حالة منافسة شديدة على الأمن. وتنشأ المعضلة الأمنية عند سعي كلّ دولة لضمان وتعزيز بقاءها، ما قد تعتبره الأطراف الأخرى تهديدا لها، فتتبع نفس الأسلوب لأنّ هذه الدول ليست متأكدة من أنّ هذه الإجراءات قد لا تستخدم ضدها في وقت لاحق؛ وتزداد المعضلة الأمنية عندما تكون إمكانية الهجوم أكبر من الدفاع.

بينما ترى الواقعية الدفاعية أنّ الدول يجب أن تضمن بقاءها عن طريق قدراتها العسكرية الخاصة أو من خلال التحالفات مع الآخرين. فركزت مجموعة من المنظرين على أهمية العامل التقني في المساعدة على زيادة سرعة وحجم ودقة الاتصالات بين الدول، مما يسهل الحصول على المصادر الاقتصادية؛ بينما تركز المجموعة الأخرى على الأهمية الجغرافية التي تعتبر عاملا مهما في حال استخدام القوة العسكرية مع إمكانية توفر المناطق على الموارد الأولية.

كما ظهر تيار ضمن الواقعية الجديدة ينادي باستقرار الهيمنة، حيث يرى هذا التيار أنّ استقرار النظام الدولي يتطلب حالة هيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة، وتستند هذه الهيمنة على دعامة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة وسلطة سياسية قوية مدعومة بقدرات عسكرية. فحين تحاول كلّ الدول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب، تبقى الدولة الأقوى تفرض سيطرتها لتحقيق أهداف الهيمنة.

2/ الليبرالية الجديدة:

ترجع الأفكار الليبرالية التقليدية إلى العديد من الكتاب أمثال: جون لوك Luck، وتوكفيل Tocqueville ولكن بن جامين كونستانت Benjamin* Constant؛ ففي كتابه: "مبادئ السياسة" الصادر عام 1815 يرفض كلّ تدخل للدولة رغم اعترافه بها في حرية الرأي والمعتقد والملكية والحرية الشخصية للأفراد، ويرى بأنّ كلّ سلطة تحاول ذلك تعتبر قد مزقت سند سلطتها. كما برزت الليبرالية كفلسفة

سياسية على يد العديد من المفكرين كإيمانويل كانط* Emmanuel Kant في فكر الليبرالية الجمهورية، والفكر الاقتصادي لآدم سميث، ويعتبر الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول "المبادئ الأربعة عشر عام 1918".

فسعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس نوعاً من التعاون بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، لذا يجب تجاوز اقتصاد الدولة من أجل العمل من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة.

وقد قسمت الليبرالية الجديدة إلى أربعة تصنيفات:

- النظرية التجارية: التي تدافع عن حرية التجارة؛
- النظرية الجمهورية: التي تؤمن بالسلام الديمقراطي كفضيتها الأساسية؛
- النظرية الاجتماعية: المهتمة بمسار الاعتماد المتبادل ودوره في ربط الاتصال بين مختلف الشعوب في إطار تعاوني؛
- النظرية المؤسساتية: التي ترى في إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي¹.

* بن جامين كونستانت: يعتبر المنظر الأوّل لليبرالية السياسية.

* إيمانويل كانط: الفيلسوف الألماني، مؤسس "المثالية المتعالية". ولد 22 أبريل 1724 في كينغسبرغ، عاصمة بروسيا الشرقية، توفي 12 فبراير 1804

¹ LAMY Steven.L, " **Contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism**", in BAYLIS, John and SMITH, Steven, The globalization of world politics, an

فتسعى الدول حسب النظرية الليبرالية الجديدة لتحقيق مكاسبها في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون، فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن هذه النظرية بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح، كما أنّ الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض؛ لأنّ الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

إنّما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو هوية الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية. بالنسبة لليبرالية الجديدة، فإنّ الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل وحدوية، وإنّما الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام السياسي الإداري؛ مثل: الناخبين، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، البيروقراطيات والسياسيين.

يمكن القول بأنّ هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في أنّ الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، إلا أنّ الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع مختلف من الفواعل غير الدولة، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول. وهذه الأخيرة تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولديها القدرة في التأثير عليه، ويمكن تصنيفها إلى صنفين:

- الفواعل من القطاع الخاص؛

- الفواعل من القطاع العام في النظام السياسي.

وكأمثلة على النوع الأول يمكن نورد جماعات الضغط الاقتصادية، الاتحادات التجارية أو جمعيات الموظفين...، أمّا الأمثلة على النظام السياسي الإداري نذكر السياسيين الذين يتم انتخابهم، الإداريين والبيروقراطيين. كما أنّ نقل التركيز من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كمواضيع للاهتمام ينطوي على تعديل في مفهومي الأمن والبقاء، لأنّ مسألة البقاء عند الفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود لمادي فحسب، ولكن في الحفاظ وتعزيز الوضع الاجتماعي.

ثانياً النظرية البنائية:

1/التفسير الاجتماعي للواقع الدولي

البنائية نظرية في العلاقات الدولية انضمت حديثاً إلى لأئحة النظريات المفسرة للسياسة الخارجية، ويتحدى أصحاب هذه النظرية نموذج التحليل العقلاني؛ مجادلين بأنّ العقلانيين (النيواقعيين والنيوليبراليين) همشوا دور الأفكار في السياسة الدولية. والمقصود بالأفكار التي تشمل صنفاً واسعاً ككلّ أنواع المعتقدات، والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن. وفي الوقت الذي تميل فيه النظريات العقلانية إلى التركيز على العوامل المادية، فإنّ البنائية تشدّد على تأثير الأفكار، وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنّها

تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أنّ المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية). كما يعطون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنّ الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول.¹

بدأت البنائية تبرز كاتجاه جديد في دراسة السياسة الدولية مع كتابات فريدريك كراتشويل Frederik Kratochwil ، نيكولاس أونيف Nicholas Onuf ، خاصة المقال المشهور لالكسندر ووندت الصادر عام 1992 "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التركيبة الاجتماعية لسياسة القوة" Anarchy is What . Make of it the Social Construction of Power Politics States

يعتبر البنائيون أنّ المعايير لها دور مهم في التأثير على السلوك الخارجي للدول، وإذا كانت المعايير أو الضوابط بالنسبة للعقلانيين مجرد أدوات يعتمد عليها الفاعلون لتعزيز مصالحهم المحددة بمعزل عن الآخرين. فهذه المعايير حسب البنائية، تلعب تأثيراً تكوينياً من خلال تحديد قواعد السلوك الذي يحكم السياسة الدولية؛ فهي ليست معطيات خارجية يتوجب على الفاعلين التصرف إزاءها بل تلعب أدواراً اجتماعية، بحيث يتم تدخيلها في منظومة الفاعلين لتساهم في تحديد المفاهيم وإضفاء المعاني. وبالتالي تحديد ماهية السلوك الذي يتوجب إتباعه في وضع معين. فالسلوك الذي يقوم به الفاعل يكون بإيعاز من الدور المنوط به، وليس حسب الحسابات العقلانية وما ستعود به الخطوات المختلفة.

2/المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

¹ ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاع. نقلاً عن:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh.htm>

ترتكز النظرية البنائية للسياسة الخارجية على نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تعتمده النظريات العقلانية "منطق الإنسان الاجتماعي"، فالفاعل لا يهدف إلى ضمان أهداف أنانية، وإنما يسعى للعمل وفق المعايير والضوابط المنبثقة من البيئة الاجتماعية، ونظرية السياسة الخارجية التي تبنى على هذا النوع من "نموذج الفاعل" تحدد قواعد السلوك التي تعترف بها الدولة كملزمات. فالفاعِل يتبع المعايير الاجتماعية التي اكتسبتها

في سياق التنشئة الاجتماعية في الأنظمة الاجتماعية الواردة، وتختلف المعايير والضوابط الاجتماعية عن المتغيرات الفكرية كالمعتقدات، التصورات العالمية، الهوية والثقافة¹.

بالنظر لعمليات التنشئة الاجتماعية، فإنّ صناع السياسة الخارجية يدمجون التوقعات المرتكزة على القيم التي تتقاسمها الدول بينها. فالمؤسسات الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية تعمل كمنتجة للمعايير الدولية، بحيث يكون لها تأثير اجتماعي على ممثلي الدول؛ لأنّ هذه الأخيرة مهمّمة بالمحافظة على سمعتها ليس فقط كحلفاء موثوق بهم أو شركاء في درجات محددة للتعاون المؤسّساتي، ولكن أيضاً كأعضاء في المجتمع الدولي.

تفترض البنائية أنّ من خلال عمليات التنشئة التي تحدث في المجتمع وتشتمل وسائل للضغط العام، توجه المعايير الداخلية سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية للدول. وهناك ثلاثة طرق تؤثر من خلالها التوقعات المجتمعية للسلوك الملائم على أفعال صناع القرار السياسي الخارجي:

- 1- كمواطنين داخل الدولة يكتسبون عدد من القيم الثقافية والاجتماعية.
- 2- كسياسيين لديهم اتجاه عام نحو المناصب السياسية الوطنية يكتسبون توقعات مجتمعية محددة بشأن السلوك السياسي المناسب.

¹ Henning Boekle and Others " Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, (Nr 34a).
نقلا عن:

[http:// www.uniterbingen. de/uni/spi/taps/tap34a.htm\(1von46\)](http://www.uniterbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46)) (2015/02/12 -15:09:59).

3- يتصرفون بطرق تتوافق مع المعايير المجتمعية الواردة، للحفاظ على شرعيتهم كممثلين لدولهم في المحيط الدولي.

لقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة وسياسة البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة، هذا البديل المفهوماتي للسياسة الخارجية هو ما يشار إليه بسياسة توافق المعايير.

الفصل الأول: صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد

تعد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نتاج التعددية الموجودة على مستوى المكنيزات (الآليات) الفواعل والعوامل ، كما نجد بأن الأمريكيين يؤيدون القرارات المتخذة من طرف الرؤساء، ولهذا لا يمكن إخفاء حقيقة أنه في عملية صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تشرك مجموعة واسعة ومتنوعة من الفواعل ، مما يولد نقاشات مكثفة لا تحل إلا من خلال التحكيم. وهذا نتيجة لطبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يقوم على التوزيع والتشابك بين السلطات "الضوابط والتوازنات" (checks and balances) بين مختلف الفواعل (الرئيس، الكونغرس، الوزارات، المجتمع المدني، وغيرها) التي تشكل قوة قادرة على التأثير بشكل مختلف على العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يزيد من شدة تعقيدها.¹ كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بالعديد من المميزات؛ تمثل خاصة في توفرها على قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية، وهذه الخصائص تسمح لها بلعب العديد من الأدوار وتوظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم، وتقع هذه السياسات وراء التأثير بخلفيات ومرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة وكتابة الدستور الأمريكي. لذلك سنحاول التعرف على طبيعة النظام السياسي الأمريكي، والرجوع للخلفية النظرية والفكرية التي تبنى على أساسها السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال استعراض أهم المنعطفات التاريخية التي ساهمت في تشكيلها، إضافة للتطرق للعوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال البيئات الثلاث (الداخلية، الخارجية، السيكلوجية) من خلال التعدد الموجود على مستوى عناصرها وتفاعلاتها. فالغرض من هذا الفصل هو معرفة مدى تفتح النظام السياسي الأمريكي مما يتيح للعديد من الفواعل لعب أدوار مهمة في صنع السياسة الخارجية.

¹ Charles-Philippe David, *La politique étrangère des Etats-Unis*, (Paris: Presses de Sciences Po, 2003), p9.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الأمريكي

المطلب الأول: الإطار المؤسسي

تعدّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية واقعاً معقداً، وهذا لأنّها متجذّرة في أكثر من مائتي سنة من التاريخ*، ولهذا نجد بأنّ ثقل التقاليد السياسية والمؤسسية والثقافية والإيديولوجية لا يزال عظيمًا، ما يظهر مفارقة كبيرة لأنّ الولايات المتحدة تعدّ دولةً فتيّةً مقارنةً بالدول الأوروبية، بنيت على رفض التاريخ* بالنظر لحالة الاضطهاد والظلم التي عانى منها المهاجرين في فترة العصور الوسطى؛ هذا الواقع جعل منها غيورة على تقاليدها.¹

أبرزت الثورة الأمريكية التي أعلن على إثرها الاستقلال تحولات جذرية على صعيد الحياة الأمريكية في مختلف جوانبها، منها تشكيل النظام السياسي القائم على الفيدرالية. فبعد هذا الانفصال، واجهت الأمريكيين مسألة حكم أنفسهم والمحافظة على الاتحاد الذي تكوّن خلال حرب الاستقلال، فضلا عن الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية.

ولذلك أصبح من الضروري إنشاء نظام سياسي قادر على حكم وإدارة الدولة بعد الاستقلال، وأن يتجاوز النظام الجديد أخطاء المجالس التشريعية التي كانت تدير شؤون المستعمرات في مرحلة التبعية لبريطانيا.

بعد إعلان الاتحاد الكونفيدرالي عام 1781 وصلت الأوضاع إلى حالة ازدياد فيها الشكاوى ضد حكومات الولايات، وهذا بعد أن أصبحت عملية مراقبة المسائل العامة في أيدي المجالس التشريعية المنتخبة، فأضحت الولايات تخلو من رقابة مسؤول تنفيذي أو قضائي؛ بالتالي أصبحت تتصرف كجمهوريات مستقلة وتحكمها الأغلبية الشعبية الممثلة بمجالسها التشريعية.²

* وهذا بالنظر لحرب الاستقلال عن إنجلترا وتكوين الولايات المتحدة.

* وهذا بالنظر لرغبة المهاجرين من أوروبا إلى العالم الجديد، الذين يطمحون لإعادة كتابة تاريخ جديد منافي لما عايشوه في أوروبا.

¹ Ibid. p13.

² تشارلز بيرد وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية (بيروت: مكتبة أطلس، د.ت)، ص 143.

ولذلك، دفعت تلك المسببات واضعي الدستور الأمريكي* في ما بعد إلى ضمان إنشاء كونغرس اتحادي قوي يتجاوز الصلاحيات الهزيلة للكونغرس السابق. ولحل تلك المشاكل ومناقشتها فقد عقد مؤتمر 1786، وهو اجتماع مصغر ضم ممثلي خمس ولايات في أنابوليس/ولاية ماريلاند؛ وهو الاجتماع الذي دعا إلى عقد مؤتمر شامل في العام الذي يليه 1787، والهدف منه مناقشة بنود الاتحاد. وفعلا، عقد المؤتمر في فيلادلفيا في ماي 1787، وكان أبرز الحضور:

جورج واشنطن*

بنيامين فرانكلين*

ألكسندر هاملتون*

جيمس ماديسون*

* واضعو الدستور الأمريكي هم الآباء المؤسسون.

* جورج واشنطن: هو الرئيس الأول للولايات المتحدة، ولد يوم 22 فبراير 1732 قرب بلدة ويست مورلاند في ولاية فرجينيا، توفي في 14 ديسمبر 1799 بعد أن رفض انتخابه لدورة رئاسية ثالثة. كما أنه من الآباء المؤسسين الذين ساهموا في وضع الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا 1787، كما قاد البلاد إلى مرحلة جديدة مختلفة عما سبقها.

* بنيامين فرانكلين: الملقب بـ"أبي الأمريكيين"، والفيلسوف الأعظم في عصره. ولد عام 1756، وتوفي عام 1790، ويعد من الأعلام البارزين في العلوم والدبلوماسية، وقد اقترح خطة المستعمرات تحت الحكم البريطاني، مما أسهم في بث أول الأفكار اتجاه تحقيق وحدة الولايات. كان من أبرز الموقعين على إعلان الاستقلال، وهو أحد أعضاء المؤتمر الدستوري لعام 1787، الذي أعد وثيقة الدستور الأمريكي.

* ألكسندر هاملتون: ولد عام 1758 وتوفي عام 1804، وهو أحد قادة حرب الاستقلال، ومن أبرز المشاركين في المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا 1787، الذي دعا إليه أصلاً أثناء اجتماع أنابوليس 1786، ويعود إليه الفضل في تحويل وجهة مؤتمر فيلادلفيا من مناقشة بنود الاتحاد الكونغرسالي 1781 إلى طرحها جانبا، والمطالبة بوضع أسس جديدة لدستور جديد للدولة الوليدة. وكان من دعاة تقوية الحكومة المركزية، فضلا على الإبقاء على التمثيل الشعبي. نظم مالية الاتحاد، وكان من أبرز الداعين لتأسيس أول بنك مركزي في الولايات المتحدة، كما عيّنه جورج واشنطن وزيرا للمالية في عهده.

* جيمس ماديسون: ولد في السادس من مارس 1751، توفي في 28 يونيو 1831، واشتهر بلقب "أبي الدستور"، لجهوده الكبيرة في صياغة مواد الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا 1787. تميز بالدبلوماسية والقدرة على الإقناع، عرف عنه أنه الرجل الأفصح لساناً في وقته، كتب ما بين عامي 1787 و1788 مع ألكسندر هاملتون وجون جاي "أوراق الاتحاد Federalist Papers"، وكان له الفضل في ترسيخ ووضع التعديلات العشرة للأئحة الحقوق، حينما أقتع مجلس النواب بوضعها في عام 1789، وجرت المصادقة عليها عام 1791. أصبح رابع رئيس للولايات المتحدة، وهو أحد قادة حرب الاستقلال.

روبرت موريس^{1*} (الحاكم):²

واستمرت جلسات المؤتمر حتى 17 سبتمبر 1787، وسادت مناقشات حادة دارت في مجملها حول ثلاثة مواضيع:

الموضوع الأول: كان متمحورا حول إمكانية العثور على إجابة جامعة حول سؤال مفاده: هل يتكون الكونغرس من مجلس واحد أو مجلسين؟ وفي هذا الخصوص قدم مشروعان: احدهما مشروع فرجينيا ويمثل مصالح الولايات الكبرى، إذ اقترح أن يتولى السلطة التشريعية مجلسان: المجلس الأعلى، وتمثل فيه الولايات بما يتناسب مع حجمها وثروتها وينتخب الشعب الأمريكي المجلس الآخر³. بينما جاء المشروع الثاني (مشروع نيوجرسي) الذي كان أكثر حذرا على مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة وسيطرتها على الكونغرس، لذلك قد طالب بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات في التمثيل.

وعلى الرغم من تعارض المشروعين وتباعدهما، إلا أن المجتمعين تمكنوا بعد مناقشات طويلة من إيجاد أساس لاتفاق يقضي بأن يتألف الكونغرس من مجلسين، تتمثل في المجلس الأعلى كل ولاية بعضوين، مهما بلغ عدد سكانها ومساحة أراضيها؛ أما في المجلس الآخر فترسل كل ولاية عددا من النواب المنتخبين بما يتناسب مع عدد سكانها⁴.

أما الموضوع الثاني: الذي اختلف حوله في المؤتمر فهو طلب ممثلي ولايات الجنوب الأخذ في الاعتبار عدد العبيد عند تحديد عدد نواب الولايات، على الرغم من أن العبيد لم يسمح لهم بالانتخاب. وقد جرى الاتفاق في نهاية المداورات على حساب ثلاثة أخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية.

* روبرت موريس (الحاكم): هو خبير مالي أمريكي وأحد الموقعين إعلان الاستقلال، ولد موريس في ليفربول، إنجلترا في 31 يناير 1734. هاجر إلى أمريكا في 1747، و دخل مؤسسة تجارية، وفي عام 1754 أصبح عضوا في شركة ناجحة، التي عرفت باسم ويلينغ و موريس وشركائه، رفض موريس إعلان الاستقلال في بادئ الأمر، لكنه انضم إلى الأعضاء الآخرين.

² نفس المرجع ، ص 144.

³ Alexander Hamilton, "Arguments for Increasing the Power of the Federal Government" (Chicago, IL; Encyclopedia Britannica, Inc., 1976), pp 252-256.

⁴ أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة: علي مقلد، شفيق حداد وعبد الحسن سعد، (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، 1974)، ص 323.

وقد تعلق الموضوع الثالث: بتحديد صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. ففي حين ظهرت آراء مؤيدة لأن تكون الصلاحيات أكبر عند الحكومة الاتحادية، ظهرت آراء على العكس من ذلك نظرا لأنه من وجهة نظرها تناقضا مع سلطات الحكم الذاتي الذي يجب أن تمتلكها الولايات.

وقد اتفق في الأخير على منح السلطات الاتحادية الصلاحيات الكبرى الممثلة للمصالح المشتركة بين الأعضاء، كالضرائب والأمن في الأراضي الأمريكية والدفاع والشؤون الخارجية والاقتصاد العام والجمارك والنقد والتجارة الدولية ، وما عدا ذلك يكون من اختصاص حكومات الولايات¹.

لذلك يعد الدستور الأمريكي من أقدم الدساتير فقد كتب عام 1787، وكانت التسويات التي توصل إليها "الآباء المؤسسون" (واضعو الدستور الأمريكي) في اتفاقية فيلادلفيا التي وضعت الدستور تلي بشكل جيد احتياجات البلاد حتى أن التعديلات الدستورية لم تكن كثيرة (ستة عشر تعديلا إذا استثنينا التعديلات العشرة الأولى أو ما يسمى بوثيقة الحقوق التي تعد جزءا من الاتفاق المبدئي)، ويعود طول أمد الدستور أيضا إلى أن القواعد الدستورية تركت هامشا كافيا للممارسة العملية، وهذا ما سمح بحصول التطورات الضرورية . كما أن أحكام المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد ساهمت في تكثيف القواعد الدستورية المستمرة مع ضروريات العصر.

وقد أنشأ الدستور الأمريكي نظاما يقوم على الفصل الصارم بين السلطات، وسمح هذا الفصل لمن صاغوا الدستور بتفادي وجود سلطة اتحادية قوية أكثر من اللازم وذلك بتقسيم السلطة إلى ثلاث سلطات تراقب بعضها، كما أن الفصل بين السلطات يعمل على التخفيف من سلطة المجالس التشريعية بإنشاء سلطة تنفيذية قوية. وكان خطر شلل النظام الذي ينجم عن فصل السلطات الشديد يصب في مصلحة الولايات التي أصبحت بذلك لا تحشى من سيطرة السلطة الاتحادية.

كما أن النظام الدستوري الأمريكي أقام أول نظام اتحادي معاصر، فقد أنشأ الاتفاق بين الاتحاديين ومناصري حقوق الولايات في فيلادلفيا نظام المجلسين كما هو في النظام الاتحادي، وكذلك نظام انتخابات رئيس الدولة عن طريق الانتخاب العام غير المباشر، ويحافظ هذان النظامان على التوازن بين الدولة الاتحادية والولايات. وتعتبر الرئاسة الأمريكية اليوم الشكل السائد في الحياة السياسية الأمريكية، وإن كان الآباء المؤسسون يأملون في إقامة سلطة تنفيذية قوية فإنهم لم يتخيلوا الأهمية التي حصلت عليها المؤسسة الرئاسية .

¹ كافين رايلي، الغرب والعالم، ترجمة: عبد الوهاب المسيري ووجدي عبد السميع، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 142.

وترتبط هذه الأهمية بالدور الكبير الذي تلعبه السلطة التنفيذية في العلاقات الخارجية والدفاع، وتنامت هذه الأخيرة خلال فترات الأزمات حتى أنها أصبحت الإيقاف بعد وصول الولايات المتحدة إلى مرتبة أكبر قوة عالمية.

وهذا التنامي المستمر للسلطات الرئاسية قد قلل من شأن الكونغرس الذي يعد السلطة التشريعية، إلا أن هذا الأخير (الكونغرس) الذي تكمن قوته في استقلاليته ولأنه لا يمكن حله، كما أنه يحتفظ بسلطات كبيرة تتعدى سلطات البرلمانات الأوروبية.

كما تعتبر السلطة القضائية سلطة حقيقية مستقلة، وتقع المحكمة العليا على رأس هرمها التنظيمي وإذا كان الدستور الأمريكي لا ينص على نظام رقابة دستورية القوانين إلا أن بعض الآباء المؤسسين قد توقعوا هذه الاحتمالية كإحدى النتائج البديلة لوجود دستور صارم؛ وعليه فإن المحكمة العليا يمكنها الفصل في مطابقة القوانين الاتحادية وقوانين الولايات للدستور¹.

ويبقى من أهم ما خرجت به نقاشات مؤتمر فيلادلفيا عام 1787، بعد كتابة الدستور هو ذلك الاتفاق الذي حدد شكل النظام السياسي الأمريكي، الذي أبقاه إلى اليوم من أشهر النظم السياسية استقرارا في العالم.

¹ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2010)، ص ص، 69-73.

المطلب الثاني: الإطار الثقافي

يمثل الإطار الثقافي مزيج من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي الأمريكي؛ ولمعرفة طبيعة هذا النظام كان لابد من التعرض للنمط الوطني* (Le style national)¹، فهذا المصطلح يسمح بإنشاء روابط بين الأمريكيين الأوائل والحاليين ويساعدنا في نفس الوقت على فهم أفعال وردود أفعال الأشخاص في الزمان والمكان. فيمكن أن نعتبر الأسلوب الوطني كأداة للتحليل تساعدنا على ملاحظة الاختلافات الموجودة على مستوى التفكير الثقافي للمجتمع الأمريكي، ومعرفة توجهات النخبة السياسية، ناهيك عن المرجعية الفكرية لهذا النظام.

فيمثل النمط الوطني (Le style national) شخصية الفرد كما أنه مفهوم ديناميكي وقابل للتطور وغير ثابت، ما يجعل منه خاضعاً للتعديل الذي تفرضه البيئة الاجتماعية من خلال تطوّر المجتمعات. ومع ذلك فإنّ النمط الوطني (Le style national) يبقى مستمراً عبر الزمن في جوانبه العامّة، وينتقل عن طريق بيئات مختلفة.²

تعدّ تشكيلة المجتمع الأمريكي فريدة من نوعها، فهو مجتمع من المهاجرين مختلفي البلدان والقوميات؛ وهو مجتمع هجين تمتد أصوله إلى أربعة فروع من ضمنهم: المنحدرين من آسيا ومن سلالاتهم الهنود الأمريكيين، ومنهم من جاءوا من الجزر البريطانية وأوروبا الغربية، والقسم الثالث من القارة السوداء، وهم الذين احضروا عبداً من السلالة الزنجية، أمّا المجموعة الرابعة فنزحت من حوض البحر المتوسط وأوروبا الشرقية³. وهكذا بدت الولايات المتحدة دولة تختلط فيها الأجناس والجماعات العرقية. وقد انعكس هذا التنوع في أسلوب صياغة الدستور الجديد، الذي أريد له أن يفي بحاجات كلّ مكونات ذلك الخليط. وبعبارة أخرى، إنّ المستدعيات

* فحسب تعريف علماء الاجتماع: النمط الوطني مرتبط إلى حدّ بعيد بالأيديولوجيا، فهو يجمع عناصر الثقافة التي تتكون أساساً من نظام الأفكار والأحكام المسبقة التي وضعت لوصف أو تبرير موقف جماعة أو مجتمع، وهي مستوحاة من القيم الموجودة، كما أنّها توجه وتحدد المصير.

¹ Robert Dallek, **The American Style of Foreign Policy : Cultural Politics and Foreign Affairs**,(New York, Alfred A.Knopf,1983), 313p.

² Charles-Philippe David, op cit. p40.

³ ماكس ليزنر، **أمريكا كحضارة**، ترجمة راشد البراوي(بيروت: المطبعة الفنية، ج1، 1966)، ص23.

الاجتماعية ساعدت على بلورة نظام يفرض متطلبات التكوينات الاجتماعية المختلفة الأصول والأجناس في الدولة الجديدة.

كما أنه قد ظهرت في تلك المرحلة الزمنية مجموعة من الآراء والأفكار الفلسفية حول فلسفة الحكم، وجعلها جاءت بالصد من ظاهرة الاستبداد بالسلطة التي كانت سائدة في المجتمعات الأوروبية. ومن أبرز تلك الآراء والأفكار : أفكار الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632-1704) في حقوق الثورة وضرورة رضا المحكومين عن الحكومة التي أثرت في آراء توماس جيفرسون (كاتب إعلان الاستقلال الأمريكي)، الذي كان من أشد المناصرين لتلك الأفكار¹. كما قد استشهدوا بأفكار الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو في كتابه روح القوانين ونظريته في فصل السلطات، هذا لأن وضع السلطة في يد رجل واحد هي عرضة لأن يسيء استخدامها؛ وقد أثرت هذه النظرية تأثيراً مباشراً في تفضيل نظام فصل السلطات الذي تبناه الدستور الأمريكي.

كما كان للتجارب السياسية التي مرت بها الولايات الأمريكية أثناء مرحلة التبعية لبريطانيا ثم مرحلة الاتحاد الكونفيدرالي (1781)، أثر في نضج الأفكار السياسية لدى كتاب الدستور الأمريكي، أين برزت عراقة الممارس الديمقراطية. كما لا يجب أن ننسى أشكال أنظمة الحكم في أوروبا، وما احتوته من إيجابيات وسلبيات أثر كبير في إغناء التجربة وتأهيل واضعي الدستور بصفة خاصة، والنظام الأمريكي بصفة عامة.

هذا فضلاً عن الجذور الاقتصادية؛ إذ أن كل مؤيدي الدستور الأمريكي الصادر سنة 1787 كانوا ممن يملكون*، وهم من التجار والمرايين وأصحاب الأراضي والرأسماليين والممولين؛ أما المعارضون فكانوا من الفلاحين وأصحاب الديون. وبالتالي، كانت هناك مصالح اقتصادية ومنافع مادية وراء الدستور والموافقة عليه. تفرض علينا دراسة النمط الوطني الأمريكي التركيز على البنود المؤسسة لصفات النظام، وهي البنود التاريخية المرتبطة باكتشاف العالم الجديد والبنود السياسية المتعلقة بإرث واشنطن.

¹ ألكسندر هاملتون، جيمس ماديسون وجون جاي، **الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها**، ترجمة جمال أحمد، (بيروت: مكتبة الحياة، 1959)، ص 13.

* نذكر على سبيل المثال: روبرت موريس (الحاكم) هو خبير مالي أمريكي وأحد الموقعين إعلان الاستقلال، ولد موريس في ليفربول، إنجلترا في 31 يناير 1734. هاجر إلى أمريكا في 1747، ودخل مؤسسة تجارية، وفي عام 1754 أصبح عضواً في شركة ناجحة، التي عرفت باسم ويلينغ و موريس وشركائه.

البنود التاريخية:

تعد خطوة استعمار البريطانيين لأمريكا الشمالية عام 1607 مع إنشاء (Jamestown)* في فرجينيا مرحلة هامة في التاريخ الأمريكي، لأن كل المؤرخين متفقين على إعطاء قيمة أسطورية لرحلة (Mayflower)* عام 1620 .

لأنّ المتزمتين* في هذه الفترة استقروا بمنطقة (Le cap Cod dans le Massachusetts) باحثين عن الحرية، هرباً من التعصب والقمع الديني الممارس في بريطانيا العظمى . وهذا لتمتعهم بإيمان قوي باحثين فيه عن النقاء المثالي للمسيحية، ورفضهم للنظام الهرمي المسيحي الممارس في إنجلترا حتى بعد مرحلة الإصلاح الديني.

وحسب طريقة ممارسة المتزمتين الأمريكيين لدينهم نستطيع تمييز الصفات التي تميز النظام السياسي الأمريكي؛ فيطلق عليهم اليوم ما يعرف "بالأصوليين" وهذا لأنّ عقيدتهم تسمح لهم بتفسير النصوص الدينية، ووضعها في سياق تاريخي ضمن منظور قابل للتطوير.

وهذا يعود لظنّ المتزمتين بأنّه يوحى إليهم، كما أنّه أوكل إليهم مهمة خاصة لذلك نجد في الكتابات الصادرة في تلك الفترة مقارنة بين هجرتهم للعالم الجديد بهجرة الشعب المختار، كما نجد أيضاً عبارات لا تفارق نصوصهم: كـ"الأرض الموعودة" ، "القدس الجديدة".

تظهر البنود الأولى للنمط الوطني شعور عميق بكون الأمريكيين يتمتعون بمباركة إلهية، وتفوق أخلاقي يطبق على إدراكهم الاجتماعي بالإضافة لمثالية عميقة الجذور تشبه الخلاص الحقيقي، وهذا مرتبط بفكرة أنّهم سيبدءون العالم ويعيدون التاريخ من جديد. كما نستطيع أن نفهم الخطاب الأمريكي وعقلية النخبة الحاكمة،

*جيمستاون في ولاية نيويورك Jamestown, Virginia ، كانت مستوطنة في مستعمرة فرجينيا البريطانية. تأسست في 14 مايو سنة 1607 تحت اسم جيمسفورت James Fort علي يد شركة لندن و تعد أول مستعمرة بريطانية دائمة في أمريكا الشمالية بعد عدة محاولات سابقة فاشلة مثل مستعمرة روانوك. ظلت جيمستاون عاصمة لمستعمرة فرجينيا لمدة 83 سنة من عام 1616 و حتي عام 1699 ، في غضون عام من إنشائها قامت شركة لندن باستجلاب مهاجرين من بولندا وهولندا لتثبيتها. و في عام 1619 تم استجلاب بعض العبيد الأفارقة.

* المايفلور Mayflower اسم السفينة التي أقلت الرواد الأوائل إلى أمريكا ، عام 1620 ، والتي تم بناؤها حوالي عام 1610.

* التزمت للدلالة على التشدد الكبير الذي يميّزهم.

كما نفهم أيضا المجتمع الأمريكي بصفة عامة بالنظر للوعي "بالاستثنائية الأخلاقية"، التي تعود لأسطورة الاختيار الإلهي التي من خلالها يرى الأمريكيين أنهم مفوضون للقيام بمهمة معينة¹. ولذلك عندما نتطرق للمنعطفات الحاسمة للسياسة الخارجية الأمريكية نلاحظ بأن للنمط الوطني حضوراً طاعياً.

بحيث يظهر هذا من خلال خطابات الرؤساء الأمريكيين مهما كانت توجهاتهم، نذكر على سبيل المثال: خطاب الرئيس **Ronald Reagan**، عندما شبه الحضارة الأمريكية بالمدينة المتألقة على التلّ **City Shining on the hill**².

كما أنّ التزمّت الذي يتحلّى به الأصوليون الأمريكيون خلق صفة أخرى وهي تقديس الفردية؛ وهذا لرفضهم لكلّ مظاهر التسلط الديني الممارس في بريطانيا العظمى. فهذا الأخير أثار حس عميق من الاستقلالية الفردية، التي أوجدت فيما بعد ما يعرف بالفلسفة الليبرالية.

هذا ما يتجلى بوضوح في الخطابات السياسية للرؤساء الأمريكيين، فبغية توحيد المجتمع الأمريكي طالما يضعون موضوع الاستقلالية الفردية في الصدارة كما يعددون مناقب الشخصيات التي قامت بأعمال بطولية.

وقد تجدرت هذه الفلسفة الليبرالية وتظهر في إعلان الاستقلال، وفي دستور 1787 إلى أن أصبحت الميزة التي تجمع بين الأمريكيين. وارتقت لتكون "إيديولوجية وطنية" حسب **Louis Hartz*** في كتابه الصادر عام 1955. هذا ما يجعلنا لا نجد آثار لإيديولوجيات عظيمة كالأرستقراطية والاشتراكية. وهذا راجع حسب **Louis Hartz** للموقع الجغرافي المنعزل للولايات المتحدة، وسيكولوجية المجتمع الأمريكي مقارنة بالمجتمعات الأوروبية. فيمكن القول بأنّ الليبرالية بمثابة "القومية التأسيسية الأمريكية".

وإذا اعتبرنا رحلة (Mayflower) نموذجاً وحدثاً مؤسساً للأمة الأمريكية، فسوف نجد بأنّه موقف محدد ومكشوف لأنّ المهاجرين الأمريكيين يديرون ظهورهم لأوروبا نظراً لتمثيلها فترة الانحطاط والهجنة واللامساواة الاجتماعية. لذلك نجد رفض الأمريكيين لأوروبا يمتد عبر التاريخ، وهذه الرحلة كانت بمثابة فرصة ثانية لإعادة كتابة التاريخ.

¹ Charles-Philippe David, op cit. p44.

² Ibid. p45.

* **Louis Hartz**: (1919-1986) محلل سياسي أمريكي، ومن دعاة الليبرالية ومؤيد لفكرة الاستثنائية الأمريكية، ولد هارتز في يانجز، أوهايو، وهو ابن مهاجرين اليهود الروس، لكنه نشأ في أوماها، نبراسكا.

البنود السياسية:

يستند الأمريكيون دائماً للوثائق التاريخية الكبرى، كوثيقة إعلان الاستقلال و دستور 1787 والخطابات التاريخية لعظماء أمريكا (Abraham Lincoln) و (George Washington) لأنها إرث الآباء المؤسسين.

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المدني الأمريكي

قبل التطرق لطبيعة المجتمع المدني الأمريكي يجب أولاً أن نورد تعريفاً للمجتمع المدني عامة، وقد عرف جون لوك* **John Locke**: فعندما يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم من سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للجميع ينشأ حينئذ مجتمع سياسي مدني.

كما يُعرف المجتمع المدني على أنه حملة المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة -في استقلال نسبي- عن سلطة الدولة لأغراض متعددة، منها: السياسة المتمثلة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف إلى نشر الوعي، ومنها الأغراض الاجتماعية لتحقيق التنمية.

كما يمكن القول بأن المجتمع المدني بمثابة الوجود الثالث بين الفرد والدولة وبين الفلسفة الفردية التي تعطي مجالاً غير محدود للفرد، وبين سيطرة الدولة واتساع سلطتها. فهو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين المجتمع والدولة؛ بغرض تحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي.¹ تعدّ الجمعيات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل إلاً تفصيلاً صغيراً أمام الكم الكبير من الجمعيات الموجودة؛ لأنّ الأمريكيين يتحدثون من أجل تقديم حفلات وإقامة مؤتمرات وبناء منازل وكنائس ونشر كتب، وهذا بغية تسليط الضوء على حقيقة معينة أو تطوير شعور معين.

* جون لوك: فيلسوف ومفكر سياسي انجليزي (1632-1704).

¹ فريد باسل الثاني، تعريف المجتمع المدني، الحوار المتمدن، (2005). نقلا عن: <http://tassialgerie.com>

(2015/05/13-03:17)

هذه هي الصورة التي رصدها Alexis de Tocqueville عام 1835 لمجتمع مدني أمريكي مزدهر وحياء اجتماعية مشتركة نشيطة وفعّالة.¹ فنجد من جهة، بأنّ الضعف الأصلي والطوعي للدولة الفيدرالية دفع المواطنين لإقامة هذه الجمعيات والاستثمار في مجال السياسة للتغلب على القصور الموجود فيها؛ كما يعدّ غياب الدولة في بعض المجالات العلمية والفكرية ناهيك عن نقص الخبرة في مجال الشؤون الخارجية ما دفع بالمؤسسات الخيرية ومراكز الأبحاث التي تمّولها للشروع في تنوير الجماهير حول القضايا الدولية. زمن جهة أخرى، تفرض تعددية النظام السياسي الأمريكي دون غيره واقعا وهو وجود قوى اجتماعية تحاول التأثير على سياسة الأمة بما يتماشى مع مصالحها. هذا الواقع يجعل قوة أخرى تستجيب عن طريق ردة فعل، محاولة هي الأخرى التأثير في اتجاه آخر.²

من السمات التي أخذت تميز النظام السياسي الأمريكي، الدور الواضح لما يعرف بالمجتمع المدني للتأثير في السياسة الداخلية وكذلك السياسة الخارجية الأمريكية؛ وهو دور كفله لها الدستور الأمريكي. فإذا كان الدستور قد منح الجماهير دوراً مهماً في رسم الأسس العامة لطريقة الحكم عن طريق الحرية المنصوص عليها دستوريا في اختيار الرئيس واختيار أعضاء السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب الشعبي لهم، فإنّ ذلك عنى بالمقابل أن تكون لتلك المؤسسات قوة ذات أثر واضح في صنع القرار ورسم السياسات . وقوة تلك المؤسسات نابعة من أنّ استمرار الرئيس والنواب في مناصبهم، يعتمد على أصوات الناخبين؛ وأنّ نجاح أي قرار أو سياسة يعتمد على وجود مساندة كافية. لذلك فالرئيس والنواب يحرصون على إقامة الحوار الدائم مع الجمهور .

وتعدّ قوات المجتمع المدني الأمريكي عديدة وتساهم في عملية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية؛ فنجد بأنّ بعض الفواعل تسعى بالأساس لتزويد النقاشات بالأفكار بينما أخرى تسعى للتعبير عن التنوع الموجود في المصالح السياسية الخاصة، وهي متعددة: كجماعات المصالح الاقتصادية، الجمعيات بأنواعها، الجماعات الإثنية والكنائس.

وإذا كانت المؤسسات التي أعطاها أو خوّلتها الدستور القوة المؤثرة في الرئيس والنواب، ذات تفرعات عدّة ومن أبرزها جماعات الضغط / المصالح، إذ أنّها أكثر القوى تنظيماً؛ فهي تقوم بالضغط على النواب والرئيس

¹ Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, (Paris :Gallimard, 1986), p200.

² Ibid. p220.

لحماية مصالحها المختلفة، كما أنّ لبعض هذه الجماعات قوة اقتصادية كبيرة، تؤثر بواسطتها في من يصنع القرار، ويرتبط نجاح أي رئيس بقدرته ونجاحه في مراوغة تلك الجماعات .

وقد حددت تعريفات كثيرة لتلك الجماعات، منها ما يعرفها بأنّها "تجمع سياسي غير رسمي لأفراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة، ويسعون تبعاً لذلك إلى إنجاز مصالح محددة عبر إبقاء التأثير السياسي في خيارات صانع القرار"¹، كما يعرفها آخرون بأنّها "منظمة تضم مجموعة من الناس تربطهم رابطة معينة تهدف إلى الضغط السياسي على الحكومة"².

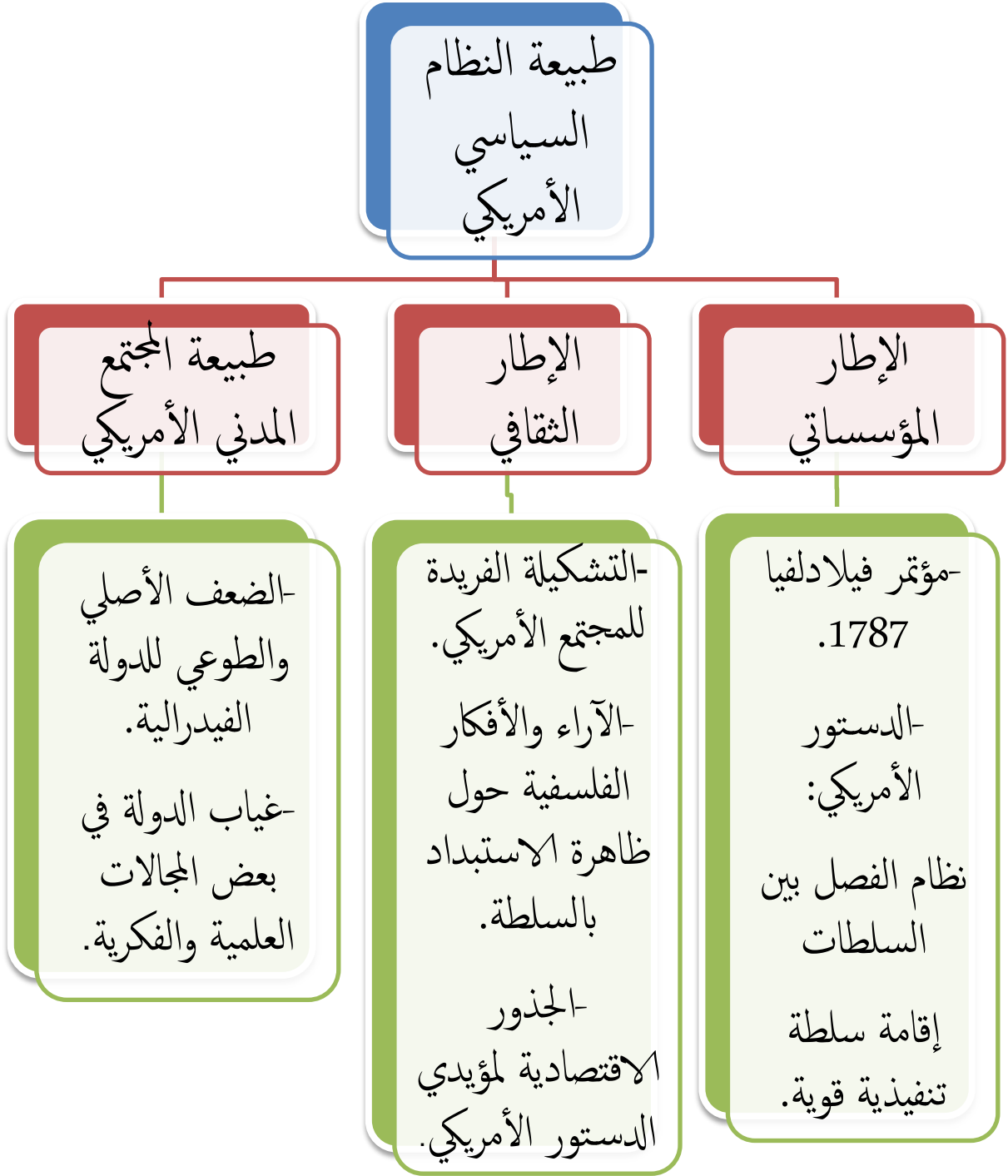
وبما أنّ الدستور الأمريكي أخذ بنظام فصل السلطات، فإنّ ذلك قد أتاح لجماعات المصالح أن تمارس الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية عن طريق وسائل واستراتيجيات متعددة للتأثير في السياسة الأمريكية؛ منها:

- التأثير المباشر عن طريق الاتصال المباشر في السلطتين المذكورتين سلفاً.
- التأثير غير المباشر عن طريق تعبئة الرأي العام، وخلق اتجاهات معينة تؤثر في صانعي السياسة لاتخاذ تخدم مصالح تلك الجماعات. وكذلك، فهي تؤثر في الأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات التشريعية والرئاسية، واستعمالها مختلف الوسائل لتعبئة الرأي العام لصالحها، فضلاً عن تنظيم حملات شعبية والضغط لإقرار تشريعات على مستوى الكونغرس والولايات بهدف دعم قضاياها؛ حتى أصبحت تلك الجماعات ودورها الضاغطة والمؤثر في اتجاه رسم السياسات وصناعة القرار إحدى سمات النظام السياسي الأمريكي.

كما أنّ التفاعل الذي تخلقه المنافسة بين الجمعيات والجماعات الضاغطة للتأثير على مسار السياسة الخارجية بما يخدم مصالحها، يخلق آراء ووجهات نظر مختلفة تثرى النقاشات الفكرية وتعطي صبغةً للنظام السياسي الأمريكي وتجعله مميزاً عن غيره من الأنظمة.

¹ مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: دار الحكمة، 1991)، ص 219.

² محمود خيرى عيسى، "الديمقراطية وجماعات الضغط"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، ع22 (كانون الثاني/يناير 1963)، ص 102.



المبحث الثاني: الخلفية النظرية والفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية

تنتم دراسات السياسة الخارجية بشكل عام باتجاهين: الأول وهو الأسبق تاريخياً وهو اتجاه غير نظري، من حيث أنه يُعنى بالتوجه السياسي؛ ويعتمد هذا الاتجاه على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة من خلال حقبة من الزمن. أما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه نظري يهدف إلى اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرة شاملة في السياسة الخارجية، لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها. لأنه توجد علاقة بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي أين تمارس السياسة، ولهذا نزل في حاجة ماسة للنظريات، حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا.

ونظراً لتعدد الأطر والنماذج النظرية التي تُعنى بدراسة السياسة الخارجية الأمريكية، لذا سنحاول التطرق لعدد من النظريات التي حددت أهم التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية منطلقين من فكرة مفادها أن أصل التعدد هو اختلاف المتغيرات التي يعتمد عليها كل باحث في تفسيره للسلوكيات الخارجية للدول. كما نسعى لرصد أهم المنعطقات التاريخية التي أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ فإن مراجعة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال يؤكد مرورها بحالة متذبذبة بين الانعزالية و"الالتزام العالمي" وهما المدرستان اللتان تجاذبتها تناوباً منذ قيام دولة الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر، رغم حقيقة أن واقعيات الممارسة الانعزالية كانت هي المهيمنة في أغلب فترات تاريخ هذه الدولة الفتية. فسنحاول خلال هذا المبحث تأكيد النتائج التي توصلنا إليها عند دراستنا لطبيعة النظام السياسي الأمريكي، كما أن هذا المبحث سيقدم قيمة مضافة للبحث تتمثل في تحديد دور مراكز الفكر والرأي ضمن المنعطقات التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية

1/ المدرسة الواقعية الجديدة:

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية "القوة والمصلحة" في تفسيرها للعلاقات الدولية، فيجب على الأمة أن تعتمد على القوة في تحقيق مصالحها دون إتباع سياسة أخلاقية، سيطرت هذه الأفكار على عالم الدراسات العلمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. علما أن الواقعية ليست نظرية واحدة، بل عدة نظريات. والتميز الأيسر في هذا الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات: الواقعية التاريخية حتى القرن العشرين، الواقعية الكلاسيكية من 1939 إلى 1979 ، والواقعية الجديدة منذ 1979 م، ولكن رغم التفرعات العديدة للواقعية إلا أنّ الواقعيين جميعا يؤمنون بالعناصر الثلاث التالية: مذهب الدولانية، البقاء والعون الذاتي . وقد نشأت Neo-Realism الواقعية الجديدة في السبعينات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول جيمي كارتر Jimmy Carter إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب الفيتنام. لكن استغلال الاتحاد السوفياتي سابقا مرحلة الانفراج الدولي لمباشرة مسار توسع خارجي، أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة الأمريكية كان غير عملي. الثورة الخمينية في إيران وأزمة الرهائن التي تركت أثرها على الحملة الانتخابية لعام 1979 كلها مؤشرات عكست تراجع متزايد للقيم التي روجت لها الإدارة الديمقراطية، فحاج فوز رونالد ريغان Ronald Reagan ليؤكد هذا التغير في الرأي العام الأمريكي ويعزز العودة إلى سياسة القوة¹ والتي تمثل المتغير الأساسي للواقعية، لكن هذه المرة تحت مسمى الواقعية الجديدة. وهكذا فالإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظمتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بعد فشل سياسة

¹ Jean-Jacques Roche, *Théorie des Relations Internationales*, (Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004), p40.

الانفراج الدولي بينها، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية. وكما يعتبر روبرت كوكس

Robert * Cox

أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير.¹ يدعم هذا التيار الهممنة الأمريكية، حيث يرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي.

2/ الليبرالية الجديدة:

نجد بأن الليبرالية الأمريكية تدعو إلى تحرير المجال الاقتصادي من قبضة الدولة وجعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق والتبادل التجاري²، وقد برز هذا التيار بشدة بعد أزمة 1973 في محاولة لمعالجة ارتفاع نفقات الدولة على الفئات الاجتماعية البسيطة، وليس فقط ارتفاع أسعار البترول، فمن منظورها يفترض أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية. إن عوامل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول في مختلف المجالات بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنية: إرهاب دولي، البيئة، المخدرات...) تعتبر المدخل الرئيسي للنيوليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، فحسب النيوليبرالية إن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة "عكس النيواقعية" في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون، فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن النيوليبرالية بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح. كما لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المؤسسة على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي.

* روبرت كوكس: ولد في عام 1926، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة يورك في تورونتو. في السابق، كان العضو

المنتدب ورئيس قسم البرامج والخطط لمنظمة العمل الدولية في جنيف

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007)، ص 163.

² السيد ولد أباه، اتجاهات العولمة: إشكالية الألفية الجديدة، (المغرب: الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط1، 2001)، ص 120.

ويعتقد دعاة هذه النظرية أن الهيمنة والحماية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السلام الديمقراطي، ويرى فرانسيس فوكوياما* أن السبيل الوحيد الذي تمارس به أمريكا قوتها وتأثيرها على العالم ليس بالقوة العسكرية ولكن بإعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة.

يعتقد منظرو المدرسة الليبرالية الجديدة أنّ الهيمنة الأمريكية تعمل على تقليص مخاطر الصراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السلام الديمقراطي، وهذا بتشكيلها للمؤسسات العالمية كهيئة الأمم المتحدة.

3/ النظرية البنائية:

كما ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية، لأنّ الواقية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث. كما أنّها وجدت صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تملك البنائية تفسيراً له خصوصاً ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالهوية؛ فهي تعطي أهمية كبيرة في تحليلها للسياسة الخارجية للقيم والهوية وقد ركزت على الحرب اليوغوسلافية "نموذج البعد الهوياتي في الصراعات إلى جانب البعد الديني". ورغم أنّ التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة إلا أنّ البنائية تركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتعامل مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعاً لذلك. ومن خلال ما سبق، يتضح ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقتضي بأن تلعب دور دركي العالم¹.

أدخلت هذه النظرية أبعاداً وعوامل جديدة أهملت سابقاً، وبينت أنّ هذه العوامل كانت أحد أهم أسباب تراجع الاتحاد السوفياتي بالتالي نهاية الحرب الباردة، هذا ما فشلت في توقعه المقاربات السابقة. حيث أدت نهاية صراع المعسكرين إلى تفجير الكثير من الحروب والنزاعات الداخلية (البوسنة) والتي أخذت طابعا عرقيا، حيث استهدفت المحافظة على هوية الأقليات كما زاد تأثير العولمة من مخاوف تهديد الخصوصيات

* فرانسيس فوكوياما: كاتب ومفكر أمريكي يعد من أهم مفكري المحافظين الجدد.

¹ ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ. نقلا عن:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh.htm>

الثقافة المحلية، كما توه صامويل هنتنغتون في كتابه "صدام الحضارات" أنّ مصدر الصراع مستقبلاً سيكون تأثير العوامل الثقافية والحضارية.

قدم البنائيون منظورا اجتماعيا للسياسة العالمية مؤكدين على أولوية المعايير على البنى المادية، فقد قدموا ربطاً رئيسياً بين الهوية والأمن من منطلق أنّ العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح الأمنية للدولة، ومن ثمة أصبح لهذه النظرية تأثيراً كبيراً على مدرسة العلاقات الدولية.

تعتبر الهوية رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدولية، فيرى دافيد كامبل * David Campbell أنّ وظيفة السياسة الخارجية تكمن في مسار إعادة إنتاج الهوية، فسيظهر الزعماء دائماً الهوية الوطنية لدعم شرعية قراراتهم وأفعالهم. وبهذا فالسلوكيات الناتجة تعتبر متغيراً تابعاً للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات، التي تحدد مختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانع القرار¹.

هذا ما يوضح تأسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية التي تأثرت بالتهديدات الشيوعية، وأصبحت ضرورة نشر القيم الأمريكية على الصعيد العالمي بعد الحرب الباردة لدعم الهوية الأمريكية بواسطة الترويج لها بما يعرف بالدبلوماسية الثقافية من خلال برامج التبادل الفكري التربوي، المنح الدراسية، التبادلات التربوية الثقافية (فولبرايت **Folbrait**) * ، الإعلام CNN ، البحث والتحليل.

* دافيد كامبل: (من مواليد 15 أغسطس 1961 في بيرث، أستراليا)، هو المحلل السياسي الاسترالي. وهو أستاذ في الجغرافيا في جامعة دورهام في المملكة المتحدة. وهو أيضاً أستاذ في كلية الدراسات العلوم السياسية والدولية في جامعة كوينزلاند، أستراليا

¹ Macleod Alex, Masson Isabelle et Morin David, » **Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales** « , Revue d'Etudes Internationales, volume 35, n°1, mars 2004, pp17-21.

* مشروع فولبرايت 1946: هو برنامج اقترحه أحد نواب مجلس الشيوخ ينتمي للحزب الديمقراطي وسمي على اسمه، يختص في المنح الدراسية وهي موجهة لـ125 دولة في العالم، من أجل تشجيع التبادلات بين الدول وأكثر من ذلك إعادة إحياء الثقافة الديمقراطية في أوروبا بغية إرجاع المعايير والقيم السلمية بدلا عن الحرب وغرس الثقافي الأمريكية في أذهان

ركزت أغلب المقاربات الجديدة في العلاقات الدولية المساهمة في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية على الأمن، حيث دعمت الواقية الجديدة الهمينة الأمريكية في حماية مصالحها، بينما حاولت الليبرالية الجديدة العمل على التقليل من خطر التهديدات الأمنية عبر تفعيل التعاون الدولي من خلال دعم دور المؤسسات الدولية، أما البنائية فاعتبرت أن عدم استقرار السياسة الخارجية الأمريكية مرده أن المعايير والمذاهب التي يعمل صناع القرار الأمريكيين من أجل تعميمها غير معرّفة سياسياً.

المطلب الثاني: التوجه الانعزالي قبل الحرب العالمية الثانية

تعني الانعزالية في المدرسة الأمريكية انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بمشكلاتها الداخلية وعدم التدخل في الصراعات الدولية، خاصة الصراعات الأوروبية الدائمة والاكنتفاء بإقامة علاقات متوازنة ذات طابع تجاري مع البلدان الأوروبية. فقد كانت الدعوة لتقليص السياسة الخارجية الأمريكية تقتصر على الميدان الأوروبي، أما في "العالم الجديد" فعلى الولايات المتحدة أن تلعب دوراً نشيطاً. فانعزال الولايات المتحدة عن الصراعات شرطاً لامتدادها الحيوي وبقائها، ويعتبر أي تدخل في شؤون القارة الأمريكية أو أي توسع أوروبي في أي بقعة من النصف الغربي للعالم ستعتبره الولايات المتحدة خطراً يمس أمنها وسلامتها. فيعتقد أصحاب التوجه الانعزالي أن أفضل طريقة لنشر القيم الأمريكية هي التركيز على تحسين استخدامها في الداخل، حتى تتم عملية الترسخ في المجتمع.

تعتبر سياسة العزلة أولى توجهات السياسة الأمريكية، التي نشأت لعدّة أسباب لعلّ أهمها الانفصال الجغرافي والاكنتفاء الذاتي الاقتصادي، كونها دولة حديثة النشأة وكون الولايات المتحدة لم تشكل مصدر تهديد للدول الأخرى، فهي بالتالي لم تتورط في أي نزاع أو صراع خارجي¹. فيقول الأستاذ بول كيندي في كتابه: « The Rise and The Fall of Great Power » : "... مع تأسيس الولايات المتحدة، نأت الجمهورية الفتية بنفسها عن نزاعات القوة والبحرية الملكية في أوروبا، وذهبت إلى أبعد بكثير من مذهب

وعقول الطلبة والأساتذة. وضع هذا البرنامج للحدّ من الأفكار الشيوعية، ونشر الأفكار الليبرالية الرأسمالية، ولا يزال مستمراً إلى حدّ الآن.

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (السعودية: الرياض، 1989)، ص95.

مونرو، حيث فرضت حاجزاً واقعياً يفصل العالم القديم عن العالم الجديد، ولم يكن الأمريكيون على استعداد للتنازل عن هذه العزلة المريحة"¹.

كان للتوجه الانعزالي انعكاساً متطوراً للمصلحة الوطنية الأمريكية التي تدعو إلى تحصين استقلال البلد، مستفيدة من مبدأ توازن القوى الأوروبي بين بريطانيا وفرنسا، ففي الوقت الذي لم تكن فيه الولايات المتحدة بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع عن نفسها. فاهتمت بالتنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، كون زعماء رأوا أنها دولة ذات حدود نهائية يجب أن تركز سياستها الخارجية على تحصينها وتدعيم وحدتها؛ فكان لا بد من الاهتمام بالأوضاع الداخلية بعيداً عن الساحة الدولية عوض تبديد الثورة الأمريكية في تعميم الديمقراطية².

مما نتج عن التوجه الانعزالي مبدآن مترابطان:

- مبدأ واشنطن؛

- مبدأ مونرو؛

حيث جاء الأول لتجنب الأحلاف اجتناباً للتورط في سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة التي طبعت سياسة توازن القوى الأوروبية في تلك الفترة، وهو ما جاء في تصريح الرئيس George Washington أمام الكونغرس عام 1796: "سياستنا الحقيقية هي تجنب كل تحالف دائم مع أية حكومة أجنبية أيا كان نوعها، وإذا اقتضى الأمر التحالفات، فيجب أن تكون قصيرة المدى"³.

أمّا الرئيس* James Monroe فقد أعلن عن مجموعة من المبادئ العامة أمام الكونغرس الأمريكي في 23 ديسمبر 1823، أهمها:

¹ بول كيندي، قيام وانهيار القوى العظمى، ترجمة: رجب مفتاح بودبوس، (ليبيا: مصراتة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1993)، ص 292.

² هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من القرن السابع حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة: مالك فاضل البديري، (المملكة الأردنية: عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ط1، 1995)، ص 21.

³ بطرس بطرس غالي ومحمد خير عيسى، المدخل في علم السياسة، (مصر: القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، ط1، 1968)، ص 367.

* جيمس مونرو: هو الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية، انتخب لعهدتين رئاسيتين من 1818-1825.

- القارة الأمريكية لا يمكن أن تصبح مستقبلاً مجالاً لاستعمار أوروبي جديد.
- الولايات المتحدة لا تنوي التدخل في الشؤون الأوروبية، وتحترم النظم القائمة مهما اختلفت عن النظم الأمريكية.
- لا تقبل الولايات تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأمريكية، وهو ما سجلته في معاهدات دولية.

فقد مثلت هذه المبادئ النموذج العملي للالتزام الأمريكي بالتوجه الانعزالي، من الابتعاد عن صراعات العالم القديم ومنع الأوروبيين من أي وجود أو تدخل قرب المحيط الأطلسي. فظهرت الولايات المتحدة مع بداية القرن العشرين بمظهر الدولة المصممة على إيجاد مكانها الملائم بين القوى العظمى.

المطلب الثالث: النزعة التدخلية والخروج للهيمنة

يدعو التيار التدخلية الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاندماج في المجتمع الدولي، والمشاركة في السياسة الدولية بما في ذلك الصراعات؛ حيث أضحت تشكل ثقلًا بما لها من قيم وقدرات ومصالح لا تستطيع أن تنعزل داخل حدودها، بل يجب عليها أن تتحمل مسؤوليات ومهام تجاه كل شعوب الأرض وتنبؤاً مكانة عالمية، من خلال تعميم نموذج القيم الأمريكية على العالم¹.

أحدث ثيودور روزفلت **Theodore Roosevelt*** مع انتخابه رئيساً للولايات المتحدة عام 1901 تحولاً أساسياً في التاريخ الأمريكي بالانعطاف به في اتجاه المشاركة في الشؤون الدولية، وأصرّ على أن تنبؤاً أمريكا دوراً عالمياً اقتضاء لمصالحها ولتعذر حصول توازن القوى العالمي دون مساهمتها. كما أيقن أنّ لدولته مصالح

¹ Melandri pierre, « L'unilatéralisme stade suprême de l'exceptionnalisme ? », Le Débat, N°127, Paris ; Gallimard,(Novembre/Décembre 2003), p25.

* ثيودور روزفلت: هو الرئيس السادسة والعشرين للولايات المتحدة من 1901 إلى 1909. وكان أيضاً سياسياً، مؤرخ، مستكشف، كاتب، وجندي.

سياسة خارجية حقيقية تخطت مكاسبها في البقاء منعزلة عن ما يحدث في العالم¹، فبدأت تلعب دور الوساطة في المنازعات الدولية وتشارك بثقل في المؤتمرات الدولية.

وبعد مجيء الرئيس وودرو ويلسن **Woodrow Wilson*** برؤية مخالفة للسياسات القائمة أساساً على مبدأ المصلحة الوطنية الخالصة، تمثلت في الرسالة العالمية لأمريكا في نشر قيم الحرية وذلك لانفرادها بمثالية قيمها ومبادئها.

كما أدى خوف أمريكا من انتقال أطماع الدول المتحاربة على القارة الأوروبية إلى القارة الأمريكية من جهة إلى إعلان قرار الرئيس ويلسن بدخول الحرب العالمية الأولى بعد تبنيه لسياسة الحياد مع بدايتها، فقد ساهم إعلان ألمانيا الحرب البحرية الشاملة وإغراقها للسفينة الأمريكية في تهيئة الرأي العام الأمريكي لتقبل قرار دخول الحرب. وهو ما اعتبر أول خروج فعلي لأمريكا عن الخط الذي حكم سياستها الخارجية منذ قيامها.

كما لا ننسى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم رؤية جديدة لنظام ما بعد الحرب، تقوم على مبادئ مثالية وأخلاقية تحقق السلام والأمن العالميين بعيداً عن منطق السياسات الأوروبية؛ أين تمكنت من المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية وأصبحت محور العمل السياسي واللاعب الأساسي في تنظيم عالم ما بعد الحرب. مع أنّ مجلس الشيوخ قد عارض اقتراح انضمام الولايات المتحدة إلى نظام الأمن الجماعي المتمثل في عصبة الأمم.

¹ نفس المرجع، ص 367.

* وودو ويلسون: ولد 28 ديسمبر 1856، وتوفي في واشنطن DC، 3 فبراير 1924، وهو الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة. وانتخب لفترتين 1913-1921.

ولكن سرعان ما عاد نظام توازن القوى ليسود العلاقات الأوروبية في فترة ما بين الحربين، لتجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتدخل بشكل حاسم في الحرب العالمية الثانية بعد الهجوم الياباني على قاعدة Pearl Harbor* البحرية الأمريكية في هاواي.

وخرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عسكرية واقتصادية، صاحبه ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة ذات شأن، ما دفع الولايات المتحدة إلى تبوء المركز القيادي للعالم الغربي في نظام الثنائية القطبية الذي ساد في تلك الفترة.

*هجوم بيرل هاربور هو هجوم مباغت عن طريق الجو في سلاح البحرية الياباني، في 7 ديسمبر 1941 في القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربر في جزيرة أواهو، في أرخبيل الأراضي الأمريكية من هاواي، في قلب المحيط الهادئ.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إنّ دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة، وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي؛ من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مروراً على التناقضات الكبيرة التي تعرفها التركيبة المجتمعية الأمريكية خاصة النخبوية منها ووصولاً إلى المسارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها ومصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضاً في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالفتح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أساساً على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات. وهكذا فإنّ العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساساً ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات وبيئة خارجية تعرف انخراطاً كبيراً للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى بيئة نفسية تتعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صانعي القرار في رسم واتخاذ وتنفيذ القرارات.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرّق للبيئات الثلاث، ودراسة كافة المتغيرات التي تساهم في مسار صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّ القيمة المضافة التي يقدمها هذا المبحث للبحث إجمالاً، تتمثل في معرفة موقع مراكز الفكر والرأي في هذا المسار.

المطلب الأول: العوامل الداخلية (متغيرات البيئة الداخلية)

تحتوي البيئة الداخلية الأمريكية على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية، ولعلّ أبرزها مكونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الدولة على توظيف مصادر القوة في تحقيق مصالحها. وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كأهم وسيلة لتجسيد مظاهر هذه القوة، وتشمل في الولايات المتحدة السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الأدوار التي تلعبها الفواعل غير الرسمية كالجماعات الضاغطة والرأي العام ومراكز الفكر والرأي ومختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى. ويمكن الإشارة هنا إلى أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح والمتميز بالمشاركة هو من يتيح لمختلف الفواعل أن تلعب دوراً فعالاً في صياغة ورسم معالم السياسة الخارجية، هذا بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل وهذا يتدخل العديد من العوامل الأخرى كتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة.

بعد إعلان استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني سنة 1776 انعقد مؤتمر فيلادلفيا الذي أسس لنظام كونفيدرالي تحتفظ بموجبه الولايات الثلاثة عشر المؤسسة بممارسة صلاحياتها الدفاعية والدبلوماسية وصك العملة. وقد ظلت النقاشات الدستورية قائمة من قبل هيئات تأسيسية ممثلة عن كلّ الولايات فتجت عنها هيئة عامة أعلنت وضع الدستور الفيدرالي في 17 سبتمبر 1787، وكان مقر الحكم الفدرالي في فيلادلفيا بينما انتخب أول رئيس للولايات المتحدة جورج واشنطن سنة 1789. وقد نص الدستور الفدرالي على قيام نظام رئاسي يتكون من ثلاث هيئات دستورية، الكونغرس ويتشكل من مجلسي الشيوخ والنواب، ورئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة العليا ومحكم الولايات، وقد عرفت التطورات اللاحقة إجراء العديد من التعديلات على الدستور فاق عددها 26 تعديلاً. وتأسس النظام السياسي الأمريكي على نمط الليبرالية الديمقراطية حيث تم البدء بتشكيل الأحزاب سنة 1831 يتقدمهم الحزب الجمهوري كممثل للتيار المحافظ، والحزب الديمقراطي ممثلاً للتيار الليبرالي، بالإضافة إلى الكثير من الأحزاب داخل الولايات والتي عكست الثراء والتعدد الإثني الموجود في الولايات المتحدة.¹

¹ Charles-Philippe David, op cit. p17.

إنّ صنع السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءاً بمؤسسة الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية أخرى كوزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات، والمؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، ووصولاً إلى العديد من عناصر التأثير الأخرى وهي تتنوع في الحالة الأمريكية كما أشرنا سابقاً نظراً لكبر حجم الدولة وحجم التزاماتها الخارجية الحالية، كما يجد هذا التنوع تفسيره في انفتاح النظام الأمريكي واتساع هامش المشاركة التي يمنحها لمختلف الفواعل وأهمها مجموعات الضغط من أصحاب المصالح الاقتصادية والإيديولوجية) أصحاب الشركات الكبرى واللوبي الإسرائيلي (...، ووسائل الإعلام ومراكز الفكر والرأي).

أولاً الفواعل الرسمية:

1/ السلطة التنفيذية:

حسب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ ستيفن واين المختص بشؤون الرئاسة:

«عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائماً بالرئيس، فمنذ

بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية.¹»

يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950)، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية

¹ Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des États-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000)

نقلاً عن:

<http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm>

كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول "والفر نورث" مستشار ريغان للأمن القومي:

«إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية¹»

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة وينظم برامج المساعدات الخارجية ويساعده أكثر من 250 ألف موظف نصفهم خارج الولايات المتحدة موزعين على 140 سفارة، وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد إدارة أوروبا، شؤون القارة الأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وأدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية، أما التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، وعلى العكس كان دور شولتز هامشيا في عهد ريغان.

وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، فبالرغم من أن زمام عمل القوات المسلحة بيد الرئيس إلى أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي وذلك للمساهمة في مناقشة الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسات الخارجية كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناء على القرارات المتخذة من قبل مؤسسة

¹ منصف السليبي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ط1، 1997)، ص 169-171.

الرئاسة، ويساعد وزير الدفاع بمقر الوزارة "البنتاغون" ثلاث وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيش، ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتصال بوسائل الإعلام بناء على أوامر وزير الدفاع.

والمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير الاستخبارات، يعمل على تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات ويتم ذلك بجمع كبار المسؤولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة، وقد يتبعه مجموعة باحثين يقومون بدراسات ذات صلة بوظائف المجلس.¹

وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات المركزية "CIA" لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة في العالم، كما ينطوي عملها على بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، ويعتبر مدير الوكالة مسؤولاً أمام الرئيس، وللوكالة علاقات اتصال مع الكثير من زعماء العالم وبذلك تعمل على التعرف وتحليل مختلف المواقف قبل بلورة أي رؤية نهائية بشأن قرارات معينة خاصة تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية.

2/ السلطة التشريعية:

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، ويتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضاً على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية

¹ Charles-Philippe David, op cit. pp 146-153.

والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة

الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية، وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين أجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات.¹

ورغم هذه الصلاحيات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس فتاريخياً عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس وتعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات، وقد ساهم في هذا الرجوع ظروف الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والوكالات المرتبطة خاصة بالأمن القومي (مجلس الأمن القومي، وكالة المخابرات المركزية، هيئة الأركان المشتركة). وهذا التآرجح في السلطات يجد تفسيره في كون أن فترات الانفتاح والتدخل الخارجي يلعب أثناءها الجهاز التنفيذي دوراً أكبر حيث أفراد الشعب راغبين في أن تلعب الولايات المتحدة دوراً نشيطاً في الشؤون الدولية، بينما يكسب الجهاز التشريعي قوته في مرحلة الانطواء باعتبار الكونغرس المصدر التاريخي الأهم للشعور الانعزالي حيث يضع قيوداً أكبر على نشاطات السياسة الخارجية، ولذا فإن إعادة انتخاب رئيس لفترة رئاسية ثانية تعني تراجع قوة الكونغرس لصالح البيت الأبيض مادام العمل الرئاسي يلقي تأييد الرأي العام.²

وفي فترة رئاسة كلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري قوي بقيادة "جنجرتش" * **Newt Gingrich** وهو شخصية معادية للأمم المتحدة وكان وراء رفض تسديد حصة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية كما قام

¹ Ibid. pp 150-161.

² منار الشوربجي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"، السياسة الدولية، (عدد 161)، (جويلية 2005)، ص ص. 212-215.

* **نيوت جنجرتش**: ولد 17 يونيو 1943، هو سياسي ومستشار أميركي. المتحدث السابق باسم مجلس النواب الأمريكي سابقاً.

الكونغرس بسن قانون نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس كما أعلن في 1998 أن تحرير العراق من نظامه السابق هو السياسة الرسمية لأمريكا، وقد كان لهذا الدور أثر في السياسة الأمريكية

فقد جاء بعض رموز إدارة بوش الحالية كديك تشيني بأولوية وقف صلاحيات المؤسسة التشريعية والتي تعاضمت خلال فترة التسعينات واستعمل لذلك أهم وسيلة وهي إخفاء المعلومات وحصرها على الرئيس ومعاونيه،¹ وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتساعد في هذا الاتجاه حيث ازداد التعتيم والسرية واتخذت إدارة بوش العديد من القرارات دون إخطار الكونغرس، وهكذا فالأحداث المذكورة وحرب أفغانستان والعراق أدتا إلى تسريع كبير في تعزيز السلطات الرئاسية التي سعت إليها إدارة بوش،³ ويلخص "اندرو بنيت" العلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في كون الكونغرس له اليد العليا في الشؤون الدولية المتسمة بطابع داخلي والتي تهم الناخبين مثل التجارة الدولية وليس نفس السلطة فيما يتعلق بالحرب، وتزداد سلطة البيت الأبيض في قرارات التدخل في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني،² وهكذا يمكن القول إن الكونغرس يؤدي وظيفة الرقابة أكثر من صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كما أن دوره يعتبر غير مباشر بالرغم من أهميته ومركزيته في السياسة الأمريكية عموماً والخارجية على وجه الخصوص.

ثانياً الفواعل غير الرسمية:

1/ الأحزاب السياسية:

إن دور الأحزاب السياسية يختلف باختلاف النظم السياسية إذ أن طبيعة النظام السياسي يؤثر بشكل أو بآخر على عملية صنع القرار وإذا كان النظام ديمقراطياً فإن هذا يعني المشاركة الواسعة في المداولات والمشاورات عند مناقشة وتقييم القرار السياسي والأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ

¹ فيليب غولوب، "عودة إلى الرئاسة الإمبراطورية في الولايات المتحدة"

نقلا عن : <http://www.mondiploar.com/article1395.html>

² عرض كتاب لروبرت لير، "السياسة الخارجية والأولويات الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"، السياسة الدولية، (ع)153، (جويلية 2003)، ص 353.

القرار ، أما إذا كان النظام السياسي يقوم على نظام الحزب الواحد فان ذلك يعني أن الحزب يكون هو الوحيد القادر على صنع القرارات.¹ ويرى هنري كيسنجر أن:

(الأحزاب السياسية تسهم بصورة فعالة في رسم السياسة الخارجية للبلد، حيث لا يقتصر اتخاذ القرار السياسي الخارجي على الهيكل الحكومي فقط).²

وفي الولايات المتحدة، كان تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية محدودًا في معظم الأحوال بسبب الطبيعة اللامركزية لتلك الأحزاب؛ فقيادة الحزب لا تسيطر تمامًا على الأعضاء. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان يتمتع بأغلبية في الكونجرس، فإن الرئيس كارتر كان يجد صعوبة في الحصول على تأييد الكونجرس لبعض برامج سياسته الخارجية؛ فالعناصر الليبرالية والعناصر المحافظة في مجال السياسة الخارجية توجد في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء. والواقع أن اتفاق الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة حول قضايا السياسة الخارجية، يفسر عدم التغير الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية حينما تتحول الأغلبية في الكونجرس من حزب إلى آخر؛ فقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالاستمرارية، بالرغم من نصوص برامج الأحزاب التي تدعو إلى التغيير، فرغم أن الحزب الجمهوري كان يدعو في أوائل الخمسينيات إلى تحرير شرق أوروبا، فإنه حينما لاحت الفرصة لتحقيق ذلك الهدف عن طريق تأييد حكومة أمري ناجي المجرية المعادية للشيوعية عام 1956م، فإن إدارة أيزنهاور لم تتخذ أي إجراء لتحقيقه.³

2/ الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صنع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي

¹ احمد نوري النعيمي، "الأبعاد المؤثرة في السياسة الخارجية، الحقوقي"، (1977)، (بغداد)، ص 81.

² نفس المرجع، ص 310.

³ محمد أحمد علي مفتي، الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. قلا عن:

الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها

المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة كشرركات الصناعة العسكرية والبتروولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار " نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الإثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية وقنابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.

1/2- المتركب الصناعي العسكري:

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبة ازنهور لسنة 1961، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل حيث لم يكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسليح، وهكذا ظهرت شبكة معقدة من المصالح تتجاوزها أطراف مختلفة، ولذا فهو يعرّف بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج وبيع الأسلحة وتأثيرهم على صنع القرار باتجاه تأجيج عملية سباق التسليح، فحرب أفغانستان والعراق بينت ما أسماه البنتاغون " الثورة في السلاح"، وهكذا لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء دوره، بل أعاد تنظيم نفسه وهم ينطلقون من فكرة أنه من المعقول تمويل المشاريع العسكرية بضرائب المواطنين لأن المقابل هو ضمان الأمن، ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز 20% من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة متماسكة

تسمى "Corporatocracy"* أي حكم الشركات.¹

* Corporatocracy: هو مصطلح يستخدم كنظام اقتصادي وسياسي تتحكم به المؤسسات أو مصالح الشركات. وهو مصطلح تحقير عموما غالبا ما يستخدم من قبل النقاد من الوضع الاقتصادي الحالي في بلد معين، وخصوصا الولايات المتحدة. وهذا يختلف عن الهيمنة، وهو تنظيم المجتمع إلى مجموعات لها مصالح مشتركة. وكثيرا ما يستخدم كمصطلح من قبل النقاد التحرري الليبرالي والنقاد الذين يميلون إلى اليسار.

وإذا كان الظهور الاصطلاحي لهذه الظاهرة كان مع بداية الستينات فإن ظهورها الفعلي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة حيث كانت تتبع سياسة العزلة فأنشأ مجمع

الصناعات العسكرية سنة 1918 برئاسة برنار باروك يهودي الأصل صاحب نظرية المركزية في الإعداد والتحضير للحروب.

وتمثل حالياً أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنناغون وأمثلتها، شركة لوكهيد مارتن التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997 حوالي 18.5 مليار \$ وتحتل المرتبة 32 في ترتيب الشركات العملاقة كوينغ، ورايثيون المختصة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ.

ويتميز المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة بوجود شبكة كبيرة ومعقدة ومترابطة تضم أطراف ووظائف مختلفة وقد أصبح يتمتع بنفوذ واسع في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تتخذ من مضاعفة هوامش الأرباح هدفاً رئيسياً، وقد استطاعوا اختراق دوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم مختلفة

في استراتيجيات الأمن القومي كالضربة الاستباقية وسياسة قلب الأنظمة المعادية، وقد تقلد أصحاب هذه الشركات بعض المناصب الحساسة كالرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن غوردن انغلاند الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي.²

2/2- جماعات اللوبي الإسرائيلي:

يعبر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة عن تحالف بين مجموعة من الأفراد والمنظمات هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيين والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية-الإسرائيلية للشؤون العامة AIPAC، كما يضم هذا

اللوبي مسيحيين بروتستانت مثل جاري بويل وجيري فالويل والمحافظون الجدد كجون بولتون، وروبرت بارتلي رئيس التحرير السابق في "Wall Street Journal" ووليام بنيت وزير تعليم سابق والصحفي جورج ديل.¹

¹ زياد حافظ: "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، المستقبل العربي، عدد

306، (أوت 2004)، ص 81.

² نفس المرجع، ص ص 81-83.

وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار فهناك أعضاء في الكونغرس كديك آرمي وعناصر في الجهاز التنفيذي كدونيس روس ومارتن أندريك مع كلينتون، واليوت أبراهام ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل مع بوش الابن، بالإضافة إلى امتلاكهم لكبريات شركات الأسلحة والبتترول والصناعات التكنولوجية وغيرها ولذا

ف لديهم قوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها كما يعرفون باختراقتهم الكبير لمعاهد البحوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي فمارتن أندريك كان يعمل في 1985 في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهناك معهد بروكينز من خلال مركز سابان المملوك لرجل الأعمال الأمريكي اليهودي سابان حاليين، كما أنهم يضغطون دائما باتجاه عدم تعيين أي منتقد لإسرائيل في مناصب حساسة خاصة في وزارة الخارجية². وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين 1973-2003 حوالي 140 مليار \$ وهي تمثل 20 % من مساعدات أمريكا الخارجية وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارة وإنفاق هذه الأموال، كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا في اعتراض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل وذلك باستعمال حق الفيتو، ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدة تبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة³.

وهكذا يمكن القول أن جماعات الضغط لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية بداية بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى خاصة العسكرية ثم جماعات اللوبي الإسرائيلي ومختلف المنظمات الأخرى والهدف النهائي هو العمل على تأمين تدفق البترول وزيادة ربح هذه الشركات وتكريس سيطرتها وحماية تنافسيتها، والحفاظ على أمن إسرائيل وإبقائه أولوية إستراتيجية، وعندما تقرر هذه الجماعات فإنها ترفع مطالبها للرئيس أو وزير الدفاع أو الخارجية ويحال الموضوع على المؤسسات البحثية المختصة لدراسته وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنه قبل تنفيذه.

¹ John J. Mearsheimer & Stephen M. Walt , "the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy" , Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006),pp.14-15.

² Ibid.pp.19-20.

³ Ibid.pp.2-8.

3/ الرأي العام:

يعبر الرأي العام عن آراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي، وتختلف أهمية الرأي العام والمكانة التي يوليها له صنّاع القرار بحسب نوع الأنظمة، فنجد في الدول الشمولية مغيبا حيث تعرف الحريات العامة تقييدا، أما الدول ذات الأنظمة المفتوحة المتميزة

بالمشاركة الواسعة يكون للرأي العام أهمية كبيرة في صياغة خيارات السياسة الخارجية والتعبير عن مواقفه تجاهها سواء بالمساندة أو بالرفض.

إنّ أهمية الرأي العام في الحياة السياسية تؤدي بصانعي القرار إلى محاولة السيطرة عليه وتتوقف طبيعة هذه السيطرة على مدى توافر وسائل الإعلام المنظمة على الكفاءة والمركزية في الرقابة. إلا أنّ هناك حقيقة وهي أن التأثير على الرأي العام من قبل صانعي القرار يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة وقوة واتجاهات الرأي العام.¹

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدرا هاما للمعلومات لصنّاع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصرية.

يمكن القول بأنّه في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتعدد الفواعل المشاركة والمؤثرة بين الرسمية منها وغير الرسمية، وهذا يتعلق بطبيعة النظام السياسي الأمريكي التي تتميز بالانفتاح والتعددية. كما أنّ التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية، والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات ما أتاح سهولة متابعة الأحداث والتغيرات الدولية، بالتالي سرعة التفاعل معها.

¹ احمد النعيمي، المرجع السابق، ص 306.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

تلعب مجموعة من الاعتبارات التي تفرزها البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها ومستوياتها وفواعلها، دوراً محدداً في السياسات الخارجية لكلّ الدول. ومن أجل فهم موضوعي للسياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره. فبنية هذا النظام الدولي تحتوي على آليات لتوزيع القدرات والقوة بين أعضائه. وينتج عن ذلك، أنّ طبيعة وبيئة النظام الدولي لها تأثير مباشر على تضيق أو توسيع حرية التصرف في السياسة الخارجية. حيث تتسع هذه الحرية في نظام دولي متعدد الأقطاب، ولكنها تنقلص في نظام الثنائية القطبية، ثم تكاد تنعدم في نظام أحادي بحكم هيمنة دولة واحدة على مختلف التفاعلات الدولية. لذلك، فالسياسات الخارجية للدول تتأثر بموقعها ومكانتها في النظام الدولي الذي تتحد هرمية السلطة والنفوذ فيه بما تملكه الدول من مقومات القوة.¹

تاريخياً لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية انخراطاً وتدخلًا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية - اعتداء بيرل هاربور* - بالرغم من تعاضم قوتها مع مرور الزمن. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها تلعب دوراً كبيراً لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جلياً خلال صراع الحرب الباردة. ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعماء الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة وهذا ما سهل لها لعب أدواراً متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيراً من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياساتها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الراضية للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية ومنها تنظيم القاعدة بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها حيث الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.

¹ حسين بوقارة، السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص ص 92-93.

* تعد حادثة بيرل هاربور نقطة تحول كبرى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حيث أسست هذه الحادثة لتوجه جديد في سياستها الخارجية بعد أن ظلت لفترة طويلة تنسم بالعزلة.

إنّ العامل الخارجي تجلّى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي- والذي أضحيّ يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية- تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها 17.6% ، وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المريح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي.

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة

الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، وإلى تعاضد دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: العامل السيكولوجي لصناع القرار

الدولة في حقيقة الأمر ما هي إلا مجرد شخصية معنوية أو كيان قانوني تقوم على مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بالتعبير عنها من خلال مجموعة القرارات والسلوكيات المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية. وعلى هذا الأساس يرى الأستاذ إسماعيل صبري مقلد:

"أن الدولة في النهاية هي واضعو القرارات فيها، فالدولة إذا كانت تتصرف خارجياً بشكل أو بآخر، فإن ذلك يكون نابغاً في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي، ومن تفسيرهم لأبعاده ودلالاته على ضوء الشواهد والحقائق والمؤشرات المختلفة المتاحة لديهم"¹

حيث تلعب هذه الاعتبارات دوراً مركزياً في ارتسام الصورة النمطية الإدراكية لصناع القرار حول مختلف قضايا السياسة الخارجية. فالسمات والصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد تساهم في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول. وهو ما دفع بعض الاتجاهات النظرية في تفسير السياسة الخارجية التركيز على المحددات الشخصية لفهم حقيقة وخلفيات السلوكيات الخارجية.

إن العوامل النفسية تلعب دوراً كبيراً لدى الزعامات السياسية، ولذا تتركز الدراسات والبحوث حول كيفية نشوئهم وبيئة تربيتهم وانتماءاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد المحللين على فهم نفسياتهم، وهذا ما سيقبل من هامش الخطأ في سبيل تفسير سلوكياتهم خاصة ما تعلق منها بقرارات السياسة الخارجية، ويعتبر سيغموند فرويد Sigmund Freud هو أول من بدأ التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين بإعداده دراسة حول شخصية الرئيس وودرو ولسن، كما تعتبر مسألة الأخلاق المرتبطة أساساً بالحياة الخاصة للمرشحين عامل جذب للرأي العام قبل تولي هؤلاء لمسؤوليات الرئاسة ولذا عادة ما يكون التركيز على العلاقة بين هفواتهم وأدائهم الرئاسي.

ويحدد عالم السياسة الأمريكي بروس بوكانان **Bruce Buchanan** أربعة تحديات تواجه الرؤساء الأمريكيين وتعمل على التأثير مباشرة في شخصياتهم وبالتالي على سلوكياتهم وهي:

*المجد المفرط أين لا يكون هناك مجال للمعارضة وتتميز بكثرة المادحين والمؤيدين.

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 185.

* إجماع القرارات حيث العراقيل والعوائق المؤدية إلى الاحباطات كثيرة وبالتالي رؤية كيفية تعامل الرئيس معها ومدى قدرته على تحمل الفشل وهضمه.

* مدى قدرته التوفيق بين أجنحة إدارته أين تكون المطالب متناقضة.

* وجود إغراءات ضخمة والتي قد تقوده إلى محاولة تحقيق عدة أهداف في آن واحد وكمثال على هذا التحدي الأخير محاولة الرئيس جونسون في حقبة الرئاسة تحقيق برامج اجتماعية واسعة والانتصار في فيتنام ولكن الكونغرس رفض تمويل المطلبين.

ويمكن الإشارة أنه وفي الحالة الأمريكية وبالرغم من تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة إلا أن المستشارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في التأثير على خيارات الرئيس ولذا فهذه الخيارات ترتبط في جزء منها بالجوانب النفسية للبيئة القرارية لمؤسسة الرئاسة ككل.

أولاً -بيل كلينتون (نمط المنفعل الايجابي):

يعتبر دافيد مارانيس "David Maraniss" أنّ الرئيس كلينتون منذ طفولته ميالاً إلى خداع عائلته في سلوكياته وعادة ما يلجأ إلى حجب الكثير من الصفات غير الملائمة والحقائق عما يحدث له، وهو يمتلك أفكاراً متناقضة وله قدرة عجيبة على الإنكار وهكذا يظهر تفاؤلاً دائماً تجاه الصعوبات وقدرة على التعافي من النكسات.

لقد عاش كلينتون في ظل عائلة تميزت بالتصرفات والممارسات السيئة فقد كان أخوه روجر "مثلاً مدمناً على الكوكايين ومتهماً في قضايا المخدرات وبسببها تم سجنه، وتسيطر على تصرفات كلينتون الأنماط التكرارية،¹ وتنتمي شخصية كلينتون إلى نمط المنفعل الايجابي حيث تتميز بالمسيرة والتعاون والحيوية، لكنه ليس صاحب شخصية قوية ويتميز سلوكه دائماً بوجود مسحة تفاؤلية وهو من المفاوضين بشكل جيد ويحيط نفسه بالأصدقاء والمقربين والذين قد يكونون مصدر قلقه ومشاكله مثل فضح زوجته له، كما يتبع سلوك المقامرة حيث قام في حملته الانتخابية بتحويل الأموال، وقامر في حياته الزوجية من خلال علاقاته غير الأخلاقية مثل فضيحة"

¹ أنظر في هذا الشأن:

David Maraniss , " In Clinton, a Past That's Ever Prologue", Washington Post Staff Writer, (Sunday, January25, 1998).

"مونیکا لوينسكي" * ، وهذه النفسيات المذكورة قد تكون طريقا إلى الكذب في بعض الأحيان¹ ، وهذا ما اتهم به في قضية لوينسكي بعدما كذب على المحققين.

كما كانت لكلينتون العديد من الرغبات المتناقضة أحيانا والتي كان يهدف من وراء تحقيقها وضع مكانة له بين الرؤساء الأمريكيين الكبار فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية أراد دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وإبقاء الحصار على العراق ومن جهة أخرى. أعلن أن الولايات المتحدة لن تخوض في المستقبل إلا حروبا إنسانية.

ويرى بريجنسكي أن لدى كلينتون إيمان بالحمية التاريخية للعملة، وهو إدراك ضروري لإعادة النظر في السياسة العالمية للولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي.²

ثانيا - بوش الابن (نمط الفاعل السلبي):

عمل بوش في الحرس الجوي الوطني واشتغل بالقطاع الخاص لمدة 11 عاما وكان حاكما لولاية تكساس لفترتين من 1994 الى 2001 ، يصنف بوش الابن من الرؤساء الأمريكيين الذين يمتلكون شخصية قوية لكن هذه الشخصية موجهة في كفاح قهري ويجد صعوبة في السيطرة على عواطفه وعدائته ولذا فهو ينتهي إلى نمط الفاعل السلبي مثل ولسون، جونسون ونيكسون.

يقوم بحفظ الدرس قبل أي مقابلة تلفزيونية ويحيط نفسه بشخصيات مميزة في كل المجالات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، ويتعالى عن التفاصيل ليركز على الصورة الكبرى،³ كما يتميز بسهولة التأثر بمستشاريه وسهولة مماثلة في الانقلاب عنهم، كما يظهر اندفاعات غير مدروسة تجاه استراتيجيات خاطئة وله

* مونیکا لوينسكي (23 يوليو 1973 في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا) هي الحادثة الأمريكية التي تصدرت عناوين الصحف في 1998-1999 عندما تم الإعلان عنها أنها مارست علاقة مع الرئيس بيل كلينتون خلال دورة تدريبية في البيت الأبيض. والمعروفة باسم "قضية لوينسكي" أو "Monicagate"

¹ التحليل النفسي لشخصية الرئيس كلينتون، نقلا عن:

<http://www.mostakbaliat.com/link51.html>

² حسين علاوي العاني، عرض كتاب لـ "بريجنسكي": مسار السياسة الأمريكية في ظل بوش الأب والابن وكلينتون في إدارة السياسة الخارجية، نقلا عن:

<http://www.azzaman.com/index> (2015/03/03-20:30)

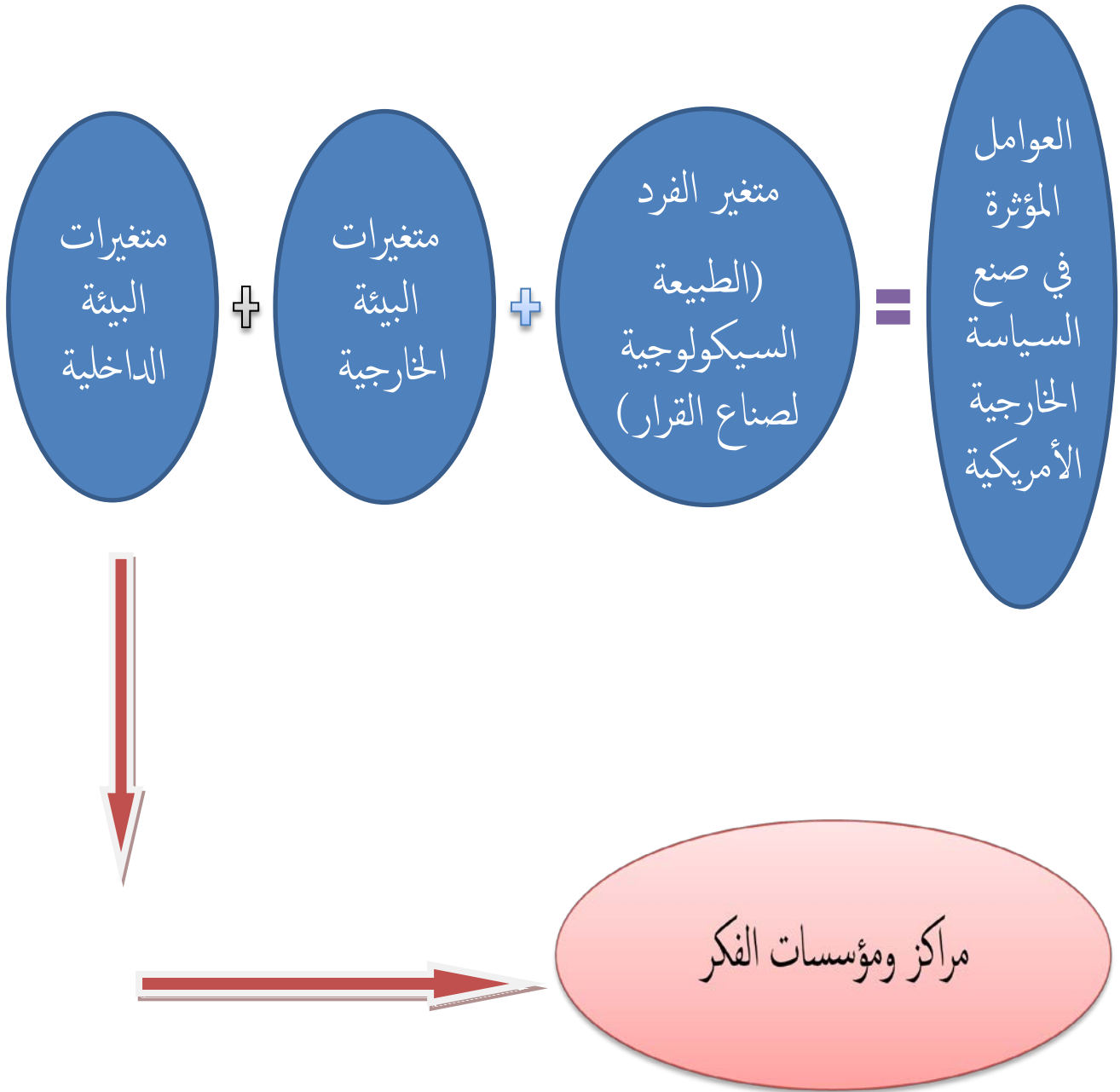
³ الياس حنا، "النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، شؤون الأوسط، عدد 105، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، شتاء 2002)، ص 57.

انحياز دائم للفريق المتطرف في إدارته بالإضافة إلى الرغبة المفرطة في التمتع بالمجد والجبروت الرئاسي مع عدم القدرة على تحمل الاحباطات ومواجهة الإخفاقات وهكذا يرتقي في أحضان فريقه، ويتبع السلوك الهروبي كما يقع بسهولة ضحية الإجراءات ويحاول دائما الجمع بين الأهداف المتناقضة.

قبل أن يدخل بوش مجال الممارسة السياسية كان غير ملتزم في حياته الخاصة حيث كان منحرفا وفارغ روحيا ولذا فقد كان سهل الانقياد إلى الاتجاهات العقائدية المتطرفة بتأثير من جلبوه الى ممارسة العمل السياسي وقد تجلى سيطرة الاتجاهات العقائدية على تفكير بوش الابن في اعتباره أن علم اللاهوت يعطيه قدرة خاصة على معرفة الشر، حيث وقبل حضوره كل صباح إلى البيت الأبيض يخصص وقتا لقراءة الكتاب المقدس والتأمل فيه.¹

وقد أثر عليه هذا الميل إلى التدين وانعكس بشكل كبير على شخصيته وظهر ذلك جليا من خلال المفردات التي يختارها في خطابه " الخير والشر، الحرب المقدسة" .. والخطاب الرسالي عموما.

¹ Andrew J. Bacevich and Elizabeth H. Prodromou, "God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11", Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, (Winter 2004), p.46.



وهكذا يمكن القول أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على مجموعة من المحددات، فطبيعة النظام الرئاسي المتميز بالانفتاح الكبير والمشاركة الواسعة يتيح للعديد من الفواعل والمتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية والاقتصادية والعلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح واتجاهات معينة، بالإضافة إلى البيئة الدولية والقيود والفرص التي تضعها وتمنحها لصانع القرار، وصولاً إلى نوع القيادة وفكرها وثقافتها وإيديولوجيتها والمصالح التي تدافع عنها، وهكذا يمكن القول إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر تفاعل العديد من المؤسسات والهيئات والأدوار المختلفة تشكل كلها عوامل مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن أهمية كل عامل ودوره تتوقف أيضاً على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة وعمل الجهاز الحكومي، ولذا فإن كل العوامل السابقة تعمل مترامنة ومتفاعلة لتنتج القرار النهائي، ولو اختلف الوزن النسبي لكل متغير بحسب نوعية القرارات كما ذكرنا بالإضافة إلى ظروف كل خيار وكل تحد تواجهه السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دورا محوريا في السياسة الدولية، وقد ازداد هذا الدور أهمية ومركزية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، في نسق أطلق عليه "عالم أحادي القطبية". فأصبحت دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ضرورة حتمية، نظرا لكونها تشكل القطب الأهم في النظام الدولي في شكله الحالي على الرغم من بروز قوى أخرى لا تقل أهمية عنها، إلا أنها تبقى القوة الخارجية المهيمنة في أغلب مناطق العالم. فبقوتها الاقتصادية وتفوقها العسكري الهائل أصبحت واقعا يفرض نفسه على أغلبية المجتمعات الإقليمية التي صارت محكومة بالأحداث الأمريكية وما ينتج عنها من تغييرات على مستوى السياسات والتوجهات الاقتصادية والعسكرية للنخب الحاكمة في هذا البلد ، وفي إطار كل هذه الاعتبارات تُثار العديد من النقاشات والتساؤلات حول طبيعة عملية صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي والمؤسسات الفاعلة في هذه العملية، وتحديدًا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فبينما يذهب البعض إلى التركيز على المؤسسات الرسمية الممثلة في مؤسسة الرئاسة والكونغرس لما تملكه من صلاحيات دستورية في رسم السياسة الخارجية فإنّ البعض الآخر ينطلق من دراسة محددات صنع القرار الأمريكي وذلك بتناول عدة عناصر منها: النخبة الحاكمة أي التركيز على دور الأشخاص الفاعلين في الساحة الأمريكية وهو ما يعرف **بالنخبة الإستراتيجية (النخبة القيادية)** وأيضًا هناك عنصر آخر يتمثل في القوى الداخلية المؤثرة في الولايات المتحدة وتتضمن هذه القوى : الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط ، جماعات المصالح ، وسائل الإعلام ، الرأي العام ... وإجمالًا فإنّه لا يمكن فهم عملية السياسة الأمريكية سواء الداخلية أو الخارجية دون استعراض هذه العناصر الرئيسية ،ومن بين هذه العناصر تقبع مؤسسات ضخمة تُعنى بالفكر الإستراتيجي وعملية تحويله إلى خطط وخرائط وبرامج وأولويات، وتدعى هذه المؤسسات بـ " **مؤسسات الفكر والرأي** " والتي جاءت كاستجابة لحاجة صانعي السياسة غير المحدودة إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة.

سنحاول في هذا الفصل التعرّف على المصطلح و تاريخ نشوئه، و تداوله، وماهيته، وطبيعة مؤسساته، وكيفية ظهورها في الولايات المتحدة. و من ثم التعرف على أدوارها و نشاطاتها، يلي ذلك محاولة التعرف على طرق تأثيراتها على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عبر بعض الأمثلة التي ظهر فيها دور هذه المراكز جليا "في بلورة السياسات الخارجية الأمريكية".

المبحث الأول: ماهية مراكز الفكر والرأي

المطلب الأول: تعريف مراكز التفكير والرأي

لا يوجد حتى الآن تعريف عام وشامل (جامع ومانع) لهذه المؤسسات. وتكمن صعوبة إيجاد تعريف كهذا إلى أنّ معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير، لا تعرب عن نفسها ك: think tanks، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية (NGO) أو منظمات غير ربحية (non profit organization)، وهذا بالذات يعدّ أحد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي.

تترجم عبارة think - tanks إلى اللغة العربية بصور مختلفة، فهناك من يترجمها إلى (مراكز التفكير) وهناك من يترجمها إلى (بنوك الفكر - أو - بنوك التفكير)، ولكن في الغالب يستخدم تعبير (مراكز الأبحاث والدراسات)، للإشارة إلى think - tanks، وذلك لأنّ معظم المؤسسات أو المراكز التي تقع تحت القطاع المذكور لا تعرّف نفسها كما سبق ذكره.

أمّا في اللغة الانكليزية، فإنّ أغلبية think tanks عرفوا باسم المؤسسات أو مراكز الدراسات والأبحاث، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة brainboxes أو (صناديق الدماغ أو المخ) في اللغة العامية في الولايات المتحدة للإشارة إلى think tanks وبالتحديد للإشارة إلى (الغرف التي ناقش فيها الإستراتيجيون التخطيط الحربي).

ويرجع أول استخدام مدون لعبارة think tanks إلى الخمسينيات والسبعينيات إذا تم استخدام هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند **The RAND Corporation** وإلى المجموعات الأخرى التي ساعدت القوات المسلحة.¹

¹ Donald. E Abelson, **American THINK-TANKS And Their Role In US Foreign Pplicy**,(New York: St. Martin's, 1996), 208p.

في الوقت الراهن تستخدم العبارة بدرجة كبيرة للإشارة إلى مؤسسات إعطاء النصح، وبذلك فإن عبارات (مراكز الأبحاث والدراسات أو صناديق الفكر أو مراكز التفكير) يشير إلى شيء واحد معروف في اللغة الانكليزية بـ think- tanks.¹ في بعض الأحيان تطلق على نفسها اسم مؤسسة foundation أو معهد institute أو صندوق fund أو وقف endowment.

مراكز البحث والتفكير Think Tanks كما يشير الباحث Wiarda* هي مراكز للبحث العلمي والتعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات، وفي غالب الأحيان ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، وهي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن تقوم بتنظيم العديد من ورشات العمل و التدريب والمنتديات، وهي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية smattering of expertise في كل المجالات ولكن تركز بشكل معمق preeminently في قضايا أساسية في السياسات العامة، كما أنّ مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة Foundations لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلًا للبحث العلمي، بدلاً عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة وغيرها من المصادر، غير أنّ مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم من أنّ لديها منتج product وهي الأبحاث، وبالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي، أيضًا ليست مشابهة لجماعات المصالح Interest Groups، حيث أن هدفها الرئيسي هو البحث و الدراسات، و ليس الضغط و النفوذ،² بالرغم أنّ بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحياناً.

¹ راجع في هذا الشأن موقع الموسوعة:

<http://www.britannica.com/ebc/article-9380620>

* Howard J. Wiarda: هو أستاذ العلاقات الدولية ومؤسس قسم الشؤون الدولية في جامعة جورجيا. وهو أيضا زميل أول في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، ومن كبار الباحثين في مركز وودرو ويلسون الدولي في واشنطن، DC

² Howard J. Wiarda, " The new powerhouses: Think Tanks and Foreign policy"

American Foreign policy Interests, 2008,p 96.

كما يعرفها ريتشارد ن. هاس **Richard N. Hass** * : ((بأنها مؤسسات مستقلة تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة ومنتصلة بالسياسة؛ فهي تسد فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، وبين عالم الحكم من جهة أخرى)).¹

كما يعدّ تعريف الأستاذ دونالد أبلسون **Donald E. Abelson** * الأكثر تداولاً لمراكز الأبحاث، فقد عرفها بأنها: ((هيئات ذات توجه بحثي لا يهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الأيديولوجية وتمثل أهدافها الرئيسية في تأثيرها على الرأي العام والسياسات العامة)).

كما يعرفها أيضاً الأستاذ جيمس ماكغان **James G. McGann** * : ((بأنها مجموعة متنوعة من المؤسسات تختلف في الحجم والتمويل والهيكل ونطاق النشاط. كما يوجد حالياً أكثر من 2000 مركزاً للبحوث السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، نصف هذه المؤسسات تابعة للجامعات أما الثلث الآخر يقع في واشنطن DC، أما المراكز التي لا تنتسب للمؤسسات الأكاديمية أو الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح تكون قائمة بذاتها وتسعى لإنتاج التفكير المستقل. كما أنّ مراكز الأبحاث تقوم بأنشطة مشتركة وتعمل على إقامة توازن بين البحث والتحليل والتوعية)).²

بالرغم من كون التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفهوماً واسعاً وشاملاً ، إلا أنها تعرّف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابهاً أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المراكز.

* ريتشارد ن. هاس: المدير السابق لدائرة التخطيط السياسي لوزارة الخارجية الأمريكية.

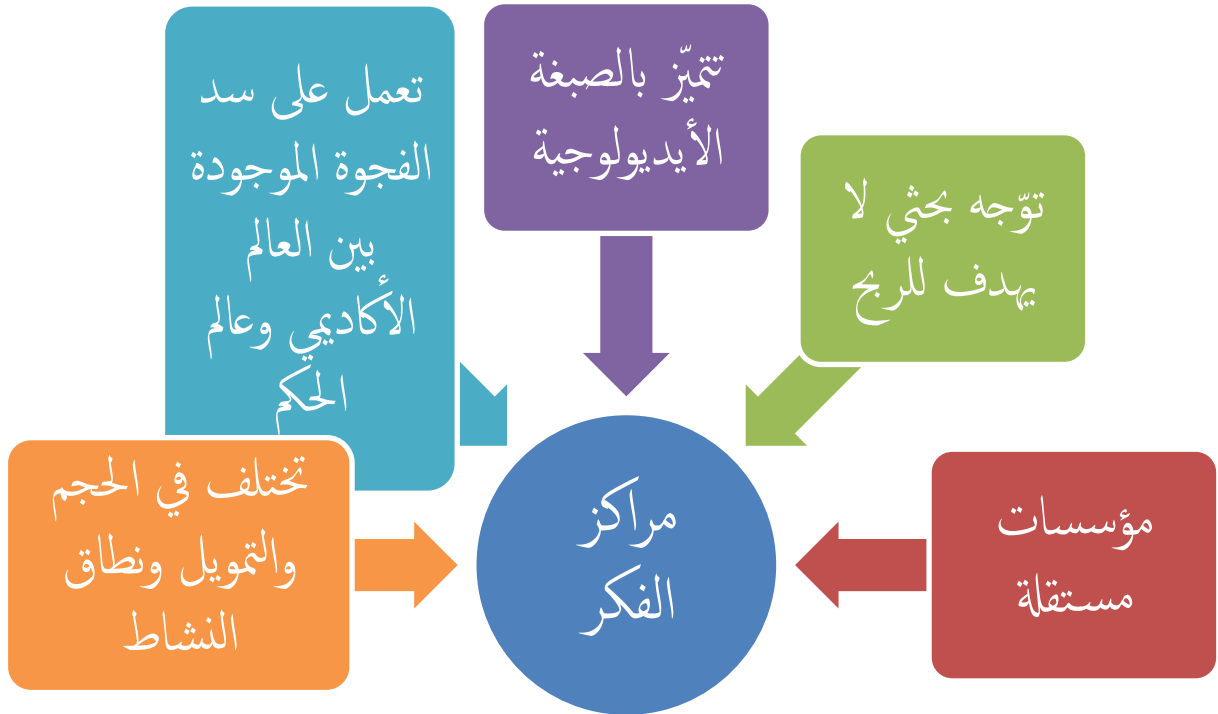
¹ Richard N. Hass , “**Think Tanks and US Foreign Policy: A policy-Maker’s Perspective**” US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002), p5.

* دونالد أبلسون: أستاذ العلوم السياسية، جامعة ويست أونتاريو.

* جيمس ماكغانين: مدير مركز أبحاث السياسة الخارجية، فيلادلفيا، بنسلفانيا.

² James G. McGann, “ **Think Tanks and Policy Advice in The US** “, Foreign Policy Research Institute, (August, 2005), p3.

إن مراكز الأبحاث و الدراسات هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية و تخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية ، بما يخدم تطوير و تحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة، وهذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث و الدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة ، والتميز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها وسلطتها لا تخضع رسميًا إلى توجيه سلطة حكومية باستثناء القوانين و التعليمات الناظمة لترخيص أعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة ، والمراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية وخاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية و لكن غير ربحية.¹



¹ Ibid. p 3-7.

المطلب الثاني: أنواع وأصناف مراكز التفكير والبحث

تتنوع مراكز الأبحاث والدراسات مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة ومتطلبات العصر، فهذا التنوع طبيعي يظهر مع اختلاف التخصص أو المجال العلمي؛ ولكن الغرض من تحديد أنواع وأصناف مراكز الفكر لإظهار طبيعة التباين بينها حتى ولو كانت تعمل في مجال أو تخصص علمي واحد. كما أنّ هذا التنوع الذي يميز مراكز الأبحاث والدراسات مرتبط بطبيعة المعايير والأسس التي تصنّف على ضوءها هذه الأخيرة. ونذكر بعض الأصناف:

أولا معيار اتجاه العلاقة بين الإدارة العليا وعملية القرار أو طبيعة التبعية الإدارية: ويشمل هذا المعيار صنفان:¹

● الصنف الأول: اتجاه العلاقة " من القيادة إلى القاعدة " " Top – Down " ، وهذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز الأبحاث من حيث الجهة المؤسسة أو المنشأة أو الجهة الممولة هي الهيئة العليا ، وبالتالي تقدم المراكز خدماتها وتقاريرها للجهة العليا أو القيادة أو بطلب منها، فإن كانت الجهة

أو الهيئة العليا حكومية، فإن خدماتها وتقاريرها توجه للقيادة الحكومية أو بناء على تكليف منها، وإن كانت الجهة العليا ، سواء المنشأة أو الممولة، هي قيادة حزبية سياسية فإن خدماتها وتقاريرها تكون لقيادة الحزب، وهكذا.

● أمّا الصنف الثاني: اتجاه العلاقة من " القاعدة إلى القيادة " " Bottom – up " ، وهذا النوع هو الغالب في أمريكا وأوروبا ، ويعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات أو إسهامات الآخرين contributions ، وبشكل خاص إمّا من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى ، أو من الشركات الخاصة الكبرى ، أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحث والبرامج العلمية في مجالات تنمية واجتماعية وتعليمية وغيرها.

¹ John J. Hamre, " The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century " , Asia – pacific Review,(Vol. 15, No. 2, 2008),pp 2-3

ثانياً تصنيف مراكز الأبحاث حسب معيار التمويل والارتباط بالسلطة العليا للقرار: Affiliation:

ويشمل هذا المعيار، تحديد طبيعة العلاقة والمرجعية التي ينتمي أو يرتبط بها مراكز الأبحاث والتفكير، ووفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث إلى ما يلي:¹

- المراكز البحثية الحكومية: وهذا النوع من المراكز يرتبط ويخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث:
 - تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة.
 - تحديد مجالاته وأنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات ومتطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار، أكثر من ارتباطها باحتياجات ومتطلبات البحث العلمي أو أولويات تنمية معينة.
 - ارتباط بيروقراطية القرار بالجهة الحكومية التي يتبع لها.
 - ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي.

عموماً، إنّ ميزات هذا النوع من مراكز البحث والتفكير تخلصه من عبء توفير التمويل اللازم، بالإضافة إلى ميزة علاقته واطلاعه عن قرب على احتياجات صانع القرار، بالتالي يزيد من فرص تعاضد دوره المؤثر في

رسم السياسات العامة في عملية صنع القرار. إلاّ أنّه في المقابل، يعاني هذا النوع من المراكز البحثية الحكومية بشكل عام من سلبيات أساسية:

1. ضعف الاستقلالية في المجال البحثي، سواء على صعيد الأجندة الدولية أو سقف الحريات.
2. تأثر قراراتها ومشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية وتعقيداتها، وتعيش وإن كان بشكل أقل إشكالات الجهاز البيروقراطي الحكومي، خاصة في مجال الإنفاق المالي؛ وهو ما تنعكس غالباً على السلبية الثالثة، وهي:
3. لا يشكل هذا النوع من المراكز البحثية في غالب الأحيان بيئة مؤلدة للأفكار الإبداعية الجديدة، أو على الأقل تقبلها للأفكار والمشاريع البحثية التي لا تحقق رضا صناع القرار، ولو كانت حاجة تنمية لها.

¹ Ibid. p3.

4. إنَّ الكثير من الدراسات التي تقدمها هذه المراكز قد لا تنشر أو تتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين، وتخضع لبيروقراطية القرار الإداري.

● المراكز البحثية الأكاديمية: يتبادر إلى الذهن أنَّ هذا النوع من المراكز يخضع للجامعات، ولكن في الحقيقة هذا المعنى ليس بالضرورة دقيقاً أو صحيحاً لأنَّ المقصود هنا أنَّ المراكز الأكاديمية هي التي تعتمد على أكاديميين ومنهجيات البحث العلمي الأكاديمي، وتتم طريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي.¹ وهذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية، وهي مراكز بعضها قد يكون مستقلاً لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعة أو غيرها، وبعضها الآخر قد يكون مرتبطاً بجامعة ما، ومن أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد بروكنغز في أمريكا **Brookings Institute**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS في واشنطن.

وتمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها وأنشطتها وأجندتها البحثية Research Agenda، وبما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي. لذلك فهي تمتاز إلى حد كبير باستقلالها العلمي بعيداً عن الرغبات الحكومية، ولكن في المقابل فإن سعيها أن تكون عاملاً مؤثراً في رسم السياسات العامة

للحكومة قد يؤثر بشكل ما أو أحياناً على موضوعاتها أو أجندتها البحثية² ولو بشكل جزئي، إن هذا النوع من المراكز البحثية الأكاديمية عادة لا يعمل على المشكلات أو القضايا المتغيرة أو الساخنة التي تشغل المجتمع أو الدولة، وإنما يعمل على توفير التحليل المعمق والاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات البعيدة المدى.

¹ Mahmud Ahmad, "us Think Tanks and the politics of Expertise: Role, value and Impact", The political Quarterly,(vol. 79,no. 4, October – December 2008) , pp 529 – 555.

²James G .McGann, " The Global " Go – To Think Tanks 2011" , Thank Tanks and Civil Societies program, Final United Nations University Edition,(January 2011),p11.

● المراكز البحثية الخاصة: هذا النوع من المراكز البحثية يتمثل في عدم ارتباطه الإداري والقانوني بالقطاع الحكومي، وإنما ينتمي إلى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، وبذلك ينقسم هذا النوع من المراكز إلى صنفين:

1. المراكز البحثية غير الحكومية وذات النفع العام: وهذا النوع من المراكز البحثية لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي، وفي الوقت نفسه لا ينتمي كلياً إلى القطاع الخاص، ولا يسعى إلى العائد الربحي، ويحمل استقلالية إدارية وقانونية ومالية؛ وبالتالي يمتاز بالاستقلالية من حيث:

- التمويل؛ فمصادر تمويله تأتي إما من مشاريع بحثية يتعاقد عليها لهيئات مانحة سواء حكومية أو رجال أعمال أو هيئات غير حكومية داعمة للبحث العلمي، أو الوقف المالي.
- كما تمتاز باستقلالها في إعداد أجندتها واهتماماتها البحثية.
- أيضاً تمتاز بأنها تلتزم بالمعايير العلمية والأكاديمية في البحث العلمي.
- كما أنّ أهدافها البحثية تتجه نحو قضايا المجتمع والدولة أو القضايا الدولية.

ومن أمثلة هذا النوع من المراكز على الصعيد الدولي: معهد بروكجز في الولايات المتحدة الأمريكية **Brookings Institute** ، ومعهد الدراسات الإستراتيجية والدولية **CSIS**.

2. المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص: وهذا النوع من المراكز البحثية أنشئ من قبل القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأته، بهدف القيام بإعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لها، وبالتالي تخضع في تمويلها أو أجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها ، أو أنها أنشئت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص ولكن لا ترتبط أو لا تنتمي إلى مؤسسات أو

شركات كبرى ، وهذه المراكز الخاصة متخصصة ومستقلة من حيث تمويلها، ومن حيث اهتماماتها وأجندتها البحثية ، وهذه المراكز يتوفر لها التمويل إما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو الداخلية ، أو غيرها أو مع الشركات الكبرى ، أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة برامج بحثية في دول ما، وغالباً ما يكون هذا التمويل الدولي من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز البحثية في الدول الفقيرة ، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض الدول

العربية، ومنها على سبيل المثال مصر، الأردن، المغرب، وغيرها وطبيعة هذا التمويل يشكل أحياناً تشويهاً للاستقلالية البحثية لبعض المراكز البحثية الخاصة.

ثالثاً تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي:

يصنف البعض مراكز الأبحاث والدراسات وفق الاتجاهات السياسية أو الأيديولوجية أو حسب طبيعة الارتباط الحزبي، ففي الولايات المتحدة يمكن تصنيف هذه المراكز إلى الفئات التالية:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه المحافظ (القومي أو الديني أو الاجتماعي أو الأيديولوجي) مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation المحسوبة على تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، أو مؤسسات التيار اليميني في أوروبا.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي: وهذه المراكز البحثية قد تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو المعارضة، أو تكون مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، ولكن تحصل على تمويل مشاريعها وأنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الائتلاء السياسي.

رابعاً تصنيف مراكز الأبحاث وفق معيار الاستقلالية:

يصنف برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية على الشكل التالي:¹

- المراكز البحثية المستقلة Autonomous and independent : ويُقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للمركز عن أي جهة، سواء أكانت جماعات مصالح، أو مانحين، وكذلك استقلالية ذاتية في أنشطتها وبرامجها أو تمويلها من الحكومة.

¹Ibid,p69.

- المراكز البحثية شبه المستقلة Quasi independent: وهي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، ولكن تزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها وتؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة وبرامج هذه المراكز.
- المراكز الجامعية University Affiliated: وهي عبارة عن مراكز تُعنى بأبحاث السياسات العامة Policy Research، وتكون ضمناً مرتبطة بجامعة ما.
- مراكز أبحاث الأحزاب السياسية Political party Affiliated: وهي المراكز البحثية التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في أمريكا مع الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري.
- مراكز الأبحاث الحكومية Government Affiliated: وهي مراكز الأبحاث التي تُمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية ولكنها لا تكون جزءاً من بنيتها الهيكلية.

عموماً إنّ تنوع تصنيفات وأنواع مراكز البحوث يحددها طبيعة المعايير والأسس التي يتم التصنيف على أساسها، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات، وبالتالي فإن تغيير هذه المدخلات (المعايير) يؤدي إلى أنواع مختلفة من المخرجات (أنواع أو أصناف مختلفة من مراكز الأبحاث). إنّ هذا التعدد أو التنوع في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو إرباك وإنما تنوعاً يستفيد منه الباحثين والمهتمين ما يناسب حاجاتهم ومتطلباتهم.¹

نذكر بعض الأمثلة عن مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية:

مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام العالمي: Carnegie Endowment for International Peace

تأسست عام 1910، تعدّ مؤسسة خاصة ولا تبغي الربح، يديرها حالياً **James C. Gaithe*** وهي مكرّسة لدفع عجلة التعاون بين الأمم وتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على التعااطي بشكل نشط في

¹ Ibid. p70.

الشؤون الدولية. كما يقوم الشركاء في المؤسسة بصوغ مقاربات جديدة للسياسة، وذلك من خلال الأبحاث، والمطبوعات، والاجتماعات، وفي بعض الأحيان من خلال إنشاء مؤسسات وشبكات دولية جديدة. التمويل: للمؤسسة ميزانية سنوية تبلغ 18.3 مليون دولارًا، وهي تحصل على معظم تمويلها من الهبات وإيرادات الإيجارات والمطبوعات، بما فيها مجلة فورين بوليسي، وهي من أبرز مجلات السياسة والاقتصاد الدوليين في العالم.¹

مجلس العلاقات الخارجية: Council on Foreign Relations تأسس سنة 1921، منظمة غير حزبية، مؤلفة من أعضاء، ومركز أبحاث، ودار نشر. والمجلس مكرس لزيادة فهم أميركا للعالم والمشاركة في تقديم الأفكار لسياسة أميركا الخارجية.

ويحقق المجلس ذلك بصورة رئيسية عن طريق تشجيع المناظرات والمناقشات البناءة، وتوضيح القضايا العالمية، وإصدار مجلة فورين أفيرز الرائدة التي تُعنى بالقضايا العالمية. التمويل: المجلس منظمة مستقلة، معفاة من الضرائب، تُموّلها اشتراكات وتبرعات الأعضاء، ومنح المؤسسات الوقفية والأفراد، ومساهمات الشركات، ومداخيل الهبات الوقفية الخاصة به. ويبلغ مجمل ميزانيته للسنة المالية الحالية 29,6 مليون دولار.²

معهد أميركان إنتربرايز: American Enterprise Institute يكرس لأبحاث السياسة الخارجية، تأسس عام 1943، يتبنى الاتجاه المحافظ، كما يسعى للمحافظة على أسس الحرية وتعزيزها- حكومة محددة السلطات، ومؤسسات أعمال خاصة، ومؤسسات ثقافية وسياسية حيوية، وسياسة خارجية ودفاع قومي قويين - وذلك من خلال الأبحاث العلمية، والنقاش المفتوح، وإصدار المطبوعات.

التمويل: معهد أميركان إنتربرايز منظمة مستقلة لا تبغي الربح، تتلقى الدعم المالي بالدرجة الأولى من المنح والمساهمات التي تقدمها المؤسسات الوقفية، والشركات، والأفراد. وقد بلغت ميزانيته في سنة 2000 سبعة

*James C. Gaithe: المدير السابق لمؤسسة راند.

¹ الموقع الرسمي، :

(<http://www.ceip.org/>)

² الموقع الرسمي:

(<http://www.cfr.org/>)

عشر مليون دولار¹.

معهد هدسون: Hudson Institute ينتج معهد هدسون ذو الاتجاه المحافظ الذي تأسس سنة 1961 ، أبحاثًا مستقلة ذات نوعية ممتازة، ويسعى للمشاركة بجرأة في النقاش حول أفكار السياسة العامة. يترأسه حاليا **Kenneth Veinstein** . ويعمل معهد هدسون على تقديم المشورة والإرشاد لتغيير السياسة، واضعًا أفكاره موضع التطبيق حيثما أمكن ذلك إلى جانب أفكار القادة الآخرين في المجتمعات، وقطاع الأعمال، والمنظمات التي لا تبغي الربح، والحكومة، ورسالة المعهد هي أن يكون المصدر الأول للأبحاث التطبيقية المتعلقة بالتحديات السياسية المستديمة.

التمويل: معهد هدسون الذي تبلغ ميزانيته السنوية 7 ملايين دولار، منظمة لا تبغي الربح تعتمد بالدرجة الأولى على تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية، والشركات².

مؤسسة هيريتيج: Heritage Foundation تأسست مؤسسة هيريتيج المحافظة عام 1973، هي منظمة للأبحاث والتعليم رسالتها صياغة ودعم سياسات عامة محافظة قائمة على مبادئ الأعمال الحرة، والحكومة المحدودة السلطات، والحريات الفردية، والقيم الأميركية التقليدية، والدفاع القومي القوي. وتنتج المؤسسة أبحاثًا وتولد حلولًا تتوافق مع معتقداتها وتسوقها لدى الكونغرس، والسلطة التنفيذية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات.

التمويل: تستند مؤسسة هيريتيج، في ميزانيتها السنوية البالغة 28.4 مليون دولار، إلى مساهمات أعضائها بما في ذلك الشركات، وأكثر من 200 ألف فرد آخرين في أنحاء الولايات المتحدة المختلفة³.

معهد كاتو: CATO Institute يسعى معهد كاتو، الذي أسسه **Charles G. Koch** سنة 1977 كمؤسسة أبحاث غير ربحية في السياسة العامة، إلى توسيع حدود النقاش حول السياسة العامة لإفساح المجال أمام دراسة المبادئ التقليدية للسياسة الأميركية: الحكومة المحدودة السلطات والحرية الفردية والأسواق

¹ الموقع الرسمي:

(http://www.aei.org/)

² الموقع الرسمي:

(http://www.hudson.org/)

³ الموقع الرسمي:

(http://www.heritage.org/)

الحرّة والسلام. ويجاهد المعهد، في سبيل بلوغ هذا الهدف، لتحقيق اهتمام واشتراك عامة أفراد الشعب بشكل أكبر في مسائل السياسة وتحديد الدور الصحيح للحكومة. التمويل: للحفاظ على استقلاليته، لا يقبل معهد كاتو الذي تبلغ نفقات عملياته 15 مليون دولار سنويًا، الأموال أو الهبات من الحكومة. أما المتبرعون فيشملون الأفراد، والشركات، والمؤسسات الوقفية. ويتم تأمين إيرادات أخرى من بيع المطبوعات ومن رسوم المؤتمرات¹.

مركز دراسات منع انتشار الأسلحة: Center for Nonproliferation Studies يسعى مركز دراسات منع انتشار الأسلحة، الذي أسسه **William Potter*** عام 1989، إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق تدريب الجيل القادم من خبراء منع الانتشار، وعن طريق نشر المعلومات والتحليل في حينها. ومركز دراسات منع انتشار الأسلحة، القائم في معهد مونتييري للدراسات الدولية، هو أكبر منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة مكرسة حصريًا للأبحاث والتدريب حول قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

التمويل: مركز دراسات منع انتشار الأسلحة، الذي تبلغ ميزانيته السنوية 6,5 مليون دولار، مؤسسة تعليمية لا تبغي الربح، تتلقى الدعم من تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية، والشركات، وهو يصدر مجلة منع انتشار الأسلحة ثلاث مرات في السنة².

¹ الموقع الرسمي:

(<http://www.cato.org/>)

William Potter*: الدكتور وليام بوتز هو المدير المؤسس لـ CNS وخبير في الإرهاب النووي و التنبؤ بتطورات انتشار.

² الموقع الرسمي،:

(<http://cns.miis.edu/>)

المبحث الثاني: نشأة وتطور مراكز البحث والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: مراكز الفكر ضمن الأحداث التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية

إنّ مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبياً في المجتمعات والعلاقات الدولية، وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت بمثابة منابر للنقاش الجماعي، أو لدراسة القضايا الساخنة الأساسية التي تشغل المجتمع أو صناع القرار.

إنّ مؤسسات الفكر والرأي مؤسسات مستقلة نسبياً، تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة. وهي تسد الفجوة الموجودة بين العالم الأكاديمي من جهة، وبين عالم الحكم من جهة أخرى والتي أصبحت حاجة بالنسبة لترشيد قرارات السياسة الخارجية الأمريكية. ذلك أنّ دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة النقاشات النظرية والمنهجية الغامضة التي لا تمت إلّا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية. أما في الحكومات، فيجد الرسمىون (الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة) أنفسهم عاجزين بسبب كثرة مشاغلهم عن الابتعاد قليلاً عن الشؤون اليومية لإعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا، كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة على سدّ الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

وقد حصل بروز وارتقاء في مؤسسات الرأي بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدّة زعامة العالم. فقد انبثقت هذه المؤسسات أوّل ما انبثقت قبل ربع قرن من الزمن، خلال الحقبة التقدمية كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي. وكانت رسالتها المعلنة في معظمها غير سياسية: كدفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسمىين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيمية غير المتحيزة إلى حدّ ما.¹

ويرتبط التطور التاريخي الذي عرفته مراكز الفكر والرأي بالمنعطفات التاريخية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساعد الجيل الأول من مؤسسات الفكر والرأي في إنشاء واستدامة مجموعات محلية من المواطنين المتنورين المؤيدة للتعاطي العالمي، وحافظ في نفس الوقت على إبقاء فكرة "الدولية" حية خلال

¹ Richard N. Hass. Op cit ; p5

السنوات التي انقضت بين رفض الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بعصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية.¹

ثم برزت موجة ثانية من مؤسسات الفكر والرأي بعد سنة 1945 عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهام دولة عظمى وأصبحت (مع اندلاع الحرب الباردة) المدافعة عن العالم الحر. وقد تلقت العديد من تلك المؤسسات دعماً مباشراً من الحكومة الأمريكية التي خصصت موارد هائلة للعلماء والباحثين العاملين في مجال الدفاع والأمن، فقد قامت بإنتاج دراسات رائدة في تحليل الأنظمة السياسية للدول، ووضع نظريات وخطط حربية لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الإستراتيجية. وما زالت إلى حد الآن تؤثر في صياغة طريقة تحليل سياسة الدفاع والردع بعد مرور عقود على تطويرها.²

كما برزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، موجة ثالثة من مؤسسات الفكر والرأي تركز على تأييد آراء معينة ومناصرتها بنفس قدر تركيزها على الأبحاث، مستهدفة إنتاج وتقديم مشورة سياسية في الوقت المناسب يمكنها التنافس في سوق الأفكار المزدحمة، والتأثير في القرارات السياسية،³ وهذا من أجل محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على المكانة التي وصلت إليها؛ من خلال خلق إستراتيجيات جديدة تضمن لها هذا ك"صدام الحضارات" الذي مَّهد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، و"الحرب ضد الإرهاب" التي ترافقت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي أعطت هامشاً كبيراً لمراكز الفكر حتى تساهم هي الأخرى كغيرها من المؤسسات الحكومية في تقديم حلول لما عرف بالإرهاب أو الخطر الإسلامي.

فهذا ما أدّى بنا لربط تطوّر مراكز الفكر بالأحداث التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية، فهذه الأحداث نفسها هي التي أدّت بالإدارات الأمريكية إلى التوجّه لهذه المراكز لطلب النصح والإرشاد منها، نظراً لتحوّل البلاد لدولة عظمى تحتاج لإستراتيجيات محكمة حتى تحافظ على المكانة التي وصلت إليها. كما أنّه في أحيان أخرى عملت مراكز الفكر على عرض خبراتها على مراكز اتخاذ القرار الأمريكية.

¹ Ibid. p6.

² Ibid. p6.

³ Ibid. p p6-7.

المطلب الثاني: أجيال مراكز الفكر والرأي الأمريكية

اتفق الباحثون الأمريكيون* الذين درسوا نمو وتطور مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية على أنّ الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، بالإضافة إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي.

الجيل الأول: مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات أبحاث حول السياسة Think-tanks as a policy research institutions

بدأت الموجة الرئيسية الأولى لمؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بالظهور في بداية القرن الماضي، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المتقنين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها. بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين هي: مؤسسة "كارنيغي الخيرية للسلام العالمي" (1910) "Carnegie Endowment for International Peace"، والتي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيغي في مدينة بيتسبيرغ؛ ومؤسسة "هوفر" حول الحرب والثورة، والسلام 1919 Hoover Institution والتي أنشأها الرئيس الراحل هربرت هوفر؛ و"مجلس العلاقات الخارجية" Council on Foreign Relations (1921)، وهو مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجية التي تحظى بالاحترام في العالم. وبدأت في ما بعد، مؤسستا فكر ورأي هما، "معهد الأبحاث الحكومية" (1916) Institute for Government Research الذي اندمج لاحقًا مع مؤسستين لإنشاء "مؤسسة بروكنغز" (1927) Brookings Institute، وهذه الأخيرة تعتبر أيقونة في واشنطن؛ و"معهد أميركان إنترنايز لأبحاث السياسة العامة" American Enterprise Institute

* تقصد بالباحثين المتخصصين في دراسة تأثير مراكز الفكر والرأي على السياسة الخارجية الأمريكية، ونذكر على سبيل المثال: ريتشارد هاس؛ دونالد أبلسن؛ جيمس ماكغان.

(1943)، وهو مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى باحترام كبير، ركزت بمرور الزمن اهتمامًا كبيرًا على تشكيلا واسعة من القضايا الخارجية.¹

إنّ مؤسسات الفكر والرأي هذه وغيرها التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، كانت ملتزمة بتطبيق خبراتها العلمية على حشد من القضايا السياسية. وكما يقول كنت ويفر، Kent Weaver* ، فإنّ هذه المؤسسات أمثال مؤسسة كارنيغي الخيرية بروكنغز:

"... تعمل كما لو كانت جامعات بلا طلاب وتعطي أعلى الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية."

فهي تصدر الكتب، والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعًا مختلفة من القراء . وعلى الرغم من أنّ الباحثين في هذه المؤسسات قد قدموا في بداية عهدها، وفي بعض الأحيان بتقديم المشورة لصانعي السياسة، غير أن الهدف الأوّل لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية . لقد نشأت جزئيًا رغبة مؤسسات الفكر والرأي المتوجهة نحو الأبحاث السياسية في البقاء بعيدًا عن العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية والمؤسسية، وهو أمر كان العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به.²

الجيل الثاني: ظهور المتعاقدين مع الحكومة The emergence of government contractors

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحًا بالنسبة لصانعي السياسة. فأصبح صانعو السياسة في واشنطن، الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بسبب تحول البلاد إلى دولة عظمى مهيمنة في عالم ثنائي القطبية بحاجة إلى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي، والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة.

¹ Donald E. Abelson , "Think Tanks and US Foreign Policy: An Historical Perspective" US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002), p10.

* كنت ويفر: باحث في مؤسسة بروكنغز.

² Ibid. p10.

وبحلول عام 1948 ، وجد صانعو السياسة من يلجئون له ففي مايو 1948 تأسست **مؤسسة راند كوربوريشن " The RAND Corporation "** لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمنية خلال العصر الذري.

إلى جانب سد الفراغ لدى مجتمع الأبحاث المختص بالسياسة الخارجية، فقد جاءت مؤسسة " راند " بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي، تلك المتعاقدة مع الحكومة، وهي مؤسسات للأبحاث السياسية ممولة على نطاق واسع من قبل الدوائر والوكالات الحكومية والتي استهدفت أبحاثها معالجة مشاغل معينة لصانعي السياسة. وسوف تؤثر مؤسسة " راند " في السنوات التي تلت في إنشاء العديد من المؤسسات المتعاقدة مع "الحكومة، ومن بينها" **معهد هدسون Hudson Institute** " (1961) و" **معهد أيربان Urban Institute** (1968).¹

الجيل الثالث: نشوء مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة- The rise of advocacy think-

tanks

لم تبرز أي من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها المؤسسات المسماة مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة . إن اعتماد هذه المؤسسات لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيرت بشكل أساسي طبيعة ودور مجتمع مؤسسات الفكر والرأي عامة . وخلافاً لمؤسسات الفكر التي قامت في الجزء الأول من القرن العشرين، التي كانت تمنع الانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحبت مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة، من ضمنها" **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية " Center for Strategic and International Studies** (1962) ، و" **مؤسسة هيريتيج 1973** " **Heritage Foundation** و" **معهد كاتو (1977) CATO Institute** "بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه ومضمون السياسة الخارجية. ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية على المنافسة، توصلت معظم مؤسسات الفكر والرأي إلى إدراك أهمية جذب انتباه عامة الناس وأذهان صانعي السياسة.²

¹ Ibid. p11.

² Ibid. p11.

الجيل الرابع: مؤسسات الفكر والرأي الميراثية Legacy-based think-tanks

أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية هو ما يشير إليه: Donald Abelson بعبارة "المؤسسات الميراثية"، ومنها "مركز كارتر" **Carter Center** في مدينة أطلنطا، و"مركز نيكسون للسلام والحرية" **Nixon Center for Peace and Freedom** في العاصمة واشنطن، وهي مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون ينوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية. تنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية¹.

كما نلاحظ نشأة مراكز بحثية خاصة تُعنى بقضايا وشؤون استطلاعات الرأي مثل "معهد غالوب" **Gallup** الذي تأسس عام 1920 في أمريكا²، ويلاحظ في هذه الحقبة أنّ معظم هذه المراكز لم تستطع أن تؤثر بشكل مباشر في صانعي السياسات العامة، وكان يُنظر لها كمؤسسات أكاديمية "نظرية" بعيدة عن التأثير في السياسات الوطنية أو الدولية، بالرغم من أنّها كانت تحظى باحترام في خارج محيط عالم السياسة النشط، وأنّ كان تأثيرها بشكل غير مباشر من خلال صياغة مواقف الرأي العام، أكثر من عملية تأثيرها في صانعي السياسات.

أمّا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تطوّرت اهتماماتها البحثية نحو التركيز على قضايا محورية ومعقدة **Baffling Issues**، وأصبحت مراكز الأبحاث والدراسات ومراكز استطلاعات الرأي تملك في الدول الديمقراطية تأثيراً ونفوذاً واضحاً في التأثير على صناع القرار وصياغة السياسات العامة (خصوصاً في الولايات المتحدة) سواء على الصعيد الوطني والسياسات الخارجية للدول.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في الأربعينات والخمسينات والستينات، تطوّر واقع مراكز الدراسات والأبحاث بشكل كبير سواء من حيث الزيادة الكبيرة في عددها، أو من حيث انتشارها في دول العالم، ومن أشهر هذه المراكز التي تأسست في هذه الحقبة، التي تُعنى بالسياسات العامة والشؤون الدفاعية العسكرية بشكل خاص، ومراكز أبحاث فض النزاعات " **Center for research and Conflict Resolution** " عام 1959 في جامعة ميتشغان.

¹ Ibid. p11.

² Ibid. p12.

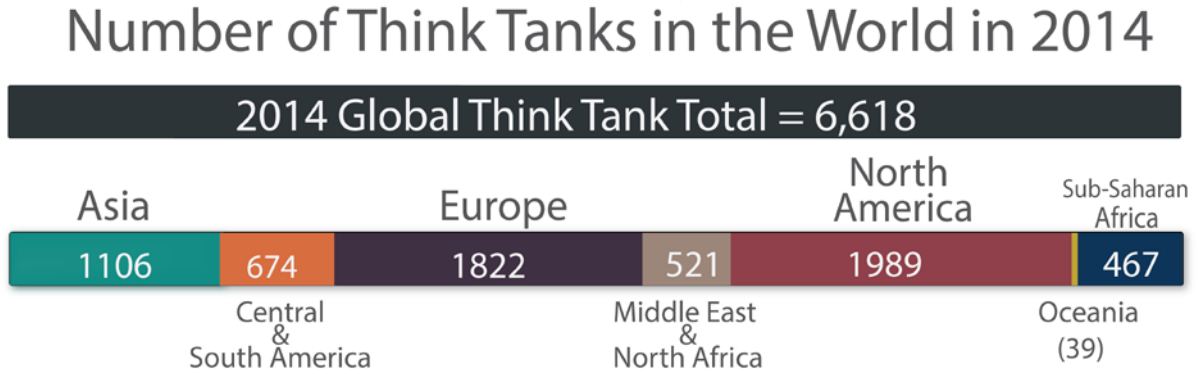
أمّا في مرحلة السبعينات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين، فانتشر وجود هذه المراكز البحثية في مختلف الولايات الأمريكية وازداد نفوذها وتنوعت طبيعة الاختصاص والمجالات البحثية لمراكز الدراسات حتى في الحقل العلمي الواحد ، فعلى سبيل المثال ، في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية نشأت العديد من المراكز البحثية المتخصصة، بعضها في دراسات السلام والصراع **peace & Conflict** وبعضها في الشؤون الأمنية والإستراتيجية، وبعضها في المنظمات الدولية والقانون الدولي الإنساني، وأخرى في الشؤون الخارجية، وتنوعت اختصاصات المراكز البحثية المعنية في المجالات الأخرى ، سواء الاقتصادية والمالية أو الاجتماعية ، أو شؤون الهجرة والسكان وغيرها من المجالات. وبحلول القرن الواحد والعشرين، أصبحت هناك أكثر من 2000 مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأمريكية، وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع.¹

تُدعى مؤسسات الفكر والرأي اليوم للمساهمة في مواجهة تحدّد جديد: ظهور الإرهاب كتهديد للعالم وللأمن القومي الأمريكي، وبروزه كأولوية قومية على أعلى المستويات، وعلى سبيل المثال نجد باحثي مؤسسة "راند" يدرسون ظاهرة الإرهاب منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة ، وهم يساعدون حكومة الولايات المتحدة الآن على تطوير نهج تحليلي شامل للدفاع ضد الهجمات الإرهابية.

¹ Abelson E. Donald, **Do think-tanks matter?:assessing the impact of public policy institutes**, (Montreal, Canada: McGill-Queen's University, 2002). 272p.

ويعكس هذا المخطط عدد من مراكز البحوث في عام 2014 استنادا إلى البيانات التي تم جمعها اعتبارا من ديسمبر¹.

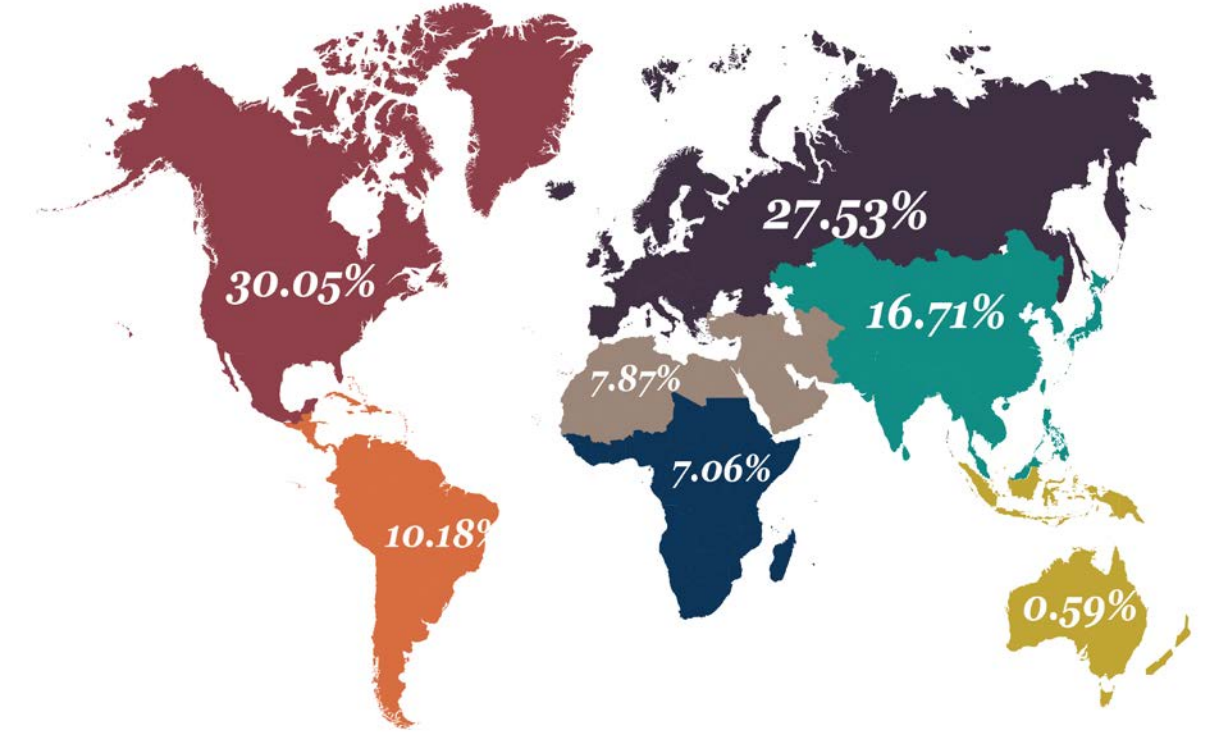
عدد مراكز الفكر في العالم لعام 2014:



Source : James G. McGann, **The Global "Go – To Think Tanks 2014"** .

¹ James G. McGann, **The Global "Go – To Think Tanks 2014"** , Think Tanks and Civil Societies program,(February 2015) , p53.

توزيع مراكز البحوث حسب المنطقة¹:



Source : James G. McGann, *The Global "Go – To Think Tanks 2014"* .

¹ Ibid. p53.

نلاحظ من خلال المخطط العدد الإجمالي لمراكز الفكر والرأي في العالم، بحيث أنّ عددها يكاد يتجاوز 6618 مركزاً، وهي موزعة على قارات العالم بأعداد متفاوتة فتأتي قارة أمريكا بأعلى عدد يكاد يتجاوز 2000 مركز، موجودة في أمريكا الشمالية وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ثمّ تليها أوروبا بـ1822- مركزاً، بعدها آسيا بـ1106 مركز.

وفيما يخص الخريطة، نلاحظ توزع مراكز الفكر والرأي على كل مناطق العالم، إلا أنّ أعلى نسبة هي من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بـ30.05٪. وهذا راجع لكون الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في هذا المجال، بكونها متميزة بنموذجها السياسي الديمقراطي والثقافة التي أسس على إثرها التي تسمح بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية.

المبحث الثالث: آليات عمل مراكز الفكر والرأي

المطلب الأول: وظائف مراكز الفكر والرأي

إنّ المتعمّن في المشهد السياسي الأمريكي وطبيعة صناعة القرار فيه، يرى بوضوح أنّ مؤسسات الفكر والرأي قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية في هذا البلد، فمن بين المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية يبرز الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات ومن هنا يجدر بنا أن نعرض أهم الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات سواء على المستوى العام أو على المستوى خاص (السياسة الخارجية الأمريكية).

تقوم مراكز الفكر والرأي بعملية التأثير في السياسة الخارجية من خلال إستراتيجية محكمة، وهذا باعتبارها مصنع للأفكار فهي تقدم 5 عناصر مهمة تساهم في توليد تفكير جديد من خلال تغيير الطريقة التي ينظر بها صناع القرار للعالم واستجاباتهم للأحداث فهي تعمل على:

- _تصوير المصالح القومية .
- _التأثير في ترتيب الأولويات.
- _توفير خرائط العمل.
- _حشد التحالفات السياسية والبيروقراطية .
- ولكي تمارس هذا التأثير تحتاج لخطّة مدروسة مثل:
- _التسويق عبر نشر المقالات والكتب والأبحاث، إضافة للظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون.
- _المقابلات الصحفية.
- _إنشاء مواقع وصفحات على شبكة الإنترنت.
- _جلسات الاستماع أمام الكونغرس.¹

¹ Julia E. Miller-Cribbs, “Thinking about think-tanks: Strategies for progressive social work”, Journal of Policy Practice, 2010, pp. 291-293.

تقدم مؤسسات الفكر والرأي الحالية، من منظور صانعي السياسة الأمريكية، خمس فوائد رئيسية بكونها:

1/مصنع الأفكار:

يمكن تأثيرها الأكبر (كما يتناسب مع اسمها) في توليد "تفكير جديد" يغيّر الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الأمريكية إلى العالم ويستجيبون له. ومن الممكن أن يؤدي التبصر الجديد إلى تغيير تصور المصالح القومية الأمريكية وفهمها، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط طرق للعمل، وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية، وصوغ شكل قيام مؤسسات مستديمة. غير أنه ليس من السهل لفت انتباه صانعي السياسة المنشغلين والغارقين في المعلومات أصلا. لذلك تحتاج مؤسسات الفكر والرأي لكي تنجح في ذلك، إلى استغلال قنوات متعددة وإلى استراتيجيات تسويق - نشر مقالات وكتب وأبحاث ودراسات بين الفينة والأخرى؛ والظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون وفي مقالات الرأي على صفحات الجرائد وفي مقابلات صحفية؛ وإصدار نشرات موجزة تسهل قراءتها، وبيانات حقائق، وصفحات على شبكة الإنترنت. وتوفر جلسات الاستماع أمام الكونغرس فرصة أخرى للتأثير في الخيارات السياسية. فالباحثون المستقلون الذين لا تقيدهم الوظائف الحكومية يستطيعون إعطاء تقييم صريح للتحديات العالمية الملحة ولنوعية الردود الحكومية.

كما توفر بعض المنعطفات التاريخية الحاسمة فرصًا استثنائية لإدخال تفكير جديد إلى حقل السياسة الخارجية. وقد أمنت الحرب العالمية الثانية واحدة من هذه الفرص. فبعد اندلاع الحرب، أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخم حول الحرب والسلام لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلام ما بعد الحرب. وقد أنتج المشاركون في هذه الجهود، في نهاية الأمر، 682 مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، بدءا من "احتلال ألمانيا" إلى "إنشاء الأمم المتحدة". وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب، نشرت مجلة *Foreign Affairs* التي تعكس هوية وأهداف المجلس مقالا غير موقّع بعنوان "أسباب التصرفات السوفيتية". وقد ساعد المقال، الذي كتبه في الواقع الدبلوماسي الأميركي جورج كينان ^{*} George Kennan، في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء ^{*} التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال

^{*} جورج كينان: دبلوماسي أمريكي، كان لأفكاره تأثيرا كبيرا على السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا في فترة الحرب الباردة.
^{*} سياسة الاحتواء: صاغ مبادئها جورج كينان الخبير السياسي الأمريكي عام 1947 تقوم هذه السياسة على فكرة إنشاء سلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية، بهدف تطويق وعزل الإتحاد السوفيتي. وإحكام الخناق حوله، ومنع انتشار نفوذه وإيديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر مناطق العالم.

العقود الأربعة التالية. ثم نشرت نفس المجلة *Foreign Affairs* ، سنة 1993 مقالا لـ **صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington** * بعنوان " صدام الحضارات" ، هو بمثابة مساهمة اشتملت على بذور تطوّر قابلة للنمو في النقاش الدائر حول السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة . وقد أسهمت دراسات قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومعهدا **هيريتيج و بروكنغز** ، منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، جميعها في النقاش الدائر داخل الحكومة حول الاستراتيجيات المناسبة والمنظمات اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابي في الداخل والخارج . وتشكل حملات الانتخابات الرئاسية وفترات انتقال الحكم مناسبات مثالية لرسم برنامج عمل للسياسة الخارجية . ويشرح ذلك **مارتن أندرسون** * **Martin Anderson** ، من **مؤسسة هوفر** ، قائلاً:

"في أوقات كهذه بالذات يطلب المرشحون للرئاسة المشورة من عدد كبير من المثقفين لأجل تحديد المواقف السياسية حول حشد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية . ويتبادل المرشحون للرئاسة الأفكار مع الخبراء السياسيين ويختبرونها خلال مسار الحملات الرئاسية، إنّ الأمر أشبه ما يكون باختبار تسويق لإستراتيجية قومية".

وقد كان أكثر الأمثلة شهرة على هذا ما حدث بعد انتخابات سنة 1980 عندما تبنت حكومة **رونالد ريغان Reagan** مطبوعة **مؤسسة هيريتيج** وعنوانها " تفويض للتغيير " كبرنامج عمل للحكم . وهناك حالة ثانية أكثر حداثة تمثلت بصدر تقرير سنة 1992 أعده معهد الاقتصاديات الدولية و**مؤسسة كارنيغي الوقفية** يقترح إنشاء " مجلس أمن اقتصادي " . وقد وضعت **إدارة كلينتون Clinton** التي تسلمت الحكم في ما بعد هذا الاقتراح موضع التنفيذ بإنشائها " المجلس الاقتصادي القومي " (وهو جهاز لا يزال يعمل إلى يومنا هذا).¹

2/توفير المواهب:

تؤمن مؤسسات الفكر والرأي، إلى جانب تقديم أفكار جديدة لكبار الرسميين الحكوميين، دفقًا مستمرًا من الخبراء للخدمة في الإدارات الجديدة وفي فرق الموظفين التابعين للكونغرس . وتعتبر هذه الوظيفة التي تؤديها

* صامويل هنتنغتون: عالم السياسي في جامعة هارفارد.

* مارتن أندرسون: مستشار السياسة الداخلية للرئيس رونالد ريغان.

¹ Richard E. Hass, Op cit. p 6.

المؤسسات بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي . ففي الديمقراطيات المتقدمة الأخرى مثل فرنسا أو اليابان، بوسع الحكومات الجديدة أن تعتمد على الاستمرارية التي يؤمنها عدد كبير من موظفي الإدارة المدنية. أما في الولايات المتحدة، فيؤدي كل انتقال للسلطة إلى استبدال مئات الموظفين من الدرجة المتوسطة أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية . وتساعد مؤسسات الفكر والرأي الرؤساء والوزراء على سد هذا الفراغ. وقد قام **جيمي كارتر Jimmy Carter** ، بعد انتخابه سنة 1976 ، بتعيين الكثير من الخبراء مؤسسة **بروكنغز** ومن **مجلس العلاقات الخارجية** في حكومته . وبعدها بأربع سنوات، توجه **رونالد ريغان Ronald Reagan** إلى مؤسسات أخرى للفكر والرأي لتشكيل هيئة خبراءه ومستشاريه. ما جعله يستعين خلال فترته الرئاسيتين بمائة وخمسين شخصًا من **مؤسسة هيريتيج**، و**مؤسسة هوفر**، و**معهد إنبرايز الأمريكي**.

كما اتبعت إدارة بوش نمطًا مشابهًا في ملء وظائف المستويات العليا في جهاز السياسة الخارجية لديها . ففي وزارة الخارجية، يشمل الموظفون الكبار ممن لديهم خلفيات في مؤسسات الفكر والرأي، نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية، **بولا دوبريانسكي Paula Dobriansky** التي سبق لها أن شغلت منصب نائبة الرئيس ومديرة مكتب واشنطن في مجلس الشؤون الخارجية؛ ونائب وزير الخارجية لمراقبة التسلح والأمن الدولي، **جون بولتون John R. Bolton** ، نائب الرئيس السابق لمعهد الاقتصاد الأمريكي؛ ومساعد وزير الخارجية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، **جيمز كيلي James Kelly** الذي شغل سابقًا منصب رئاسة منتدى المحيط الهادئ التابع لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (هونولولو) (Honolulu) ؛ ومساعد الوزير المعين لشؤون المنظمات الدولية، **كيم هولمز Kim Holmes** ، نائب الرئيس السابق لمؤسسة **هيريتيج** . وكذلك في البنتاغون، شغل **بيتر دبليو رودمان Peter W. Rodman** ، وظيفته كمساعد لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، بعد فترة قضاها كمدير لبرامج الأمن القومي في **مركز نيكسون Nixon Center** .

وبالإضافة إلى تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، تؤمّن مؤسسات الفكر والرأي للرسميين المغادرين (مناصبهم في الحكومة) مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرة وتبصر خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملّح حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من "مؤسسة ظل" غير رسمية للشؤون الخارجية . وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا "الباب الدوار" "revolving door" ، وهو من مصادر قوتها . ففي معظم البلدان الأخرى، يوجد فصل حاد بين الرسميين الحكوميين المحترفين وبين المحللين الخارجيين . ولكن الأمر ليس كذلك في أميركا، فقد ترأست مادلين أولبرايت **Madeleine Albright** ، التي سبقت **كولين باول Colin Powell** كوزيرة للخارجية، في فترة من

الفترات، مركز السياسة القومية **Center for National Policy** . في حين أصبح نائبها السابق، ستروب تالبوت **Strobe Talbott** ، رئيس مؤسسة بروكنغز -حيث عمل ريتشارد ن. هاس **Richard N. Hass** سابقاً كنائب للرئيس ومدير لدراسات السياسة الخارجية **foreign policy studies** . ويقول ريتشارد هاس:

"ويمكنني أن أشهد، بعد توزع حياتي المهنية بين الخدمة في الحكومة وبين مؤسسات الفكر والرأي، على ما يكتسبه المرء من تبصر من خلال الجمع بين الفكر والممارسة . فقد تنقلت، خلال ربع القرن الماضي، بين فترات من العمل في مجلس الأمن القومي، ووزارتي الدفاع والخارجية، وفي الكونغرس، وفترات أمضيها في بروكنغز، وفي المؤسسة الدولية للدراسات الإستراتيجية، ومجلس الشؤون الخارجية، ومؤسسة كارنيغي الوقفية"¹.

3/ جمع المحترفين:

تؤمن مؤسسات الفكر والرأي لصانعي السياسة، إلى جانب الإتيان بأفكار جديدة وخبراء إلى الحكومات، حيناً يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك، إن لم يكن إجماع، حول الخيارات السياسية، "فجمهور السياسة الخارجية" (أي صانعي الرأي العام ومصمميها الذين جيء بهم من المهن المختلفة) لا يمكن عادة لأي مبادرة كبرى في السياسة الخارجية أن تستمر ما لم تتمتع بقاعدة أساسية من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة الخارجية . وقد كان **مجلس العلاقات الخارجية**، غير المتحزب لأي من الأحزاب أو الفئات، أكثر مؤسسات الفكر والرأي مهارة في القيام بدور الجمع هذا، إذ أنه يستضيف مئات الاجتماعات سنوياً في نيويورك، وواشنطن، والمدن الأمريكية الكبرى الأخرى. كما توفر النشاطات التي تنظمها مؤسسات الفكر والرأي الكبرى للرسميين الأميركيين منابر غير حزبية لإعلان مبادرات جديدة، وشرح السياسة الحالية، وإطلاق بالونات الاختبار (لمعرفة ردود الفعل على الأفكار الجديدة). أما بالنسبة للشخصيات الأجنبية الزائرة، فإن فرصة المثول أمام جمهور مؤسسات الفكر والرأي تؤمن الوصول إلى أكثر القطاعات تأثيراً في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية².

¹ Ibid. p7.

² Ibid. p8.

4/إشراك الجمهور:

تساعد مؤسسات الفكر والرأي، حتى أثناء قيامها بالجمع بين النخبة، في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية الأوسع عن طريق تعريف مواطني الولايات المتحدة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه . وقد زاد تسارع وتيرة العولمة من أهمية وظيفة التواصل مع الجمهور أكثر من أي وقت مضى . فمع ازدياد اندماج العالم أكثر فأكثر باتت الأحداث والقوى العالمية تطال حياة المواطن الأميركي العادي وتؤثر عليها.

وقد أصبح للمواطن الأميركي العادي حصة متنامية في السياسة الخارجية، سواء كانت القضية تتعلق بتأمين الأسواق الخارجية للمصادر الزراعية، أو بمكافحة انتشار الأمراض المعدية، أو بحماية برامج الكمبيوتر الإلكترونية الأمريكية ضد القرصنة في الخارج، أو بتأمين سلامة السياح الأميركيين في الخارج، أو بتأمين الحماية للمرافق ضد تسلل الإرهابيين. وعلى سبيل المثال يوفر ثمانون مجلسًا للشؤون العالمية، منتشرة في أرجاء الولايات المتحدة، منتديات قيمة يمكن فيها لملايين البالغين وطلاب المدارس الثانوية أن يتناقشوا حول الأحداث الدولية.

لكن مؤسسات الفكر والرأي الرسمية قد أصبحت هي أيضًا تحظى بشكل متزايد بمشاركة مواطني الولايات المتحدة العاديين . لدى أطلقت **مؤسسة آسبن Aspen Institute** ، في عام 1999 ، " مبادرة الترابط العالمي " التي تهدف إلى " بذل جهود على مدى عشر سنوات لإعلام الجمهور بصورة أفضل، ولتحفيز تأييده بصورة أكثر فعالية لأنواع الالتزامات الأمريكية الدولية التي تتلاءم مع عالم مترابط تتكامل أجزاؤه بعضها على بعض¹ ."

5/سد هوة الاختلافات:

وأخيرًا، تستطيع مؤسسات الفكر والرأي لعب دور أنشط في السياسة الخارجية عن طريق رعايتها للحوارات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة . لقد سهّل **معهد السلام الأميركي U.S. Institute of Peace** لفترة طويلة، كجزء من المهمة المعهودة إليه من قبل الكونغرس، مفاوضات غير رسمية مثل " المسار رقم 2" ، كما درب الرسميين الأميركيين على أعمال الوساطة في الخلافات المستمرة منذ مدى طويل. هناك مؤسسات أخرى أكثر تقليدية للفكر والرأي، وسعت مهماتها للمشاركة بصورة نشطة

¹ Ibid. p8.

في الدبلوماسية الوقائية وفي تدبير أمر النزاعات وحلها . وقد شرعت **مؤسسة كارنيغي الوقائية**، منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، باستضافة سلسلة من الاجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال ومثلي العمال والأكاديميين في جنوب إفريقيا والمعارضة (لنظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا) في المنفى، وكذلك أعضاء في الكونغرس مسؤولين في الحكومة الأمريكية. كما ساعدت هذه الاجتماعات التي عقدت على مدى ثماني سنوات على إقامة أول حوار وعلى إيجاد أول تفاهم حول مستقبل جنوب إفريقيا خلال فترة انتقالية دقيقة. كذلك أطلق **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية** مشاريع لتحسين العلاقات الإثنية بين سكان يوغوسلافيا السابقة، ولمدّ الجسور بين الانقسامات الدينية - العلمانية في إسرائيل، ولتسهيل الحوار اليوناني-التركي.

وتشكل هذه المبادرات غير الرسمية مشاريع حساسة، لكنها تنطوي على إمكانيات كبيرة لإقامة السلام والمصالحة في المناطق الميالة إلى النزاع وفي المجتمعات التي مزقتها الحروب، إمّا من خلال كونها مكتملة لجهود الحكومة الأمريكية أو كبديل لها حيث يكون الوجود الرسمي الأمريكي مستحيلاً . وبوسعها أن تعمل في أحلك زوايا العالم، كعيون وآذان وحتى كضمير للولايات المتحدة والمجتمع الدولي.¹

¹ Ibid. p 9.

المطلب الثاني: وسائط تأثير مراكز الفكر والرأي

- 1/ يسري تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال جملة آليات و وسائط و قنوات منها:¹
1/ التلفزيون ووسائل الإعلام: حيث يظهر باحثو مراكز الفكر والرأي بشكل منتظم في برامج أو أخبار المساء، وفي كثير من الأحيان تقوم العديد من الصحف باقتباس أقوالهم.
- 2/ الظهور العام (Public Appearance): بحيث يتاح لباحثي وعلماء مراكز الفكر فعليا وبشكل يومي فرص للتحدث أمام الجمهور والجامعات ولجان المناقشة والمؤسسات المهنية وبرامج وزارة الخارجية التدريبية وجماعات التبادل الخارجي.
- 3/ الوصول إلى صناع القرار (Access To Policy Maker): حيث لديهم اتصال مباشر مع صناع القرار في البيت الأبيض ووزارة الخارجية.
- 4/ شهادات الكونغرس (Congressional Testimony): ففي حالة بحث اللجان الرئيسية أو الفرعية في الكونغرس عن موضوع عام، فإنها تستدعي أشخاصاً من مؤسسات الفكر والرأي المتخصصين في الموضوع.
- 5/ القناة الاستشارية (Advisory Panels): بحيث أنّ مؤسسات الفكر والرأي لديها هيئة من المستشارين على مستوى عالٍ لكل برامجها الفعلية، وهؤلاء الأشخاص من الخارج وغالبا ما يكونون من مجتمع الأعمال وهم يساعدون في زيادة التمويل للحصول على دراسات تخص عملهم.
- 6/ الاتصالات الشخصية (Personal Contacts): حيث يكون لدى علماء مؤسسات الفكر والرأي فرص اتصال كبيرة وهذا ليس مع الصحفيين فحسب؛ وإنما مع موظفي الحكومة ورؤساء المؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع والخارجية وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج.
- 7/ الخبرة الحكومية (Governmental Experience): بحيث يكون لعدد من المهنيين العاملين في الحكومة مكان واتصال مع هذه المؤسسات؛ فعلى سبيل المثال وزير الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية

¹ خالد حامد طاهر شكينات، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة (1990-2004)، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005)، ص ص 173-175.

دونالد رامسفيلد Donald Henry Rumsfeld وبول وولفوفيتز Paul Dundes Wolfowitz

في إدارة الرئيس بوش الابن كانا من مقدمي أوراق ودراسات في معهد أمريكيان انتربرايز. 8/توفير المعلومات، بحيث تقوم هذه المراكز بتوفير المعلومات اللازمة لصناع القرار السياسي كما أنّها في بعض الأوقات تقدم بعض الدراسات القيمة التي تساعد صناع القرار في اتخاذ القرار بشأن قضية معينة أم موقف معين؛ بحيث أنّ هذه المراكز تضم العديد من الخبراء والمتخصصين الذين يقدمون العديد من البدائل والوسائل والاستراتيجيات التي تساعد صناع القرار السياسي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بهدف تعظيم أهدافها.¹

تتميز مؤسسات الفكر والرأي تحديداً بأنها:

- موجهة بفعالية نحو المستقبل أكثر من موظفي الأبحاث الحكوميين الذين يعملون في بيئة نادراً ما تكافأ فيها جهود الابتكار المؤثر.
- مرشحة أكثر لتوليد برامج عمل سياسية مع تشكيلها، في حين يعتمد البيروقراطيون على بيئة تؤمن الحد الأقصى من الأمن توفرها إجراءات العمل المعتمدة قياسياً للحكومة.
- أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من البعثة لأجل بلوغ هدف مشترك حيث لا مصلحة ضالعة ودائمة لهذه المؤسسات في أي مجال معين.
- علاوة على ذلك، تساعد مؤسسات الفكر والرأي في صنع التآلف الفكري الذي ينبج عن إزالة الحواجز البيروقراطية، وذلك لأنّها:
- أكثر قدرة من الوكالات الحكومية على نشر أبحاث السياسة الملائمة داخل الحكومة وخارجها وإيصالها إلى النخب السياسية، ووسائل الإعلام، وعامة الناس.
- مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة بمسائل السياسة العالمية.
- أكثر قدرة على جمع وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.
- أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية، بدءاً من جمع المعطيات ووصولاً إلى تكوين المعرفة/السياسة.

¹ بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ع(2)، م(2)، (كانون الأول، 2009)، ص ص. 148-150.

- أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي قد تكون مقسمة داخلياً على دوائر ومجالات اختصاص متعددة¹.

المطلب الثالث: تحديات فعالية دور مراكز الفكر والرأي

إن هناك مجموعة من الإشكاليات والتحديات التي تواجه مراكز الأبحاث والدراسات ما يجعلها تؤثر على دورها وفعاليتها، سواء في مجال البحث العلمي بشكل عام وفي مجال صنع السياسات العامة وعملية صنع القرار بشكل خاص . وفيما يلي استعراضاً لأهم هذه المشكلات والتحديات.

(1) إشكالية التمويل Funding: إنَّ إشكالية توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث والدراسات، أو للمشاريع البحثية التي ترغب بإنجازها، تُعتبر من أهم التحديات والإشكاليات التي تواجهها مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة، فهذه الإشكالية تلعب دوراً محورياً في سياسات المراكز واستقلاليتها العلمية والسياسية ، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية وأحياناً في اختيار مستوى أو نوعية الخبراء والباحثين، الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات هذا ما يعكس على الجودة العلمية للدراسات أو المنتج العلمي . وهذه الإشكالية تُعتبر من أخطر وأصعب التحديات التي تواجه المراكز البحثية الخاصة.

(2) إشكالية الموضوعية والاستقلالية العلمية: إنَّ مشكلة الاستقلالية العلمية هي تحد آخر تواجه مراكز الأبحاث الخاصة ، ويقصد بالاستقلالية هنا سواء من حيث اختيار المواضيع أو تحديد الأجندة البحثية ، أو الاستقلالية في التعبير ونشر نتائج الدراسات، أو في قدرتها بالمحافظة على الموضوعية العلمية في الدراسات والأبحاث. بمعنى آخر إنَّ إشكالية الاستقلالية في جوهرها تعتمد على مدى توفر استقلالية القرار السياسي والعلمي والمالي لهذه المراكز . وإنَّ مستوى الاستقلالية عموماً يخضع لمجموعة من العوامل منها: مستوى الحريات السياسية ، ومستوى التطوُّر الاجتماعي والعلمي في الدولة ، ومدى توفُّر التمويل ومصادره .

¹James G. McGann , Op cit. p p17-18.

ولذلك وحرصاً على الاستقلالية، تشترط بعض مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية على عدم قبول التبرعات المشروطة، أو عدم الاعتماد في تمويل مشاريعها وعقودها البحثية على الحكومة إلا بنسبة محدودة وضيقة مثال ذلك معهد بروكغز، ومركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في أمريكا لا يقبلون عقود بحثية Contract Research من الحكومة إلا بنسبة لا تزيد عن أو تتراوح حول 15% فقط من ميزانيتها . بينما بعضها الآخر مثل مركز **American Enterprise Institute** يرفض كلياً العقود البحثية مع الحكومة حرصاً على الاستقلالية. تعتمد العديد من مراكز الأبحاث والدراسات على " الوقف " لتمويل جزء كبير من ميزانيتها. من ناحية أخرى، فإن إشكالية الاستقلالية العلمية تتأثر في أحيان كثيرة بطبيعة الانتماء الأيديولوجي أو الارتباط السياسي لمراكز الدراسات أو القائمين عليها. وإن كان لديها التمويل الخاص بها، وهذا الانتماء أو الارتباط يؤثر في تحديد الأولويات البحثية، ومنهجية التحليل العلمي، وطبيعة قضايا ومواضيع الدراسات، وتوصياتها، ونوعية النشر العلمي وأولوياته.

3) الاستمرارية في الإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار الجديدة: إن عملية الإبداع العلمي أو الفكري وإنتاج الأفكار الجديدة في البحث العلمي وإعداد السياسات العامة يُعتبر من التحديات الصعبة التي تتطلب كفاءات وخبرات علمية مميزة. وهذا التحدي يعني القدرة المستمرة على العمق في تحليل المشكلات وتوفير الحلول الإبداعية مع القدرة العلمية على حسن استشراف المستقبل.

وعادة توفر هذه القدرة الإبداعية لبعض مراكز الأبحاث يجعل منها ذات تأثير ونفوذ لدى صناع القرار وفي صناعة السياسات العامة ، ومرجعية علمية لدى الباحثين والمهتمين. إن حجم ومستوى الإبداع والابتكار لدى مراكز الأبحاث والدراسات يجعلها تسير باتجاه المزيد من الفعالية والتأثير سواء على الصعيد المجتمعي أو الدولة أو الشؤون الدولية ، أو مستوى صناع القرار في مختلف القطاعات التي تقع ضمن مجالات اهتمامات وعمل هذه المراكز البحثية. من جانب آخر، حين أصبحت مؤسسات الفكر والرأي في السنوات الماضية " ظاهرة عالمية " ، فإن المؤسسات الأمريكية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على " المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار، وفي استعداد صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة السياسية " .

نلاحظ تواصل ازدياد عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة وعبر المجتمع الدولي، ما يجعلنا نستنتج بأن نفوذها في صعود.

ظهرت مؤسسات الفكر والرأي كلاعب ظاهر، وفي العديد من الحالات، كلاعب هام في مجتمع صانعي السياسة. غير أن انتشارها بأعداد كبيرة يشير إلى ثقافة مجتمع وسياسات الولايات المتحدة أكثر مما يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المتنوعة من المنظمات في بيئة صنع السياسة والقرارات السياسية المحددة. ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات قادرة على المساهمة، وقد قدمت مساهمات قيمة، في سياسة أميركا الخارجية والداخلية، على الرغم من التحديات التي تواجهها وتعيقها في ممارسة دورها بفعالية. أمّا المسألة التي لا تزال تتعامل معها، فتدور حول مدى التأثير الذي تمارسه على عملية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. الأجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها سوف تسمح بقطع المسافة لتوفير تبصر إضافي في دور ووظيفة هذه المؤسسات وموقعها في عملية صنع السياسة الأميركية الخارجية، وهذا ما سنحاول معالجته في الفصل الثالث من خلال تقديم نماذج تشرح مساهمة مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية .

المركز الإسلامي للدراسات والبحوث
مركز الفكر والرأي على السبيل المثالية
الأمريكية

تمهيد

تختلف التقاليد التاريخية والسياسية في مناطق العالم الأخرى بشكل كبير عن تقاليد الولايات المتحدة، وبينما تكون لكل دولة تشكيلتها الخاصة من المشاكل والاحتياجات السياسية، فإنّ بالإمكان أخذ بعض الدروس المفيدة من التجربة الأمريكية. فأصول ثقافة مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة مرتبطة بتقاليد العصر التقدمي الأمريكي القائم على الجمعيات الخيرية، وبالفصل الحاد بين فروع الحكم التشريعية والتنفيذية، وضعف الأحزاب السياسية، وتعلّق الناس بالانفتاح والاستقلالية، وميل عامة الناس والرسامين المنتخبين إلى الوثوق بالقطاع الخاص لإقامة ارتباط بيني مع الحكومة وتقديم العون لها. تتضافر هذه العناصر سوية لتزيل معظم الحواجز بوجه محلي السياسة والأيديولوجيين والمؤسسات المتعاقدة الراغبة في دخول سوق الأفكار للمساهمة في عملية صنع السياسة. وأخيراً، ازدادت أهمية مؤسسات الفكر والرأي لأنّ هناك اعتقاداً بأنّ كثيراً ما تكون هذه المؤسسات قادرة على القيام بما لا تستطيع البيروقراطيات الحكومية القيام به.

تنبع أهمية مراكز الفكر من أنّها أصبحت في السنوات الأخيرة أشبه بالظاهرة العالمية، بل وبدا أنّ ثمة ما هو أشبه بعملية تصنيع لتلك المراكز التي بدأت كظاهرة أمريكية بامتياز، وبالتالي فثمة فاصل يميز مراكز الفكر الأمريكية عن مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو قدرة هذه المراكز على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في عملية رسم السياسات، ليس هذا فحسب وإنما- وفق قول دونالد أبلسون- هناك استعداد شبه فطري من قبل صانعي القرار للجوء لتلك المراكز من أجل الحصول على النصائح والاستشارة حول موضوعات السياسة الخارجية والمحلية. لذلك سوف نتطرق لنماذج تأثير مراكز الفكر على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، في فترات متفاوتة من خلال التطرق لنشأتها، والتعرّف على مصادر تمويلها، وأدوارها و نشاطاتها، يلي ذلك محاولة التعرف على طرق تأثيراتها على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عبر بعض الأمثلة التي ظهر فيها دورها جلياً في بلورة السياسات الخارجية الأمريكية، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات حول ما يمكن أن تقوم به هذه المراكز من أدوار في المستقبل.

المبحث الأول: معهد بروكنغز

إنّ الأفكار هي المواد الأولية الخام التي تعمل من خلالها مؤسسات الفكر والرأي، لأنّها تقيم صحة ومنفعة الأفكار التي تشكل قاعدة أي سياسة، وتطور أفكارًا جديدة قد تقوم عليها السياسات في المستقبل . وقد وصف جيمز آلن سميث **James Allen Smith**، المؤرخ الذي ألف عددًا من الكتب حول مؤسسات الفكر والرأي، هذه المؤسسات، في عنوان أحد كتبه، بـ"وسطاء الأفكار" **"The Idea Brokers"**.¹ لا تعتمد توجّهات السياسة الخارجية الأمريكية على السياسيين والأحزاب فحسب، بل إنّ التأثير الأكبر على سياسة أمريكا تجاه القضايا الداخلية والخارجية عادةً ما يصدر من مراكز الفكر **Think tanks** التي تنتج كمًّا كبيرًا من الأبحاث والدراسات، لتشكل قاعدة معلوماتية وإستراتيجية للأحزاب والحكومات. ويحتل معهد بروكنغز **Brookings Institute** المركز الأوّل بين مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية على عدّة أصعدة؛ فمن ناحية هو المركز الأكثر اقتباسًا في الإعلام الأمريكي، وكذلك بين السياسيين وفي قاعات الكونغرس من أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري على حدّ سواء، ومن ناحية أخرى فهو يُعدّ أحد أكثر مراكز الفكر تأثيرًا في السياسات الأمريكية العامة والخارجية تحديدًا. كما تتم الإشارة في الإعلام الأمريكي إلى المركز بأوصاف متناقضة؛ فهو ليبرالي أحيانًا، ووسطي حينًا، وحتى محافظ حينًا أخرى.

لذلك سنحاول التطرّق في هذا المبحث لنشأة معهد بروكنغز، وتوجّهه، ومصادر تمويله، والطرق والآليات التي يستعملها في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

¹ Strobe Talbott , **"The Brookings Institution: How A Think Tanks Works"**, US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002), p19.

المطلب الأول: تعريف معهد بروكنغز

مؤسسة بروكنغز هي إحدى أقدم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة. وقد انبثقت مؤسسة بروكنغز الحالية عن مؤسسة الأبحاث الحكومية التي تأسست في واشنطن سنة 1916 على يد رجل أعمال من مدينة سانت لويس يدعى روبرت بروكنغز **Robert Brookings**، والذي أسس لاحقًا منطمتين متصلتين ببروكنغز هما: مؤسسة الاقتصاد، و كلية الدراسات العليا للاقتصاد وشؤون الحكم. وقد أسس روبرت بروكنغز تلك المنظمات لأنه رأى أنّ مؤسسات الأعمال كانت تستفيد في الجزء الأول من القرن العشرين من المجالين العلميين الحديثين نسبيًا، الأبحاث الاقتصادية والإدارة التنظيمية، واعتقد أنّ الحكومة يمكنها أن تستفيد منها هي أيضًا. وقد تم دمج منظمات الأبحاث الثلاث هذه سنة 1927 لتشكيل مؤسسة بروكنغز التي ركزت في بداية الأمر على السياسة الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، يترأسها حالياً **Kenneth Lieberthal**. ولم تضيف الدراسات الدولية إلى برنامج أبحاث بروكنغز إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتتشكل مؤسسة بروكنغز من ثلاثة ميادين رئيسية للأبحاث : دراسات السياسة الخارجية، والدراسات الاقتصادية، ودراسات شؤون الحكم، علمًا أنّ هذا التمييز بين الدوائر يقل وضوحًا بشكل متزايد مع تناول المؤسسة للقضايا التي تتشابه فيها المعارف والعلوم المختلفة، وهي القضايا التي تشكل الصفة المميزة لعالم العولمة.¹ قال روبرت بروكنغز في أحد الأيام:

"إنّ أساس جميع نشاطات بروكنغز هو الاعتقاد
بضرورة وضع أطر دقيقة صحيحة ومتجردة للقضايا،
وتقديم الأفكار دون إيديولوجيا".

وقد زودت مؤسسة بروكنغز، منذ أيامها الأولى، صانعي السياسة وعامة الناس بأبحاث قابلة للتطبيق في التوقيت المناسب، تستهدف استنباط الحلول لأكثر التحديات تعقيدًا التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية. يقسم المعهد إلى ثلاثة أقسام:

- قسم دراسات السياسة الخارجية.

¹ Ibid.p20.

● قسم الدراسات الاقتصادية.

● قسم الدراسات الحكومية.

ويضم الهيكل التنظيمي للمعهد العديد من المراكز البحثية، مقسمة جغرافياً أو حسب المواضيع.

كثيراً ما يشار إلى بروكنغز على أنها "جامعة بلا طلاب". فالعديد من كبار الباحثين، الذين يزيد عددهم عن 140 باحث، هم من حملة الشهادات الجامعية العليا، وهناك عدد لا بأس به منهم ممن كانوا أعضاء في هيئات تدريسية جامعية. أمّا أبحاثهم وكتاباتهم فتخضع لعملية مراجعة من قبل علماء متخصصون. فقد خدم أكثر من اثني عشر من الباحثين في بروكنغز، في وزارة الخارجية أو في مجلس الأمن القومي، ومن بينهم:

● جيمز ستاينبرغ **James Steinberg** ، نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكنغز، نائب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض ومدير فريق عمل التخطيط السياسي في وزارة الخارجية سابقاً؛

● هلموت سوننفيلدت **Helmut Sonnenfeldt** من كبار أعضاء فريق عمل مجلس الأمن القومي في إدارة نيكسون والمدير السابق لمكتب الأبحاث حول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في وزارة الخارجية؛

● مارتن إنديك **Martin Indyk** ، مدير مركز صبان لسياسة الشرق الأدنى **Saban Center** التابع لمؤسسة بروكنغز ، ومساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى والذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة مرتين في إسرائيل.

ولدى أعضاء بروكنغز خبرات أيضاً في كافة الفروع الحكومية الأخرى، مثلاً:

● عضو الكونغرس السابق بيل فرنزل **Bill Frenzel** جمهوري – ولاية مينيسوتا **Republican-Minnesota** ، وهو أحد الخبراء المقيمين المتخصصين بسياسة الضرائب والتجارة الحرة والموازنة¹.

ومن أبرز الشخصيات الأخرى التي تنشط في معهد بروكنغز نذكر:

¹ Ibid.p.21.

- **إيفو دالدر* Ivo Daalder** وهو مدير سابق للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، ولديه خبرة واطلاع في مواضيع حلف شمال الأطلسي، والعلاقات عبر الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة ومواضيع استخدام السلاح النووي.
- **وليام جي غال William G. Gale** وهو خبير اقتصادي في مجلس الاقتصاد الخاص بالرئيس بوش لعامي 1991-1992.
- **فيليب غوردون* Philip Gordon** مدير سابق للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي ومتخصص في قضايا مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وأوروبا.
- **رون هاسكنز Ron Haskins** وهو كبير مستشاري الرئيس والحزب الديمقراطي في الكونغرس في القضايا المالية والاجتماعية.
- **ستيفن هس* Stephen Hess** مختص بقضايا الإعلام والثقافة السياسية السائدة في محيط البيت الأبيض والكونغرس.
- **مايكل أوهانلون* Michael E. O'Hanlon** متخصص في قضايا الدفاع والسياسة الخارجية وعضوا في قسم فرقة الأمن الوطني الأمريكي.

* إيفو دالدر: سياسي أكاديمي، ومستشار السياسة الخارجية الأمريكية.

* فيليب غوردون: هو دبلوماسي أمريكي خبير في السياسة الخارجية، ومساعد وزير الخارجية السابق للشؤون الأوروبية والأوراسية.

* ستيفن هس: موظف مخضرم في إدارات البيت الأبيض منذ أيام: إيزنهاور ونيكسون ومستشارا للرئيسين فورد وكارتر.

* مايكل أوهانلون: متخصص في الأمن القومي والسياسة الدفاعية. وقبل انضمامه إلى بروكجز، عمل أوهانلون كمحلل الأمن القومي في مكتب الميزانية في الكونغرس. ويتضمن جدول أعماله البحوث الحالية الإستراتيجية العسكرية والتكنولوجيا، القيادة المركزية الأمريكية والدفاع والميزانية، من بين قضايا الدفاع والأمن الأخرى.

● **كارلوس باسكوال Carlos Pascual** متخصص في قضايا إعادة بناء مناطق شرق أوروبا وأوراسيا، وقد عمل في وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية، وسفيرا في أوكرانيا، بالإضافة لوظائف استشارية أخرى.

● **سوزان رايس Susan E. Rice** * عملت في مناصب عديدة لدى إدارة كلينتون للفترة بين عامي 1993-1997، كما عملت مساعدة لوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت.

نلاحظ من خلال عرض هذه الشخصيات التي تقلبت في مناصب عديدة بين البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، والكونغرس، ووزارة الشؤون الخارجية، إلى غيرها من المؤسسات الرسمية أنّ معهد بروكنغز يكتسب وزناً وثقلاً في التأثير على القرارات التي تنتهجها السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: آليات ممارسة التأثير

يمارس معهد بروكنغز تأثيره على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال نشر- تحليلات السياسات والتوصيات الصادرة عنه بعدة أشكال. فاستنتاجات العديد من برامج الأبحاث تقدم في كتب وتقارير. لكن، عندما أدركت بروكنغز قبل سنوات قليلة، أن صانعي السياسة والعاملين لديهم لا يجدون دائماً الوقت الكافي لقراءة الكتب والتقارير الطويلة، بدأت أيضاً بنشر ما توصلت إليه في تقارير موجزة، سهلة المنال، سميت "رسائل سياسية". وقد تبعها في ذلك مؤسسات فكر ورأي أخرى. يقوم الباحثون في بروكنغز بإطلاع صانعي القرار على استنتاجاتهم بصورة أكثر مباشرة من خلال الإدلاء بشهادتهم أمام لجان الكونغرس، والاستشارات الخاصة، والاجتماعات مع الموظفين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافةً لإطلاع الجهات غير الحكومية التي يهتما أمر تلك الاستنتاجات من خلال المنتديات، ومناقشات الطاولة المستديرة، وغيرها من النشاطات العامة الأخرى¹.

* سوزان إليزابيث رايس: من مواليد 17 نوفمبر 1964 في واشنطن العاصمة، هي متخصصة في السياسة الخارجية الأمريكية ومستشارة الأمن القومي للولايات المتحدة منذ يوليو 2013.

¹ Xavier Carpentier Tanguy, 'Influences et innovations politique : (les think-tanks perspective historique)' Etudes Européennes

يتأثر صانعو السياسة الأمريكية بالرأي العام، وكثيرًا ما يتأثر الرأي العام بدوره بما ينشر في وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير مما يعرفه صانعو السياسة ومستشاريهم حول القضايا السياسية يصلهم عن طريق وسائل الإعلام. لذلك ليس من المستغرب بالتالي أن يكرس الكثير من الباحثين في بروكغز قدرًا لا بأس به من جهودهم لعرض أفكارهم واستنتاجاتهم عبر وسائل الإعلام

تعدّ إستراتيجية من إستراتيجيات تسويق الأفكار، ويتم ذلك على شكل مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، ومقالات رأي في صفحات تعليقات في الصحف، وجلسات وتقارير إعلامية للصحفيين، وكلمات أو خطب في المنتديات العامة، ومقالات في المجلات العلمية أو المتخصصة. وكدليل على هذا قد قامت مؤسسة بروكغز، قبل أكثر من سنة بإنشاء "أستوديو تلفزيوني وإذاعي" خاص بها لتسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام.

كما تنشر بروكغز وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي أيضًا، كتيبات تعرف باسم " دليل وسائل الإعلام لمساعدة أي صحفي في العثور على علماء متخصصين في القضية السياسية التي يكتب عنها وإجراء مقابلات معهم¹.

أما الهدف الذي تسعى بروكغز وجميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى إلى تحقيقه، والذي تنظم هذه النشاطات في سبيله، فهو تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة ولتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة².

¹ Strobe Talbott, Op cit. p20.

² Ibid.p.19.

المطلب الثالث: تأثير معهد بروكنغز على السياسة الخارجية الأمريكية

لعبت الأفكار الواردة من بروكنغز، خلال العقود الماضية، دورًا أساسيًا في حملات التعبئة والحشد للحربين العالميتين الأولى والثانية؛ وفي تكوين العملية اللازمة لإنشاء موازنة الحكومة الفدرالية، ونظام الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي؛ وفي تطوير مشروع مارشال؛ وفي التحكم بالأسعار خلال الحرب العالمية الثانية؛ وفي استخدام العقوبات لمعاقبة الدول المارقة والضغط عليها؛ وهذا ما كان وراء تأسيس مجلس الأمن القومي الأمريكي وتشكيلات الدفاع، وهيكلية السياسة الخارجية؛ وفي الالتزام بتعزيز التنمية في البلدان الأكثر فقرًا؛ وفي تطوير سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا في فترة ما بعد العهد السوفييتي؛ إضافة إلى العديد من السياسات الأخرى.

ساهمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، في إعادة تركيز الأبحاث لتوجيهها بشكل أكبر نحو إنتاج الأفكار والتصورات التي ستقود إلى تطوير أو إعادة النظر في السياسات المتصلة بالعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي؛ والتوازن الصحيح بين التيقظ في مواجهة الإرهاب وحماية الحريات المدنية؛ والنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين؛ فقد ترأس المركز **مارتن إنديك Marten Endek** الذي ارتبط اسمه بمفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين خلال إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون.

أدت الأحداث الجديدة إلى تعديل الدبلوماسية التقليدية التي تقوم على العلاقات بين الدول لكي تأخذ بالاعتبار الأطراف الجدد من خارج إطار الدولة؛ والنقاش حول الحرب الاستباقية أو الوقائية للتصدي لتهديدات الإرهابيين والدول التي تساند الإرهاب؛ وتطوير إستراتيجية دولية طويلة الأمد لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ ومستقبل الرقابة على التسلح؛ وقضية نظام الدفاع بواسطة الصواريخ.

إن أكثر التحديات صعوبة التي تواجه معهد بروكنغز هو التنبؤ بالقضايا الجديدة والهامة التي سوف تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم إجمالاً في المستقبل. ومن ثم، وحسب تقاليد بروكنغز، فهي تركز جهود نشاطاتنا العلمية على لفت انتباه صانعي السياسة والجمهور إلى تلك القضايا، وعلى تزويدهم بالأبحاث والتحليل الصائبة، وتغذية النقاش بالمعلومات، وتقديم أفكار وتوصيات بناءً¹.

¹ الموقع الرسمي:

www.brookings.edu/

كما كتب المؤرخ جيمز آلن سميث James Allen Smith* في عرضه لتاريخ مؤسسة بروكنغز، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها:

"...عندما لم يكن متوفرًا إلا القليل من البحاثة المستعدين لدراسة مشكلة في مرحلة الانبثاق، عملت بروكنغز في كثير من الأحيان على إعادة توجيه الاهتمام العلمي، وعلى صياغة وتشكيل شبكات جديدة من الخبراء، سواء في ما يتعلق بالموارد المالية الحكومية وتنظيمها، أو اقتصاديات الدول الآسيوية، أو إدارة ومراقبة الأسلحة النووية. والحقيقة هي أن أفضل اختبار لنجاح ونفوذ المؤسسة على مدى طويل لا يكمن في تأثيرها المباشر على قرارات سياسية معينة، ... بل في قدرتها على تكوين شبكات من الخبراء بطرق تواصل معه استباق الأحداث وتوقع المشاكل التي ستواجهها البلاد، حتى قبل أن يتم رسم ملامح النقاش السياسي بشأنها."

وقد لاحظ صانعو السياسة الخارجية الأمريكية كثيرون الانشغال، القيمة الإضافية التي يحصلون عليها من قدرة بروكنغز على الجمع في دراساتها وتوصياتها بين تحليلات الاتجاهات الطويلة الأمد والتوصيات الخاصة بالسياسات القصيرة الأجل. ويقول ستروب تالبوت* Strobe Talbott في هذا الصدد:

"...ومع أنّ العديد من القضايا التي نعالجها اليوم لم يكن واردًا في تصوّر روبرت بروكنغز سنة 1916، إلا أنّ أسلوب التحقيق غير الحزبي في السياسات بقي ثابتًا لم يتغير منذ تأسيس بروكنغز."¹

* جيمس آلن سميث: مؤرخ أمريكي يتتبع تطور أقدم المراكز الفكرية في واشنطن.
* ستروب تالبوت: (من مواليد 25 أبريل 1946) هو محلل السياسة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع جامعة ييل ومعهد بروكنغز.

¹ Strobe Talbott, Op cit. p21.

المبحث الثاني: مؤسسة راند كوربوريشن

عملت مؤسسات الفكر والرأي عن كثب مع القيادتين المدنية والعسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية*، منذ بداية عهدها، حول تشكيلة واسعة من القضايا، بدءًا من التكنولوجيات الجديدة ووصولًا إلى التخطيط والعمليات العسكرية، وذلك للمساعدة في تأمين حماية أفضل للمصالح الأمريكية في وجه التهديدات المتطورة باستمرار.

وتحتاج القوات المسلحة في المؤسسة العسكرية، مثلها مثل القيادة المدنية في وزارة الدفاع، إلى أبحاث موضوعية ممتازة النوعية حول الاتجاهات الجيوسياسية، وما قد تنطوي عليه الخيارات المختلفة في السياسة الخارجية من مدلولات. ومثل هذه الأبحاث ضرورية، من بين أمور أخرى، لتطوير سيناريوهات واقعية لإرشاد وتوجيه عمليات التخطيط وتقييم البرامج، ولتطوير فهم للتقييدات التي يحتمل أن تعيق المرونة العملية. يسهل لمختلف فروع القوات المسلحة ومكتب وزير الدفاع استخدامها وتعزيزها لتشكيلة واسعة من مصادر تلك الأبحاث، بدءًا من المعاهد الصغيرة كمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**، و **معهد لكسنغتون** **Lexington Institute** اللذان يمولان أساسًا بفضل تبرعات الشركات أو الأفراد، وصولًا إلى منظمات الأبحاث السياسية الأكبر مثل **معهد التحليل الدفاعية** **Institute for Defense Analyses**، من خلال عقود مع وزارة الدفاع.

وتُعد مؤسسة راند إحدى المؤسسات الفكرية المهمة والكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنحصر اهتماماتها في قضايا الأمن والدفاع والقضايا الأخرى وبشكل عام بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية والعسكرية. لدى سنحاول التعرّف على هذه المؤسسة، من خلال دراسة آلية عملها والفاعلين فيها وأهم السياسات الخارجية التي ساهمت في صياغتها.

* تعرف المؤسسة العسكرية الأمريكية علاقة متوترة بين القيادتين المدنية والعسكرية، لأنّ مصدر الأوامر في المؤسسة العسكرية ليسوا أصحاب البدلات العسكرية، كما يتوقع البعض بل أصحاب ربطات العنق من المدنيين الذين يسيطرون على صناعة القرار.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة راند Rand Corporation

تعتبر مؤسسة راند، التي أُسست كمنظمة غير ربحية بتمويل حكومي في عام 1948 بعد الحرب العالمية الثانية، كأقدم وأكبر منظمات الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، اشتق اسمها من اختصار كلمتي "الأبحاث والتطوير" أي (research and development). ويتعلق حوالي نصف أعمال راند الحالية بالدفاع القومي، بينما تتعلق الأعمال الباقية بتشكيلة واسعة من قضايا السياسة الداخلية والخارجية، وتخص بها صناع القرار الأمريكي.

كما تعد مؤسسة راند العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية لكونها الممول الأول لها حيث تعتمد الوزارة على المؤسسة في إعداد الدراسات الخاصة بالأسلحة الأمريكية، وأنظمة الدفاع المختلفة وتقوم بإجراء الدراسات بناءً على اتفاق مع وزارة الدفاع كما تستعين الوزارة بهذه الدراسات التي تصدرها المؤسسة من خلال التقارير المطروحة في كل عام والتي تصدر في تقييم الأسلحة وتطوير إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية والعسكرية وغيرها، وتبقى هذه الدراسات لحساب الوزارة دون نشر وبالتالي ينحصر مجال تأثيرها ضمن دائرة صغيرة من صانعي القرار السياسي الأمريكي، خاصة العسكرية والأمنية، إلا إنَّ هذا لا يعني إن مؤسسة راند تمتنع عن الخوض في القضايا السياسية الخارجية ذات الأبعاد غير العسكرية، إذ تقوم المؤسسة بإجراء دراسات وأبحاث تحليلية حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة.¹

وكان لارتباط مؤسسة راند بوزارة الدفاع من حيث مجال العمل الاختصاص والخبرة الفنية كما عدت مكاناً لعمل الكثير من كبار الموظفين والوزراء السابقين، فعلى سبيل المثال، أصبح وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد بعد الخروج من الوزارة رئيساً لمؤسسة راند.

¹ Michael D. Rich, "RAND: how think tanks interact with the military", US Foreign Policy Agenda, (vol7, nu3, November 2002), p22.

المطلب الثاني: آلية عمل مؤسسة راند

تلعب مراكز الأبحاث والتطوير التابعة لمؤسسة راند والممولة فيدراليًا دورًا خاصًا في المساعدة على تلبية احتياجات الجهات الراعية لها في وزارة الدفاع إلى الأبحاث والدراسات التحليلية. وهذه المراكز هي : مشروع سلاح الطيران؛ و مركز آرويو التابع للجيش، و معهد أبحاث الدفاع القومي، الذي يخدم في الأساس مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة ووكالات الدفاع. ويقوم كل واحد من هذه المراكز بإدارة برنامج واسع ومتكامل للأبحاث يتناول الحاجات الأمنية الناشئة وما قد يستتبعها من مدلولات بالنسبة للمنظمات الراعية؛ وتطوير استراتيجيات وعقائد وتكتيكات ومفاهيم جديدة للعمليات؛ وتطبيق تكنولوجيات جديدة؛ وقضايا متعلقة باللوجيستية واليد العاملة والتدريب والموظفين والرعاية الصحية وحيازة الأنظمة. تلتزم راند، بالنسبة لكل من هذه المراكز، بالقيام بتطوير مجموعة من " القدرات الجوهرية " المحددة وصيانتها. يتم كل ذلك بمعرفة وثيقة ببيكلية، وعقيدة، وعمليات، وشخصيات المنظمات الراعية . والواقع هو أن إحدى مواطن قوة هذه المراكز، سواء كانت إدارة راند أو إدارة كيانات أخرى لا تبغي الربح، تكمن في استقرارها، وإستراتيجيتها طويلة الأمد، والعلاقة الوثيقة مع رعاتها سواء كانوا في المؤسسة العسكرية أو في مكتب وزير الدفاع¹.

إن عملية تحديد برنامج الأبحاث هي عملية تفاعلية تبدأ بتطوير خطة أبحاث طويلة الأمد تتم مراجعتها سنويًا. وتسمح المناقشات المتواصلة بين مسؤولي الأبحاث في راند والضباط العامين أو المدنيين من رتب تتقارب من رتب الضباط ذاتهم لمؤسسة راند بتطوير برنامج أبحاث سنوي من الدراسات المنفصلة، التي يصادق عليها مجلس استشاري رفيع المستوى .

¹ Ibid. p25.

وبالنسبة لمشروع سلاح الطيران ومركز آريو، يرأس المجلسين نائب رئيس هيئة أركان سلاح الطيران ونائب رئيس أركان الجيش؛ أما معهد الدفاع القومي للأبحاث فيرأسه وكيل وزارة الدفاع الرئيسي- لحياسة الأسلحة، والتكنولوجيا، والشؤون اللوجستية .

أما فيما يتعلق بالدراسات الفردية المنفصلة فيقوم بطلب تحضيرها عادة ضابط كبير أو أكثر، أو موظف رسمي أو أكثر، يقومون أيضًا بالمساعدة في تحديد نطاق الأبحاث، ومراحلها، وجدولها الزمني، ويزودون مؤسسة راند خلال عملية الأبحاث بالتعليقات والاقتراحات والانتقادات¹.

نذكر بعض الأعضاء البارزين الذين شغلوا مناصب عليا في المؤسسة:

- **بول باران Paul Baran** أحد ثلاثة مخترعي قواعد عمل أنظمة شبكات الحاسبات أو ما يسمى بنظام تناقل الرزم **Packet Technologies** والذي أصبح لاحقا أساسا لنظم الاتصالات الحديثة وشبكة الانترنت، والتي كانت في البداية شبكة اتصالات خاصة لخدمة وزارة الدفاع.
- **هارولد برود Harold L. Brode**، وهو مختص في الفيزياء النووية وتأثيرات الأسلحة النووية. وقد عمل في وكالة الدفاع النووي التي تحوّل اسمها لاحقا إلى "وكالة تقليل التهديدات النووية".
- **دافيد جو David S. C. Ch**، وكيل وزير الدفاع للإدارة والأفراد ومسؤول عن الأعداد والتدريب والتطوير الإداري في الوزارة.
- **صامويل كوهين Samuel T. Cohen**، وبعدّ مبتكر السلاح النيوتروني، وقد عمل في مختبرات مانهاتن للسلاح النووي.
- **زلمي خليل زاد Zalmay Khalilzad**، وقد عمل في عدّة مناصب حكومية خلال إدارة جورج بوش الابن.

¹ Ibid. p26.

- هنري كيسنجر **Henry Kissinger**، السياسي والإستراتيجي المعروف كوزير خارجية ومستشار الأمن القومي الأسبق.
- آن ماكلوغلين **Ann McLaughlin Korologos**، وزيرة سابقة للعمل في فترة الرئيس الأسبق جورج بوش الأب.
- كوندوليزا رايس **Condoleezza Rice**، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، وقد عملت كاستشارة للرئيس جورج بوش الابن للأمن القومي، وقبل ذلك كمختصة بشؤون الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية في إدارة جورج بوش الأب.¹

المطلب الثالث: تأثير مؤسسة راند على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية

مكن إنشاء راند لسلاح الطيران من الاحتفاظ بالمساهمات المدنية العلمية الهائلة خلال الحرب العالمية الثانية، وتوسعة نطاقها، وكجزء من برنامج أوسع للأبحاث حول القوة الجوية قامت به راند، مول سلاح الطيران عملية لتطوير أبحاث تحليلية رائدة لم يسبق لها مثيل هدفت إلى فهم طبيعة الاتحاد السوفياتي. وقد تناولت بعض أبحاث راند تطور الإستراتيجية، والعقيدة، والأنظمة العسكرية السوفيتية. كما طلب سلاح الطيران أيضا دراسات تحليلية حول اقتصاد الاتحاد السوفياتي وسياسته الخارجية وبرامجه العلمية والتكنولوجية، من بين مواضيع كثيرة أخرى.

كما كانت أعمال راند الرائدة في دراسة النظام السوفياتي جديدة لدرجة أنها تطلبت ترجمة كميات كبيرة من الكتابات السوفيتية الأساسية، وإيجاد أو صقل العديد من أساليب التحليل التي شكلت لاحقاً معايير قياسية

نقلا عن: 1 Rand National Research Institute, p 5.

<http://www.rand.org> (20 :45 -26/02/2015)

في جميع أوساط الأبحاث، بما في ذلك مقابلات مع المهاجرين السوفيات الذين كان لديهم ارتياب من المسؤولين الحكوميين يجعل الوصول إليهم مستحيل لولا المؤسسة¹.
قصد سلاح الطيران ومكتب وزير الدفاع، مؤسسة راند للقيام بأبحاث حول الصين، وأوروبا الشرقية، واليابان، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية، وأوروبا الغربية. ومع أنّ هذه الدراسات كانت أصغر حجمًا من التحليل الخاصة بالاتحاد السوفياتي، إلا أنّها أمنت لسلاح الطيران، ولباقي دوائر الحكومة الأمريكية (ذلك من خلال تقارير راند المنشورة والموزعة على نطاق واسع) مجموعة مستقلة من الأبحاث حول تشكيلة واسعة من المواضيع. شملت هذه المواضيع القوة الاقتصادية، والقدرات العسكرية، والثورات المسلحة، ونوايا الهيمنة، والاحتمالات الممكنة لقيام قيادات جديدة تستطيع خلافة سابقتها في الكثير من البلدان والمناطق حول العالم².

طوّرت راند، مع الوقت، مجموعات تكميلية من الأبحاث لحساب الجيش، ولزبائن آخرين في الحكومة الفدرالية، كالمؤسسات الاستخباراتية. وزادت وزارة الدفاع بصورة مطردة العدد تنوع المصادر الخارجية لأبحاثها، مستخدمة أيضًا مؤسسات أخرى في عالم مؤسسات الفكر والرأي المتنامي، مثل **مجلس العلاقات الخارجية، و معهد أميركان إنتربرايز، و مؤسسة بروكنغز.**

وكمثال على ذلك، كانت إحدى تلك الدراسات دراسة أعدت لمشروع سلاح الطيران واستمرت عدة سنوات حول " تحديث وسائل الدفاع في الصين وما يستتبعها من نتائج بالنسبة لسلاح الطيران الأمريكي." فبالرغم من أنّه جرى وضع هذه الدراسة على أساس خلفية اتصالات مكثفة بين مؤسسة راند والقيادة العليا

¹ راجع الموقع الرسمي في هذا الشأن الموقع الرسمي:

<http://www.rand.org>

²Michael D. Rich, Op cit. p27.

لسلاح الطيران، إلا أنه تم التوصل إلى الشكل العام المحدد للدراسة بالتعاون مع قائد سلاح الطيران في المحيط الهادئ آنذاك، الجنرال **ريتشارد مايرز Richard Myers** ، ونائب قائد رئيس الأركان للعمليات الجوية والفضائية في القيادة المركزية للقوات الجوية، **الفتنات جنرال جون جامبر Lieutenant General John** الذي يشغل حاليًا منصب رئيس أركان سلاح الطيران . وكان هذان الضابطان، وكذلك من خلفهما، مساهمين نشطين خلال إعداد التحليل. فقد أشرك فريق الأبحاث العديد من الأفراد الآخرين، بينهم أعضاء ذوو خبرة من السلك الدبلوماسي، وأخصائون من الحقل الأكاديمي¹.

وبعد أن تم الاتفاق حول أهداف هذه الدراسة، قامت راند بجمع فريق متنوع من البحثة بقيادة **زلامي خليل زاد Zalmay Khalilzad** ، وهو موظف رسمي كبير سابق في كل من وزارتي الخارجية والدفاع، كان يعمل آنذاك في راند. و خليل زاد الآن عضو في مجلس الدفاع القومي والمبعوث الرئاسي إلى أفغانستان. كان هناك، علاوة على الأخصائين في شؤون الصين، أخصائون آخرون إقليميون، وكذلك خبراء في الإستراتيجية الدفاعية، وسلاح الطيران، والاستخبارات، والاقتصاد.

وقد تم دعم الفريق بانضمام عدد من ضباط سلاح الطيران الذين عملوا في راند بصفة زملاء فيدراليين تنفيذيين. وكان فريق الدراسة يراجع، أثناء إجراء الأبحاث، تقدم العمل الجاري مع مجموعة استشارية مؤلفة من مجموعة متنوعة من كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في الحكومة الفدرالية في إدارات ديمقراطية وجمهورية بمن فيهم مستشار الأمن القومي السابق **برنت سكوكروفت Brent Scowcroft** وثلاثة وزراء دفاع سابقون هم: **هارولد براون Harold Brown** ، و **فرانك كارلوتشي Frank Carlucci** ، و **وليام بيري** .

William Perry

¹ راجع الموقع الرسمي في هذا الشأن الموقع الرسمي:

وقد قام المشروع بإطلاع كبار ضباط سلاح الطيران والرسميين الآخرين في وزارة الدفاع على النتائج الأولية المؤقتة للبحث، وقدم مواد مكتوبة، وكذلك تقريرًا نهائيًا ودراسات مشتقة عنه، تم نشرها وتوزيعها على نطاق واسع. وقد اقتضى المشروع تفاعلًا وثيقًا ومتواصلًا مع سلاح الطيران على كل المستويات، بنفس الطريقة التي تتميز بها معظم أبحاث المراكز الممولة فيدراليًا التي ترعاها وزارة الدفاع. وأهم ما في الأمر أنه كان للعمل قيمة عملية بالنسبة للقيادة العليا للقوات الجوية وتمت قراءته واستخدامه على نطاق واسع في دوائر أخرى في الحكومة الأمريكية وفي المنطقة.

ويخضع كل منتج تصدره راند إلى عملية صارمة للتحقق من النوعية. ولم يشذ هذا التقرير عن القاعدة. فعلاوة على المراجعات الداخلية التي قام بها النظراء من البعثة، تمت مراجعة المخطوطة قبل طبعها من قبل **آي. لويس ليبي I. Lewis Libby**، وهو نائب رئيسي سابق لوزير الدفاع وموظف في وزارة الخارجية، وديفيد شامبو أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ورئيس برنامج السياسة الصينية في جامعة جورج واشنطن.

وليست هذه الدراسة سوى واحدة من عدة دراسات أعدتها مراكز راند الممولة فيدراليًا خلال السنوات القليلة الماضية، وبحثت في قضايا من صلب العلاقات الأمريكية-الصينية. وقد تناولت الأبحاث الأخرى التي قامت بها مراكز راند الممولة فيدراليًا، خلال الفترة نفسها، المشاكل المتعلقة ببلدان مثل كوريا الشمالية، وإندونيسيا، والهند، وأفغانستان، والعراق، وتركيا، وكولومبيا. وقد اعتمدت كل واحدة من هذه الدراسات على نفس مواطن القوة في مؤسسة راند التي اعتمدت في الدراسة حول الصين: فريق من الباحثين متعدد الاختصاصات، واتصالات خارجية واسعة، وعلاقات عمل وثيقة مع المؤسسة العسكرية الراعية¹. مكن العمل في بلدان متفرقة كل بمفردها مؤسسة راند من القيام بتحليل مفصلة حول القضايا الأمنية على المستوى الإقليمي في شرق آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، والخليج الفارسي.

¹ Michael D. Rich, Op cit. p24.

والواقع أنّ راند تقوم بكم متزايد من الأعمال لحساب حكومات مختلفة حول العالم. وقد كان لخطط الدراسات المفصلة حول بلدان معينة والتحليل الإقليمية الأوسع فعالية خاصة في الدراسات حول أوروبا. تتمتع راند بوجود كبير هام في أوروبا حيث لديها ثلاثة مكاتب وبرامج أبحاث في ميادين الدفاع وغير الدفاع. وقد كان لسلسلة من الدراسات التحليلية حول مراقبة الأسلحة التقليدية استخدمت نماذج قتالية متقدمة، وحول المسائل المرتبطة بها لحدود قدرات سلاح الطيران، تأثير كبير على موقف الولايات المتحدة، ولاحقًا في صياغة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي نتجت عن ذلك.

علاوة على هذا، تم صوغ الكثير من الأفكار المبكرة حول الأسس المنطقية لمختلف المسارات البديلة الممكنة المتعلقة بتوسيع حلف شمال الأطلسي في مؤسسة راند وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي الأخرى¹. تُدعى مؤسسات الفكر والرأي اليوم للمساهمة في مواجهة تحد جديد: ظهور الإرهاب كتهديد للعالم وللأمن الوطني، وبروزه كأولوية قومية على أعلى المستويات. وما فتئ المفكرون في راند يدرسون ظاهرة الإرهاب منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة، وهم يساعدون حكومة الولايات المتحدة الآن على تطوير نهج تحليلي شامل للدفاع ضد الهجمات الإرهابية. فالقنابل الأكبر حجمًا، والبنادق الأفضل، وأنظمة الأسلحة الجديدة لا تكفي وحدها لدحر الإرهابيين الذين يعملون بعيدًا عن ساحات القتال التقليدية. فهي بحاجة إلى التوصل أيضًا إلى فهم أفضل لمن هم الإرهابيون، وكيف يعملون، وما الذي يجفّزهم، وما الذي يمكن عمله لمنعهم من زيادة عدد المنتحقين بصفوفهم. وتلعب أبحاث وتحليل راند دورًا هامًا في المساعدة على تحسين السياسة الحكومية وصنع القرارات في هذه المجالات الحيوية.

وعقب الهجمات على أميركا في الحادي عشر من سبتمبر 2001، طلبت المؤسسات التي ترعى عمل مراكز أبحاث راند الممولة فيدراليًا - ومراكز الأبحاث الأخرى التي تديرها مؤسسات أخرى، مثل مركز التحليل البحرية الذي يساعد وزارة الدفاع بصورة منتظمة - طلبت من هذه المراكز تعديل برامج أبحاثها. وقد أدى التراث الذي خلفته الأبحاث السابقة في المراكز والقدرات الناجمة عنه، إضافة إلى مرونة الترتيبات المؤسسية وعلاقات العمل الوثيقة بين الممولين والمفكرين، القائمين على العمليات، والمحللين، إلى جعل مراكز الأبحاث الممولة فيدراليًا هذه مجهزة لمعالجة هذه الأبعاد الجديدة في الترابط بين السياسة الخارجية والتخطيط الدفاعي². نذكر من بين هذه الدراسات:

¹ Ibid. p8.

² RAND's IMPACT IN THE MIDDELE EAST. pp 2-4.

صدر عن " مؤسسة راند " RAND Corporation تقرير عام 2007 ، الذي مكثت مؤسسة راند ثلاث سنوات في إعداده ، ترسم فيه خطة للسياسة الأمريكية في التعامل مع الأحداث في العالم أجمع ، ومنها منطقة " الشرق الأوسط " تحت عنوان " بناء شبكات مسلمة معتدلة Building Moderate Muslim Networks " ¹. تنبع خطورة هذا التقرير من جرائته في طرح أفكار جديدة للتعامل مع "المسلمين" وتغيير معتقداتهم وثقافتهم من الداخل فقط تحت دعاوى " الاعتدال " بالمفهوم الأمريكي، وإنما يطرح الخبرات السابقة في التعامل مع الشيوعية للاستفادة منها في محاربة الإسلام والمسلمين وإنشاء مسلمين معتدلين.

<http://www.rand.org> (20 :45 -26/02/2015):

¹ Ibid.p5.

المبحث الثالث: مشروع القرن الأمريكي الجديد

تعدّ مراكز الأبحاث والتفكير واحدة من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز كالأبحاث والدراسات والمؤتمرات والندوات ونشر الدراسات في كافة المجالات والصحف المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه النشاطات التي تطرحها جعلت لها مكانة مهمة كونها تقدم دراسات أكاديمية تحليلية حول أي مشكلة مطروحة تخص دولة معينة.

أنشئ في ربيع عام 1997 مشروع القرن الأمريكي الجديد من خلال تمويل شركات صناعة الطاقة والأسلحة، كبيت خبرة للمحافظين الجدد كهدف معن لهم. وقد خلقت هذه المجموعة من المنظرين مخططا للمستقبل الذي يطمحون من خلاله للاستفادة من الفائض لدى القوات والمساعدات العسكرية وإجبار الهيمنة الأمريكية وخصخصة الشركات في جميع أنحاء العالم.

ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على طبيعة هذا المشروع؛ اتجاهاته، مصادر تمويله، والدراسات التي يقدمها، إضافة للتعرف على الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال مشاركته في مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية عبر الشخصيات الفاعلة فيه.

المطلب الأول: تعريف مشروع القرن الأمريكي الجديد

مشروع القرن الأمريكي الجديد أو ما يعرف بـ **Project for the New American Century** وهو مشروع من لدن أحد مراكز الفكر المحافظة الموجودة في واشنطن، وقد خرج للوجود عام 1997، مع العلم أنه يدعي بأنه منظمة غير هادفة للربح وتسعى لتعزيز القيادة العالمية الأمريكية.

من هؤلاء الذين خطوا للوثيقة أو المشروع "PNAC" **ديك تشيني Dick Cheney** نائب الرئيس، **دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld** وزير الدفاع **ريتشارد بيرل Richard Perle** رئيس لجنة سياسات الدفاع السابق، مدير المركز (كان مسؤولاً كبيراً في البنتاجون في إدارة ريغان قبل أن يتركها ليحتل منصباً بارزاً في شركة لوكهيد مارتن لصناعة السلاح). ناهيك عن العديد من الرجال الذين خدموا سابقاً مع مجموعات لها نفس التوجه؛ من مثل أصدقاء المركز الديمقراطي في أمريكا الوسطى التي ساندت التدخل الأمريكي العنيف في نيكاراغوا والسلفادور. كما أنجب مشروع القرن الأمريكي الجديد مجموعة جديدة وهي لجنة تحرير العراق والتي عرفت اختصاراً بـ "CLI" وهي التي اجتمعت مع مستشارة الأمن القومي **كوندوليزا رايس Condoleezza Rice** لكي تصوغ خطة لتثقيف رجل الشارع الأمريكي حول الحاجة للحرب في العراق. والجدير بالذكر أن CLI هي التي أنفقت ملايين الدولارات لدعم المؤتمر القومي العراقي المعارض في المنفى.

وثيقة PNAC عن إعادة بناء الدفاعات الأمريكية، هي تأصيل وتفعيل لخطط وأيديولوجيات صيغت منذ عقود من قبل رجال يشغلون حالياً جل مناصب الإدارة الأمريكية، وهذه الوثيقة موقعة - إلى جانب تشيني وولفويتز ورامسفيلد - من قبل البيوت أبرامز وجيب بوش (شقيق الرئيس) و**زالماني خليل زاد Zalmay Khalilzad** مبعوث بوش الخاص إلى أفغانستان و**ويليام كريستول William Kristol** الكاتب اليميني المشهور في الـ ويكلي ستاندارد **THE WEEKLY STANDARD** (المملوكة لليهودي **روبرت مردوخ Rupert Murdoch** الذي يمتلك أيضاً العملاق الإعلامي، فوكس نيوز التلفزيونية **FOXNews**) و **روبرت كاغان Robert Kagan** وآخرون كثيرون.

وفي الحادي عشر من سبتمبر، رأى هؤلاء الرجال الباب مفتوحاً علي مصراعيه لأجل تنفيذ حلمهم الأيديولوجي، فلم يضيعوا الفرصة ولا الوقت، فقد كانوا في انتظار حادثة جديدة مثل بيرل هاربر.¹

المطلب الثاني: أجندة مشروع القرن الأمريكي الجديد

يعدّ مشروع القرن الأمريكي الجديد، "إعادة بناء دفاعات أمريكا"، ودعا صراحة لمجموع المهينة العسكرية العالمية. عقد العديد من أعضاء PNAC مناصب أعلى مستوى في إدارة جورج دبليو بوش. وكان المشروع مبادرة من مشروع جديد.

من المبادئ التي تحدد أجندة المشروع:

- (1) زيادة الميزانية العسكرية على حساب البرامج الاجتماعية المحلية.
- (2) إسقاط الأنظمة المقاومة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية المشتركة.
- (3) إجبار الديمقراطية على فوهات البنادق في المناطق التي ليس لها تاريخ العملية الديمقراطية (العراق وأفغانستان).

(4) استبدال دور الأمم المتحدة في الحفاظ وتوسيع النظام الدولي.

تذكر أن وثيقة PNAC حددت 3,8% من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى للإنفاق العسكري وهي بالفعل نفس الزيادة التي اقترحها بوش لكي يصل حجم الإنفاق العسكري إلى 379 بليون دولار.

دونالد كاغان * Donald Kagan، أحد الأعضاء المؤسسين لـ PNAC يرى أنّ العراق ليست إلا البداية لصراع أوسع. وأنّ أمريكا بصدد إنشاء قواعد عسكرية دائمة في عراق ما بعد الحرب. ظاهرياً يبدو هذا الإجراء بغرض الدفاع عن السلام في الشرق الأوسط وضمان انسياب البترول إلى الأسواق الأمريكية. لكن تشير الأوضاع إلى أنّ العراق سوف يمثل نقطة انطلاق للقوات الأمريكية تستطيع منها أن تغزو أية دولة في المنطقة، تدخل منطقة الهدف. وأمّا رجال PNAC الذين يتطلعون إلي إمبراطورية أمريكية من خلال استعمال السلاح.

¹ Donald Kagan, **Rebuilding America's Defenses Strategy Forces and Resources For a New Century**, PNAC Report, (September, 2000), p p 10-16.

* دونالد كاغان : هو مؤرخ أميركي من جامعة ييل Yale وتخصصت في دراسة اليونان القديمة. وهو مؤلف الشهير لعمله على الحرب البيلوبونيسية انه يخرج الدراسة في أربعة مجلدات.

كما أصدر مشروع القرن الأمريكي الجديد "انفصال تام: إستراتيجية جديدة لتأمين البلاد"، وقد أعد هذه الدراسة "ريتشارد بيرل_دوغلاس فيث_جيمس كولبرت" وآخرون، ومعظم معدي هذه الدراسة أصبحوا أعضاء في إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن "الأولى والثانية"، وتدعو هذه الدراسة لإسقاط نظام صدام حسين ثمّ بناء تحالف يحاصر سوريا ويمهد لرسم خريطة جديدة للشق الأوسط.

وفي عام 2000 أصدر المركز كتاباً بمناسبة الانتخابات الرئاسية بعنوان: "الخطر المائل: الأزمة والفرصة في سياسة أمريكا الخارجية والدفاعية"، وأشرف عليه ويليام كريستول William Kristol و روبرت كاغان

Robert Kagan ؛ كما كتب بعض فصوله بول وولفويتز Paul Wolfowitz واليوت أبرامز Elliott*

Abrams وريتشارد بيرل Richard Perle.¹

* إليوت أبرامز: هو المحامي الأمريكي وعضو في الحزب الجمهوري، الذي خدم مواقف السياسة الخارجية لرئيسين من الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان وجورج بوش مؤخرًا.

¹ عماد فوزي شعبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، (دمشق: دار كنعان، ط1، 2003)، ص79.

المطلب الثالث: تأثير المشروع على السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

سنقوم بدراسة نموذج واقعي لتأثير مركز فكر على السياسة الخارجية الأمريكية، فقد أصدر مشروع القرن الأمريكي الجديد دراسة بعنوان: "اختراق نظيف: إستراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة"، والمقصود بالمملكة "إسرائيل"، وقد أعدّ هذه الدراسة فريق من المحافظين الجدد برئاسة ريتشارد بيرل **Richard Perle** الذي شغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية في إدارة الرئيس بوش الأولى حتى عام 2003، ومن أعضاء هذا الفريق: **جيمس كولبرت James Colbert**، **تشارلز فيربانكس Charles Fairbanks**، و**دوغلاس فيث Douglas J. Feith** (وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات في إدارة بوش الابن)، و**روبرت لوينبرغ Robert Lewinberg**، و**جوناثان توروب Jonathan Torop**، و**دافيد وومرز Wilmer David**.

وقد دعت هذه الدراسة المؤلفة من ست صفحات، إلى الرفض الكامل لاتفاقيات أوسلو ولبدءاً "الأرض مقابل السلام"، ودعت إلى إسقاط النظام العراقي، ومن ثمّ بناء تحالف يحاصر سوريا ويمهد لرسم خريطة الشرق الأوسط الكبير. وما جاء في الدراسة تحت عنوان "نهج جديد لعملية السلام": ((...إنّ حقنا في الأرض الذي تمسكنا به لمدة ألفي عام هو حق مشروع ونييل، وليس من مقدورنا مها حاولنا أن نضع السلام وحدنا، إنّ قبول العرب غير المشروط بحقوقنا ولاسيما حقوقنا في الأراضي، يعني مبدأ السلام مقابل السلام هو أساس علاقتنا في المستقبل.))

كما جاء تحت عنوان دراسة "حماية الحدود الشمالية": ((...إنّ سوريا تشكل تحدياً لإسرائيل على أرض لبنان، والوسيلة الوحيدة والفعالة لكسب التعاطف الأمريكي هي أن تقتنص إسرائيل المبادرة الإستراتيجية على حدودها الشمالية بالاشتباك مع حزب الله وسوريا وإيران باعتبارهم أطرافاً أساسية في العدوان على لبنان.))¹ وتاريخ 1997/01/26 أصدر مشروع القرن الأمريكي الجديد رسالة إلى الرئيس كلينتون يدعو فيها لضرورة إجراء تغيير فوري في النظام العراقي وتطبيق التوصيات الواردة في الدراسة المذكورة سابقاً. ولكن إدارة الرئيس السابق كلينتون رفضت تطبيق هذه التوصيات، وبقيت دون تأثير حتى عام 2003. ففي هذه الفترة عمل المحافظون الجدد تحت إدارة الرئيس بوش على وضع توصياتهم في دراسة "اختراق نظيف" موضع

¹ Donald Kagan, Op cit.16.

التنفيذ الفعلي في السياسة الخارجية.¹ وهذا ما، تؤكد الأحداث الجارية على صعيد منطقة الشرق الأوسط، بدءاً بالحرب على العراق، وكذلك السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وتجاه سوريا.

من خلال ما سبق، نجد بأن هذه الدراسة الصادرة عن معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد، قد شكلت عاملاً مؤثراً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، لكن لم يظهر تأثير الدراسة مباشرة، بل بقيت التوصيات الواردة في هذه الدراسة دون تنفيذ حتى بعد عام 2003، وذلك تحت تأثير عدد من العوامل من أهمها:

1. إنَّ عدم وجود تبريرات كافية لوضع توصية الحرب ضدَّ العراق موضع التنفيذ الفعلي، دفع إدارة كلينتون إلى رفض التوصيات الواردة في هذه الدراسة.
2. كما أنَّ التغييرات التي حصلت في الإدارة الأمريكية مع بداية عام 2001، وتولي إدارة أمريكية جديدة للمهام في البيت الأبيض، واعتماد هذه الإدارة على عدد كبير من "المحافظين الجدد" وبشكل خاص في مجال السياسة الخارجية (سبقت الإشارة إليهم)، أعطى هذه الدراسة أهمية في المراحل اللاحقة.
3. إضافة للمناخ الذي وفرته أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد كانت بمثابة اعتداء بيرل هاربر الذي أدى بخروج الولايات المتحدة الأمريكية من العزلة. كما أنَّ التغييرات الكبرى التي طرأت على تفكير إدارة بوش، دفع باتجاه اعتماد "مبدأ الضربات الاستباقية" الإرهاب كأساس جديد في السياسة الخارجية، مع العلم أنَّ هذا المبدأ قد طوَّره مشروع القرن الأمريكي الجديد. مما أدى إلى وضع توصية الحرب ضدَّ العراق موضع التنفيذ الفعلي، باعتبارها خطوة استباقية ضدَّ الإرهاب الذي يمارسه النظام العراقي.²

¹ Richard Perle, **A Clean Break : A New Strategy Securing the Realm**, Project for the New American Century.

نقلا عن : (22 :40- 02/05/2015) <http://www.iasps.org>

² شعبي، مرجع سابق، ص 72.

ظهر مؤخرًا "مشروع أميركا الموحدة والقوية" "The Project for a United and Strong America (PUSA)، مردّدًا بطريقة أو بأخرى "مشروع القرن الأمريكي الجديد" (PNAC) الذي انطلق سنة 1997م بتوجه مصبوع بتأثير المحافظين الجدد، معلنًا أن هدفه هو "تعزيز القيادة العالمية الأمريكية."

وهذا المشروع منظمة جديدة تعلن عدم تحزبها، وتتبنى -كهدف- "خدمة القيم والأمن القومي الأمريكي". وقد أصدرت هذه المنظمة في شهر آذار/مارس 2013م مخططًا من أجل إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، أعده فريق عمل -بشراكة الحزبين الرئيسيين- مكون من خبراء السياسة الخارجية والأمن القومي، بما في ذلك مسئولون خدموا في إدارات كل من: بل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما. ويشترك في رئاسة منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" كل من: "كورت فولكر" Kurt Volker، الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد جورج دبليو بوش، وهو الآن المدير التنفيذي لمعهد "ماكين" للقيادة الدولية "McGann Institute for International Leadership"، وجميس جولدجير James Goldgeier، الذي كان عضوًا في مجلس الأمن القومي في عهد بل كلينتون، وهو الآن عميد كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأمريكية.

ويحمل المخطط عنوان: "تحديد أولويات القيادة الأمريكية" وهو يؤكد على "القدرة الفريدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره". ومع ذلك، يعترف محررو المخطط أن العالم ليس حقلًا سلبًا للعب المحاييد؛ فهناك قوى متنافسة تسعى لمزيد من النفوذ والسلطة، والعديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كأمة وتعرقل دورها. والغرض من هذا المخطط هو معالجة هذه القضايا والإيحاء بخطوط من التفكير والعمل من أجل وضع إستراتيجية عالمية جديدة استباقية في الفترة الثانية من عهد باراك أوباما.

وتحدد منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" التحديات على النحو التالي¹:

-الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة التي في سعيها إلى السلطة تأتي بتحديات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.

¹ هشام القروي، "إستراتيجية أميركا الجديدة". مركز دراسات نماء. نقلًا عن:

[/http://www.nama-center.com](http://www.nama-center.com)

-الصراع على السلطة الذي جرى تفعيله من خلال "الربيع العربي" بين المتشددين والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من الديمقراطيين العلمانيين العرب من جهة أخرى.

-صعود آسيا: فيما تحمل الهند وعدًا كبيرًا، فإن نظامي كوريا الشمالية والصين المستبدين بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.

-مع تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا، تُلاقى اقتصاديات السوق الرئيسية من حلفاء أميركا مزيدًا من الصعوبات للحفاظ على مستواها في الأداء.

-المتطرفون والإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الإنترنت، والعنف السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان (خاصة في سوريا)، تأتي ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي ما تزال تمثل تحديًا لقيم أميركا ومصالحها على المدى الطويل.

-في حين زادت قوة إيران وفنزويلا، اللذين تعتبرهما الولايات المتحدة دولتين "معاديتين" لها، بفضل الاحتياجات المتزايدة للطاقة، فإن عدم قدرة تكنولوجيات الطاقة النظيفة على التنافس مع الوقود منخفض التكلفة الذي ينتج غازات CO2، يضيف تهديدات أخرى للمناخ والاقتصاد.

ولكي تكون الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فعالة في التصدي لهذه التحديات، يقترح المخطط أن تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

1- تكريس القوة الأميركية كأساس.

2- دور استباقي للولايات المتحدة في القيادة العالمية.

3- ترويج القيم العالمية.

تعترف منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" بأن النفقات السنوية على الأمن القومي الأمريكي تبلغ ما بين ثلاثة إلى خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي باطراد على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، فعلى الرغم من الديون الهائلة التي تُجهد الاقتصاد، فإن هذا المخطط لا ينصح بتخفيض هذه النفقات. فهو يقول: "إن ما ينفق على الدفاع الأمريكي يبلغ ثلاثة أضعاف ما ينفقه حلفاؤنا الأوروبيون مجتمعين وستة مرات ما ينفق في الصين على الدفاع". وينصح المخطط بدلاً عن ذلك بالاستثمار الطويل الأجل في المبادئ الأساسية الأنفة الذكر، مع التركيز على خمس أعمدة رئيسية، هي التالية¹:

¹ Richard Perle, Op cit. p.8

1- الحفاظ على الحيوية الاقتصادية: وهو ما يتطلب جهودًا جادة من طرف الحزبين لخفض الدين الوطني؛ والاستثمار في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم.

2- الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري عالميًا: وهو ما يتطلب عدم التفاوضي أبدًا عن المصالح الأمنية طويلة الأمد عندما تفرض تخفيضات على ميزانية الدفاع؛ أي: لا بد من الحفاظ على قدرة التدخل بكفاءة وسرعة في أي وقت وأي مكان في العالم.

3- دعم الحلفاء والشركاء: فإن أوروبا وحلف شمال الأطلسي لهما الدور الحاسم هنا. ولكن في منطقة آسيا والباسيفيك أو في الشرق الأوسط، يدعو المخطط إلى استمرار الجهود من أجل شراكة أمنية أفضل، وهو يدعو كذلك إلى رفع مستوى علاقات التعاون مع البلدان الديمقراطية الصاعدة مثل: تركيا والبرازيل واندونيسيا والهند.

4- استخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأداة للضغط: وذلك بطريقة تعزز وتوثق الارتباط مع أهداف واستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة.

5- الاستثمار في "الأدوات اللازمة لممارسة النفوذ": وذلك ضمن نطاق مشاركة عالمية واسعة. ذلك أن الحكومات الأجنبية -كما يرى المخطط- لم تعد تمثل المحاور الوحيدة، وكما يقول: "إن التغييرات التي أحدثها النشطاء في تونس ومصر وليبيا في غضون ثلاث سنوات فقط تفوق كل ما فعلته الحكومات في الشرق الأوسط خلال خمسين سنة."

ومن أجل إنجاح هذه الإستراتيجية المقترحة، وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة للولايات المتحدة؛ ينصح المخطط بتوخي الحذر عندما يتوجب اختيار المكان والزمان لاستثمار الجهود في الخارج. فلا يمكن للولايات المتحدة أن تنخرط بنشاط في محاولات حل كل الأزمات. وإلى ذلك، يجب أن لا تكون إدارة الأزمات مجرد رد فعل مرتجل على الأحداث الطارئة، وهذا هو بالضبط ما حدث مع اندلاع الثورات الأولى في الربيع العربي، وإنما ينبغي أن تشكل إدارة الأزمات مجموعة فرعية تابعة للأهداف السالفة الذكر.

وترى المنظمة أن الولايات المتحدة تواجه نوعين من القضايا الأمنية:

أ) تحديات على المدى القريب يجب التصدي لها بصورة عاجلة.

ب) فرص إستراتيجية على المدى الطويل.

ويأجيز، تشمل التحديات على المدى القريب ما يلي¹:

¹ قروي، المرجع السابق.

1/ منع إيران من الحصول على قدرات نووية، ومنع الانتكاسات بالنسبة لاستقرار أفغانستان، وإعادة بناء جسور التعاون مع باكستان في ظل حكم قيادة معتدلة، ومواجهة التهديدات الإرهابية التي يشكلها تنظيم القاعدة والمنظمات المماثلة، ووقف القتل وإعادة بناء سوريا في مرحلة ما بعد الأسد وتحقيق الاستقرار في جوارها، ودعم جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار في منطقة اليورو، وعكس البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

أما بالنسبة لفرص إستراتيجية طويلة الأمد، فهي تشمل ما يلي:

2/ تعزيز قواعد الاقتصاد القائم على السوق العالمية، وتطوير أمن الطاقة والتكنولوجيات البديلة، ودعم التحولات الديمقراطية والتسامح والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، ومواجهة قوة الصين الناهضة، وتعزيز شراكة إستراتيجية مع الهند، وإنشاء مبادرة الازدهار المركز على إفريقيا، وتعزيز أمن وازدهار نصف الكرة الغربي الديمقراطي.

تلك هي الخطوط العريضة لهذا المخطط. وبالنظر إلى تشكيلة فريق العمل الذي أنتجه، والتي تشمل عددًا من المتخصصين من مختلف مراكز البحوث والجامعات، إضافة إلى مسؤولين في ثلاث إدارات أمريكية، يرحح أن يكون لهذا المخطط وزن وتأثير على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة التي جمعت بين "مشروع القرن الأمريكي الجديد" PNAC وسياسات ورؤى إدارة بوش الابن، وكانت سببًا في "موته" كمركز أبحاث نشيط بعد رحيل بوش؛ فإن منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" تختلف من حيث إن دعمها والترويج لها هو جهد مشترك للحزبين الجمهوري والديمقراطي. ومن ثم، فإن طموحها يتجاوز التأثير على الإدارة الحالية، ربما لمواصلة العمل بعدها على المدى الطويل.¹

¹ نفس المرجع.

سوف نحاول في هذا الجدول مقارنة تأثير كل مؤسسة على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية:

الملاحظات	الدراسات التي قامت بها	توجهها	نوعها التنظيمي	تاريخ نشأتها	المؤسسة
يتم تأثير مؤسسة بروكنغز على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية خلال ح ع 2. من خلال عدّة عوامل: -كون الإدارات الأمريكية تلجأ لهذه المؤسسة لتقدم لها النصح والإرشاد فهو استعداد شبه فطري لعقلنة القرارات الخارجية، كما تطلب منها إعداد دراسات حول قضايا مختلفة. -أيضا نجد أنّ العديد من المفكرين في هذه المؤسسة قد شغلوا مناصب في الإدارات الأمريكية، ما يجعل من أبحاثهم تتأثر بميولهم وتوجهاتهم السياسية لخدمة حزب دون آخر .	-تطوير مشروع مارشال. -التحكم بالأسعار خلال ح ع 2. -نظام عقوبات الدول المارقة. -سياسات مواجهة الإرهاب. -الحرب الاستباقية والوقائية.	يسار-وسط Center-Left	أكاديمية / متنوعة	1916	Brookings Institute
مؤسسة راند تمارس تأثيرها بكونها الولد	-دراسات حول الإتحاد	يمين-وسط Center-	استشارات / مقالات	1948	Rand Corporation

<p>الشرعي للبنتاغون؛ وهذا لكونها تتلقى تمويلها حكومياً. ما يجعلنا نستنتج بأن القرارات التي تتخذها هذه المؤسسة (البنتاغون) نابعة من النصائح والإرشادات التي تأتيها على شكل دراسات وأبحاث، وفي بعض الأحيان تتعداها لتوصيات.</p>	<p>السوفيياتي. -فهم الشأن الصيني. -الحرب على أفغانستان والعراق. -مشكلة الطاقة في إسرائيل وتزايد الطلب عليها.</p>	<p>Right</p>			
<p>أما فيما يتعلق بمشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي أوجدته نخبة المحافظين الجدد من أجل تعزيز القيادة العالمية الأمريكية، وتنفيذ مطالب نخبة المتركب الصناعي العسكري واللوبي الصهيوني؛ قد أثر في السياسة الخارجية الأمريكية إلى أبعد الحدود خصوصا في إدارة بوش الابن وحتى في الإدارة الحالية لأوباما على الرغم من أنه ظاهريا يبدو أن المشروع</p>	<p>-إستراتيجية تأمين البلاد. -رفض اتفاقيات السلام أوسلو. -إسقاط النظام العراقي. -تحديد أولويات القيادة الأمريكية (في فترة أوباما)</p>	<p>محافظ (المحافظين الجدد)</p>	<p>مشروع تعزيز القيادة العالمية الأمريكية</p>	<p>1997</p>	<p>Project for New American CENTRY</p>

<p>قد توقّف ولكن قد خلفه مشروع آخر أعده فريق عمل - بشراكة الحزبين الرئيسيين - مكّون من خبراء السياسة الخارجية والأمن القومي، بما في ذلك مسؤولون خدموا في إدارات كل من: بل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما. وهنا يكمن تأثيره القوي على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية</p>					
--	--	--	--	--	--

يمكن القول أنّ مراكز الأبحاث و الدراسات انتشرت في معظم دول العالم بشكل عام ، و أميركا بشكل خاص ، تلعب دورًا أساسيًا في إنتاج المعرفة و البحث العلمي و ما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه و صياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التعليمية وغيرها .بالإضافة إلى " عقلنة " و ترشيد القرار، و في كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين و صناع القرار في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية.

ونلاحظ من خلال النماذج التي قمنا بعرضها في فترات زمنية متفاوتة، من أجل إمكانية حصر الدور الذي تقوم به مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. فتوصلنا إلى أنّ هذه المراكز تساهم في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، سواء أكانت مراكز بحثية تابعة للجامعات، أو مستقلة عنها، وسواء أكانت تتلقى تمويلها من خلال الشركات الكبرى أو الثورات التي يمتلكها أشخاص لديهم اهتمامات في الشؤون السياسية؛ فجميعها تؤثر على جماعات تخطط السياسة الخارجية بما فيها مجلس الأمن القومي، البيت الأبيض، ومجلس العلاقات الخارجية.

وكما هو معروف، إن صناع القرار أو كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي أو المعرفة المتخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها، و لذلك فإن مراكز الأبحاث تقوم غالباً بإجراء الأعمال البحثية من أجلهم، كما أنّ مراكز الأبحاث أصبحت بشكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة Governments Thinking، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة و الرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم أو يرشدوا السياسات الخارجية، كما أنّ مراكز الأبحاث تميل إلى أن تلعب دور الدمج والتوفيق Integrating Role عند اختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، أو عندما يكون هناك أطراف حكومية متعددة تشارك في إعداد سياسة في مجال ما، و تكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياستها و مواقفها و رؤاها، فتقوم عادة مراكز الدراسات بدور الطرف التوفيق بين تباين هذه المواقف و سياساتها أو رؤاها.

من ناحية أخرى تقدم مراكز الأبحاث والدراسات الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز أو القرار، حيث أنّ المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل وخارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها، أو تملك المراكز سرعة في الوصول إليها أو السرعة في تكليفها بمهام بحثية أو استشارية معينة، كما تملك المراكز القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.

وفي أحيان أخرى تعتمد الحكومة أو بعض المسؤولين فيها على بعض المراكز البحثية المقربة من صناع القرار، أو على بعض الخبراء والباحثين العاملين فيها لإجراء المقابلات الإعلامية، وذلك لإرسال أو التعبير عن رسائل سياسية فورية، أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة، أو التعبير عن مواقف استباقية معينة إلى بعض الأطراف حول قضايا جدلية أو أزمت سياسية. أيضاً من أدوار مراكز الأبحاث، أنها تلعب أحياناً

دوراً مهماً " كقناة " اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين ، وخاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية أو الدولية ، وذلك للتعرف على أطروحاتهم وآرائهم السياسية وطبيعة اهتمامهم وأدوارهم، أو لمعرفة الاتجاهات الدولية السائدة في مجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، وذلك من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الشخصيات أو المسؤولين للمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية ، ومن خلال شبكة العلاقات التي تملكها هذه المراكز البحثية . كما أن لدى المراكز البحثية القدرة على متابعة أحدث الدراسات وترجمة المنشورات والمؤلفات التي تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص، وبمعنى آخر فإن مراكز الأبحاث تشكل مصدراً هاماً للمعلومات أو المعرفة للمسؤولين والقيادات العليا حول أطروحات وآراء الآخرين لدول أخرى في القضايا أو الشؤون الدولية. أيضاً تلعب مراكز البحوث من خلال دراساتها دوراً هاماً في مجال " المستقبليات " أو المجال " الاستشرافي " خاصة مع تطوّر علم المستقبليات Futuristic في العالم الغربي والتي أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي.

أخيراً، فإن مراكز الأبحاث من خلال خبراءها وعلمائها تعمل على " عقلنه " أو " ترشيد " القرار لدى المسؤولين، وبالتالي المساهمة في تصويب أو تحجيم الخطأ أو المخاطر أو الفشل في صنع القرار وحسن التخطيط، وتوفير الرؤى والأفكار العلمية والإبداعية في الدولة.

الخدمة

يتضح مما جاء في هذه الدراسة، أنّ عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تمر عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل والذي يتيح انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المراكز البحثية واحدة من المؤسسات المهمة والفعالة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والأمني، فهي تقدم خدمة كبيرة في مجال رسم الخطط والتنبؤ بمستقبلها، ومن هذا تلعب مراكز الفكر والرأي دوراً في صنع السياسات العامة، والسياسة المتعلقة بالشؤون الخارجية مما أكسبها أهمية كبيرة على مراحل زمنية متعددة. فقد بدأت هذه المراكز كظاهرة أمريكية بامتياز، وبالتالي هذا ما جعلها تميّز عن مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو قدرتها على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في عملية رسم السياسات الخارجية؛ ليس هذا فحسب وإنما هنالك استعداد شبه فطري من قبل صانعي القرار للجوء لتلك المراكز من أجل الحصول على النصائح والاستشارة حول موضوعات السياسة الخارجية والمحلية.

كما تعدّ المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي، وهذا لتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي. غير أنّ دورها الجلي و المتعاظم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية يرجع لعاملين: الأول هم طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، بما لا يجعل السياسة الخارجية حكراً على مؤسسة دون أخرى. أمّا العامل الثاني، فهو انخراط الولايات المتحدة في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وتطوّر هذا الدور عبر مراحل مختلفة ليصبح فاعل رئيس. بالإضافة لدور الإعلام الذي ساهم في دور المراكز البحثية، كما استفاد هو بدوره منها، ففي النموذج الأمريكي أدى الصعود المفاجئ لبعض مراكز الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية لأن تكون ملمحاً أساسياً من ملامح الخريطة السياسية الأمريكية، من أحد أسبابه "أحداث الحادي عشر من سبتمبر" التي دفعت بالإعلام الأمريكي للبحث عن تفسيرات لفك ألغاز الهجوم، فهذا ما جعلهم يتحولون بأنظارهم إلى المراكز البحثية التي ما كانت لتفوّت هكذا فرصة دون أن تستغلها لتقوية نفوذها.

غير أنّ تأثير المراكز الفكرية وخاصة المحافظة تحديداً يستمر مع استمرار هيمنة المحافظين الجدد على هذه المراكز، وبقاء سطوتهم داخل الإدارات الأمريكية الجمهورية والديمقراطية. وتبدو خطورة هذه المراكز في أمرين: أولاً كونها ترتدي ثوب الحياد الأكاديمي وترفع شعار المصالح الوطنية الأمريكية أمام منتقديها. وثانياً،

التأثير المتزايد الذي تمارسه على السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث نجدها في معظم الحالات تتخلى عن الحياد، وأصبحت في معظمها تخدم توجهات أيديولوجية معينة ما جعل هذا النفوذ يطرح تساؤلات بخصوص الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه المراكز.

إنّ التجربة الأمريكية في مجال إنشاء علاقة تفاعلية عميقة بين الدولة ودوائر صياغة وصنع القرار من جهة وبين مراكز ومعاهد مؤسسات البحوث والدراسات، من جهة أخرى تنتج نتائج إيجابية لكلّ الأطراف من جراء هكذا علاقة. هذا ما يدفع الباحث والمتابع لهذا الموضوع يحاول التعمق في دراسته من أجل المساهمة في نشر وتعميق ثقافة من هكذا نوع قد تساهم في تحريك مؤسساتنا للوصول بها إلى تنمية وإشاعة هذا نمط.

ومن هذا يمكن القول بأنّ مكانة العلم في النظام السياسي ولدى النخبة الحاكمة من شأنها التأثير سلباً أو إيجاباً على نوع العلاقة بين المركز الفكرية وصياغة السياسات العامة والسياسة الخارجية على وجه التحديد. فالإقتناع بدور العلم لدى النخبة الحاكمة من شأنه تفعيل دوره وتعزيز قدرات البحث العلمي في بناء سياسة رشيدة.

قائمة المراجع:

اللغة العربية:

الكتب:

1. بوقارة، حسين ، **السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة، 2012)،
2. بيرد، تشارلز و بيرد، ماري ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية** (بيروت: مكتبة أطلس، د. ت)
3. جندي، عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007)
4. جنسن، لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (السعودية: الرياض، 1989)
5. جيس، لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: أحمد صفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات / جامعة الملك سعود، 1989)
6. رايلي كافين ، **الغرب والعالم**، ترجمة: عبد الوهاب المسيري ووجدي عبد السميع، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)
7. ربيع، حامد ، **نظرية السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة القاهرة [ب.ت.ن.])
8. الرمضاني، مازن إسماعيل ، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، (بغداد: دار الحكمة، 1991)
9. سليم، محمد السيد ، **نظرية السياسة الخارجية**، (القاهرة: جامعة القاهرة/ مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)
10. السليبي، منصف ، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ط1، 1997)

11. شكينات، خالد حامد طاهر ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة(1990-2004)،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005)
12. عواد، عامر هاشم ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2010)
13. غالي، بطرس بطرس و عيسى، محمد خيرى ، المدخل في علم السياسة، (مصر: القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، ط1، 1968)
14. كلير، مايكل ، ما بعد عقدة فيتنام: اتجاهات التدخل الأمريكية في الثمانينات، ترجمة: عمر محبوب، (بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية، 1982)
15. كيسنجر، هنري ، الدبلوماسية: من القرن السابع حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة: مالك فاضل البديري، (المملكة الأردنية: عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ط1، 1995)
16. كيندي، بول ، قيام وانهيار القوى العظمى، ترجمة: رجب مفتاح بودبوس، (ليبيا: مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1993)
17. ليزر ماكس ، أمريكا كحضارة، ترجمة راشد البراوي(بيروت: المطبعة الفنية، ج1، 1966)
18. مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: دار السلاسل، ط4، 1985)
19. هاملتون، ألكسندر ، ماديسون جيمس و جاي جون ، الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها، ترجمة جمال أحمد، (بيروت: مكتبة الحياة، 1959)
20. هوريو، أندريه ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة: علي مقلد، شفيق حداد وعبد الحسن سعد،(بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، 1974)
21. ولد أباه، السيد ، اتجاهات العولمة: إشكالية الألفية الجديدة، (المغرب: الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط1، 2001)

المقالات:

22. حنا، الياس ، "النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، شؤون الأوسط، عدد 105، (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية، شتاء 2002)
23. زياد حافظ": المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، المستقبل العربي، عدد 306 ، (أوت 2004)
24. الشوربجي، منار ، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"، السياسة الدولية، (عدد161) ، (جويلية 2005)
25. عرض كتاب لروبرت ليبر، "السياسة الخارجية والأولويات الامريكية في القرن الواحد والعشرين" ، السياسة الدولية، (ع)153، (جويلية2003)
26. عيسى، محمود خيرى ، "الديمقراطية وجماعات الضغط"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، ع22(كانون الثاني/يناير 1963)
27. نامق، بسمة خليل ، "مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ع(2)، م(2)، (كانون الأول، 2009)
28. النعيمي، احمد نوري ، "الأبعاد المؤثرة في السياسة الخارجية، الحقوقي"، (ع1)، (بغداد، 1977)
29. نوار، إبراهيم ، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ع110، (مصر: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 1992)

المواقع الإلكترونية:

30. ستيفن وولت، " العلاقات الدولية :عالم واحد، نظريات متعددة" ، ترجمة: عادل زقاع. نقلا عن:

31. <http://www.geocities.com/adelzeggagh.htm>
32. التحليل النفسي لشخصية الرئيس كلينتون، نقلا عن:
33. <http://www.mostakbaliat.com/link51.html>
34. حسين علاوي العاني، عرض كتاب لـ "بريجنسكي": مسار السياسة الأمريكية في ظل بوش الأب والابن وكلينتون في إدارة السياسة الخارجية، نقلا عن:
35. <http://www.azzaman.com/index>
36. محمد أحمد علي مفتي، الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. نقلا عن:
37. <http://www.alukah.net//>
38. فيليب غولوب، "عودة إلى الرئاسة الإمبراطورية في الولايات المتحدة " نقلا عن :
39. <http://www.mondiploar.com/article1395.html>
40. فريد باسل الشاني، تعريف المجتمع المدني، الحوار المتمدن، (2005). نقلا عن:
- <http://tassialgerie.com>
41. ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ. نقلا عن:
42. <http://www.geocities.com/adelzeggagh.htm>

الكتب:

43. Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, (Paris :Gallimard, 1986).
44. Charles Zorgbibe, **Dictionnaire de Politique Internationale**, (Paris : PUF, 1^{ère} édition, 1988)
45. Charles-Philippe David, **La politique étrangère des Etats-Unis**, (Paris: Presses de Sciences Po, 2003)

46. Frédéric Charillon, **Politique Etrangère: Nouveaux Regards**, (Paris : Presse de Sciences Politiques, 2002)
47. Jean-Jacques Roche, **Théorie des Relations Internationales**,(Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004)

المقالات:

48. Melandri pierre, « **L'unilatéralisme stade suprême de l'exceptionnalisme ?** », Le Débat, N°127, Paris ; Gallimard,(Novembre/Décembre 2003)

المواقع الإلكترونية:

49. Xavier Carpentier Tanguy, ' Influences et innovations politique : (les think-tanks perspective historique)' Etudes Européennes
50. <http://www.etudes-europeennes.fr>

51. Stephen Wayne, "**De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis**", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000)

نقلا عن:

<http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm>

اللغة الإنجليزية:

الكتب:

52. Robert Dallek, **The American Style of Foreign Policy : Cultural Politics and Foreign Affairs**,(New York, Alfred A.Knopf,1983)

53. John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt ,"**the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy**", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006)
54. Daniel Papp, **Contemporary International Relations: Framework for Understanding**, (New York: McMillan College Publishing Company, 4th edition 1994)
55. Daphne Josselin and William Wallace, **Non-State Actors in World Politics**, (Basingstoke: Palgrave, 2001)
56. K. Holsti, **International Politics: A framework For Analysis**, (New Jersey: Prentice Hall, Englewood Chiffs, 1988)
57. Peter Schraeder , **Intervention Into the 1990's: US Foreign Policy in the Third World**, (Lynne Rienner: Boulder, 1992)
58. Hans. J. Morgenthau, **Politics Among nations: The Struggle for Power and Peace**, (New York: Alfred. A. Knopf, 1985)
59. Donald. E Abelson, **American THINK-TANKS And Their Role In US Foreign Pplicy**,(New York: St. Martin's, 1996)

المقالات:

60. Alexander Hamilton, "**Arguments for Increasing the Power of the Federal Government**" (Chicago, IL; Encyclopedia Britannica, Inc., 1976)

61. Andrew J. Bacevich and Elizabeth H. Prodromou, "**God Is Not Neutral: Religion and U.S. Foreign Policy after 9/11**", Elsevier Publisher, Volume. 48, Number. 1, (Winter 2004)
62. Donald E. Abelson , "**Think Tanks and US Foreign Policy: An Historical Perspective**" US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002)
63. Howard J. Wiarda, " **The new powerhouses: Think Tanks and Foreign policy**" American Foreign policy Interests, 2008,
64. James G .McGann, " **The Global " Go – To Think Tanks 2011**" , Think Tanks and Civil Societies program, Final United Nations University Edition,(January 2011)
65. James G. McGann, "**Think Tanks and Policy Advice in The US** ", Foreign Policy Research Institute, (August, 2005)
66. James Rosenau, Philip Burgess, Charles Hamann ,"**The Adaptation of Foreign Policy Research: A Case Study of an Anti-Case Study Project**" . International Studies Quarterly, (Vol17, N°01, Mars 1973)
67. John J. Hamre, " **The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century**" , Asia – pacific Review,(Vol. 15, No. 2, 2008)
68. LAMY Steven.L," **Contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism**", in BAYLIS, John and SMITH, Steven, The globalization of world politics, an introduction to international relations,(Oxford: University Press, Third Edition, 2005)

69. Macleod Alex, Masson Isabelle et Morin David, » **Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales** « , Revue d'Etudes Internationales, volume 35, n°1, mars 2004
70. Mahmud Ahmad, "**us Think Tanks and the politics of Expertise: Role, value and Impact**" , The political Quarterly,(vol. 79,no. 4, October – December 2008)
71. Michael D. Rich, "**RAND: how think tanks interact with the military**", US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002)
72. Richard N. Hass , "**Think Tanks and US Foreign Policy: A policy-Maker's Perspective**" US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002)
73. Strobe Talbott , "**The Brookings Institution: How A Think Tanks Works**", US Foreign Policy Agenda,(vol7, nu3,November 2002)
74. Volker Rittberger," **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, (Working Paper,Nr46)

المواقع الإلكترونية:

75. Thomas W. Robinson, A National Interest Analysis of Sino-Soviet Relations عن:نقلا

76. <http://www.jstor.org>
77. Henning Boekle and Others " **Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory**", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, (Nr 34a).
78. **Theory**", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, (Nr 34a).
79. [http:// www.uniterbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm\(1von46\)](http://www.uniterbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46))
80. (<http://www.ceip.org/>)
81. (<http://www.cfr.org/>)
82. (<http://www.aei.org/>)
83. (<http://www.hudson.org/>)
84. (<http://www.heritage.org/>)
85. (<http://www.cato.org/>)
86. Donald Kagan, **Rebuilding America's Defense Strategy Forces and Resources For a New Century**, PNAC Report, (September, 2000)
87. Richard Perle, **A Clean Break : A New Strategy Securing the Realm**, Project for the New American Century.
- <http://www.iasps.org>

الفهرس:

1.....مقدمة

12.....مدخل نظري المحدّات الأساسية لدراسة السياسة الخارجية

الفصل الأول:

26.....صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

28.....المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الأمريكي

28.....المطلب الأول: الإطار المؤسسي الأمريكي

33.....المطلب الثاني: الإطار الثقافي الأمريكي

37.....المطلب الثالث: طبيعة المجتمع المدني الأمريكي

42.....المبحث الثاني: الخلفية النظرية والفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية

43.....المطلب الأول: التوجّهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية

47.....المطلب الثاني: التوجّه الانعزالي قبل الحرب العالمية الثانية

49.....المطلب الثالث: النزعة التدخلية والخروج للهيمنة

52.....المبحث الثالث: العوامل المؤثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

53.....المطلب الأول: العوامل الداخلية

64.....المطلب الثاني: العوامل الخارجية

66.....المطلب الثالث: العامل السيكولوجي لصنّاع القرار

الفصل الثاني:

- 71..... مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية
- 74..... المبحث الأول: ماهية مراكز الفكر والرأي
- 74..... المطلب الأول: تعريف مراكز التفكير
- 78..... المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات مراكز التفكير
- 87..... المبحث الثاني: نشأة وتطور مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية
- 87..... المطلب الأول: مراكز التفكير ضمن المنعطفات التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية
- 89..... المطلب الثاني: أجيال مراكز التفكير
- 97..... المبحث الثالث: آليات عمل مراكز الفكر والرأي
- 97..... المطلب الأول: وظائف مراكز التفكير
- 104..... المطلب الثاني: وسائط تأثير مراكز التفكير
- 106..... المطلب الثالث: تحديات فعالية دور مراكز الفكر والرأي

الفصل الثالث:

- 109 نماذج تأثير مراكز الفكر والرأي في مسار صياغة السياسة الخارجي الأمريكية
- 111..... المبحث الأول: معهد بروكنغز
- 112..... المطلب الأول: تعريف معهد بروكنغز
- 115..... المطلب الثاني: آلية عمل معهد بروكنغز
- 117..... المطلب الثالث: تأثير معهد بروكنغز على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية

119.....	المبحث الثاني: مؤسسة راند
120.....	المطلب الأول: تعريف مؤسسة راند
121.....	المطلب الثاني: آلية عمل مؤسسة راند
123.....	المطلب الثالث: تأثير مؤسسة راند على مسار صياغة السياسة الخارجية الأمريكية
129.....	المبحث الثالث: معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد
130.....	المطلب الأول: تعريف معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد
131.....	المطلب الثاني: أجندة مشروع القرن الأمريكي الجديد
133.....	المطلب الثالث: تأثير مشروع القرن الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط
145.....	الخاتمة
148.....	المراجع